مؤشرات القياس الكمي للتبعية الاقتصادية وتداعياتها الجيوبوليتيكية على دول اتحاد المغرب العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية

أنور سيد كامل*

anwar.amer@art.bsu.edu.eg

ملخص

تعد دراسة المقومات الاقتصادية وأوضاعها في إطار الجغرافيا السياسية من الموضوعات المهمة والحيوية التي ينبغي دراستها، لا سيما في الوقت الحالي؛ إذ تعتبر القوة الاقتصادية حجر الزاوية والمتغير الأساس في مجمل عناصر قوة الدولة السياسية طبقًا لمنهج تحليل القوة في الجغرافيا السياسية، فلا اقتصاد بلا سياسة، ولا سياسة بلا اقتصاد. وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة مؤشرات التبعية الاقتصادية باستخدام مؤشرات القياس الكمي وأسبابها ومدي درجة الانكشاف للخارج، وتداعياتها الجيوبوليتيكية على دول اتحاد المغرب العربي، وتنطلق الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن دول اتحاد المغرب العربي تعيش حالة تبعية اقتصادية، وأن هذه التبعية أحد العوامل الرئيسة للضعف السياسي وتقويض دور دول الاتحاد في القيام بوظائفها المنوطة بها. واستخدمت الدراسة منهج تحليل القوة فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من صحة الفرضية أو عدمها.

وخلصت الدراسة –من خلال تحليل القوة– إلى معاناة دول اتحاد المغرب العربي من ظاهرة التبعية –وبحدة– مما يدفع إلى القول بأن اقتصادات تلك الدول تعاني كثيرًا بسبب الضعف الاقتصادي، مما حدا بها لفقد استقلاليتها وجعلها اقتصاديًا تابعًا، ودلل على ذلك المؤشرات الإحصائية المستخدمة كافة، والتي كانت لها تداعياتها الجيوبوليتيكية على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التبعية الاقتصادية– مؤشرات الانكشاف الخارجي– التداعيات الجيوبوليتيكية– اتحاد المغرب العربي

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية بكلية الآداب– جامعة بني سويف

أولاً: الإطار النظري:

(١) مقدمة:

تعد دراسة المنظمات الإقليمية من الموضوعات المهمة في دراسة الجغرافيا السياسية، إذ أصبحت من سمات العصر، وخاصة مع عبور الأفكار والأيدولوجيات للحدود السياسية، وتزايد الاحلاف العسكرية والاقتصادية (Sharp:1981, P.30). وبالتالي أصبحت هذه التكتلات الإقليمية تشكل تحديًا فيما بينها، فأصبحت بذلك خيارًا ضروريًا وحيويًا تمليه التحديات الدولية بمختلف أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية، وبالرغم من ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي حققت نتائج متقدمة تتفاوت درجتها من تكتل لآخر، إلا أن التكتل المغاربي لا يزال يواجه عدة تحديات إقليمية ودولية، سياسية واقتصادية، وتمثلت أسس قيام اتحاد المغرب العربي في مقوماته الاستراتيجية والحضارية، من وحدة التكوين الإثني بما يشمله من معطيات لغوية ودينية وعرقية، فضلاً عن وحدة التاريخ، يدعمها عوامل أخرى مساعدة لإنشائه كالدافع الأمني وما يشهده العالم من تكتلات إقليمية، وقد مرت دول المغرب العربي بتجارب وحدة سابقة تمتد جذورها إلى فترة الاستعمار، لتتجسد فعليًا بعد الاستقلال، وذلك من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة ١٩٦٤م، والتي أنشئت من أجل تكوين اندماج وتكامل اقتصادي مغاربي، ولكنها لم تكلل بالنجاح، ومع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية، والتي كان من أبرز معالمها العوامل الاقتصادية كمؤشر في العلاقات الدولية، ومن هنا كانت الدعوة للوحدة وإنشاء اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩م، والذي يمثل مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمسة "تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا".

ولا شك في أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتبادلية الأثر في العالم كله، وتأخذ تلك العلاقة في دول اتحاد المغرب العربي أبعادًا أعظم وأشمل وأشد أثرًا، ولا يمكن الفصل بينهما، حتى أضحي تحقيق تقدم سياسي مرهون بالصعيد الاقتصادي، فضلاً عن الصُعُد الأخرى ولاسيما الاجتماعية منها.

وتُعرف التبعية بأنها "حالة ما تكشف عن اقتصاد بعض الدول، ويرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخري، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو ذاتيًا، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو

الاقتصاد المهيمن"(Theotonio:1970, P.231)، في حين يعرفها البعض الآخر بأنها "درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم والطرف النامي المتخلف"، وعرفها Caporaso بأنها علاقة غير متجانسة تنهض على درجة عالية من تعرض الدول التابعة لانتقام وشراسة دول المركز (صيام: ١٩٩٥، ص ٣١).

ويمكن أن تعرف التبعية الاقتصادية بأنها عملية اخضاع اقتصاد قومي متخلف باقتصاد قومي متقدم، سواء أكان اقتصاد دولة أم منطقة معينة ضمن الدولة، بحث يكون هذا الاقتصاد خاضع كليًا أو جزئيًا للاقتصاد القومي المتقدم أو للقوانين والقرارات التي تصدر عنه (معروف: ٢٠٠٥، ص ١١٠). على أن تكون علاقات التبعية في النهاية لصالح اقتصاد القوة المسيطرة.

ويمكن إيجاز أدبيات التبعية بثلاث خلاصات أساسية، أولهما أن التبعية والتخلف هما نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي في العالم، وثانيًا تسبب التبعية استغلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة، فيما أكدت الخلاصة الثالثة على أن التبعية تولد التخلف، وبالتالي فإن التنمية الذاتية تعد شرطًا أساسيًا لكسر علاقات التبعية القائمة (Ray:1973,P.7).

وعليه؛ فإنه على الرغم من تعدد مفاهيم التبعية إلا إنها جميعًا تدل على استغلال الدول المتقدمة صناعيًا وسيطرتها على دول العالم الثالث، وتكريس وتعميق التخلف للدول التابعة على كافة المستويات، وتتعدد أنواع التبعية ما بين اقتصادية، وغذائية، وتكنولوجية، وثقافية، ومعلوماتية، وعسكرية، وسياسية، إلا أن التبعية الاقتصادية هي الأساس الذي يقوم عليه أو يتفرع منه معظم الأنواع الأخرى من التبعية.

ويتضح على المستوي السياسي أنه في جميع أحوال التبعية السياسية يكون نوع النمو الاقتصادي الذي يتم في الدول التابعة خاضع لمصالح خارجية، ويلاحظ على التبعية الاقتصادية أن أغلب صورها هي في مضمونها أثر لتبعية سياسية حيث لا يتصور –إلا فيما ندر– أن يرتبط اقتصاد ما باقتصاد آخر إلا إذ كان ذلك نتيجة ضغط سياسي (Kindelberger: 1962, P.34).

وعليه؛ تعني التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي اعتماد دوله اعتمادًا كبيرًا على العالم الخارجي خصوصًا العالم الرأسمالي المتقدم للحصول على احتياجاته الاقتصادية، مما يعني حالة من العجز الاقتصادي والانكشاف الخارجي الذي لا يعوض من

خلال المصادر الداخلية، مما يجعل دول المنطقة في حالة طلب متزايد من الخارج للوفاء بحاجة السكان.

وعلى الرغم من استقلال دول اتحاد المغرب العربي سياسيًا وانتهاء مرحلة الاستعمار بها تقريبًا منذ قرابة النصف قرن، إلا أنها ظلت تابعة اقتصاديًا للدول الرأسمالية الغربية المتقدمة والتي تسببت في تخلف تلك الدول، حيث مثلت تلك التبعية وجه الاستعمار الجديد. وشكلت التبعية الاقتصادية أحد أهم أشكال التبعية، ويعزي ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية المغاربية، فضلاً عن ضعف البني الهيكلية الصناعية والتجارية، مما أفضي إلى اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز، وعليه؛ يظل الاستقلال الاقتصادي والسياسي مرهون بالدول الغربية.

واستدعي استقلال دول اتحاد المغرب العربي على استقلالها السياسي؛ أن تبحث الدول الغربية عن آليات جديدة للتبعية متمثلة في التبعية الاقتصادية، ويمكن ملاحظة أن الإطار الدولي الذي تتحرك فيه اقتصادات تلك الدول تتسم بوجود سوق عالمية واحدة متمثلة في الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي تتخصص بتصنيع المنتجات والسلع والآلات المتقدمة، في مقابل تخصص دول اتحاد المغرب العربي في المواد الخام والأولية، حتي وإن سمحت الدول الرأسمالية –في الوقت الحالي– بنقل بعض التكنولوجيات والصناعات إلى دول المنطقة، فإنها صناعات أصبحت ضارة وثقيلة العبء على الدول الصناعية كونها صناعة ملوثة للبيئة ومعتمدة على الطاقة المتوفرة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الدور التاريخي للسيطرة الغربية على دول المنطقة، والتي أدت إلى ادماج هياكلها الاقتصادية للتبعية للدول الغربية، حيث أصبحت اقتصاداتها متجهة نحو الخارج، وتنتج استجابة لحاجات السوق الدولية، سواء النفط أو المنتجات الأولية، وتعتمد على هذه السوق في سد احتياجاتها من المنتجات الصناعية وجزء كبير من المنتجات الاستهلاكية والغذائية، بل أصبح القطاع الصناعي مرتبطًا –إلى حد كبير– بالدول الغربية.

(٢) إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدي ما تتركه التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي من تداعيات جيوبوليتيكية عديدة على دول المنطقة، مما يستوجب معه معالجة هذه المشكلة وصولاً إلى الحل المناسب، وتتلخص إشكالية الدراسة في:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي؟
- ما هي الآثار الجيوبوليتيكية للتبعية الاقتصادية على دول المنطقة؟
- ما هي الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بحل مشكلة التبعية؟

(٣) فرضية الدراسة:

تضع الدراسة فرضية مفادها هو أن ظاهرة التبعية هي ظاهرة قابلة للقياس الكمي، مع التسليم بأن ثمة صعوبات عديدة تعترض محاولة قياس التبعية، إذ تتعدد جوانب التبعية، فضلاً عن كون التبعية حالة ديناميكية معقدة ذات آليات قابلة للتغير والتحول. وينطلق البحث من فرضية مفاداها هل تعاني دول اتحاد المغرب العربي من مشكلة التبعية الاقتصادية، والتي تعد من أخطر ما يواجه الوحدات السياسية ويعقيها عن أداء وظائفها.

(٤) أهمية الدراسة وأهدافها:

تهدف الدراسة إلى القياس الكمي للتبعية الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي، والوقوف على تداعياتها الجيوبوليتيكية على التكامل الاقتصادي والسياسي لدول الاتحاد، وذلك كون دول المنطقة تعاني غيابًا للتنوع الاقتصادي طبقًا لمؤشرات القياس الكمي، على الرغم من امتلاكها موارد متنوعة ومهمة من الناحية الاقتصادية، وتمثل تلك التبعية الاقتصادية شكلاً من أشكال الاستعمار الحديث، والتي تؤدي إلى خضوع دول المنطقة سياسيًا إلى إرادة الدول المصدرة لها، مما ينعكس سلبًا على الأوضاع الأمنية والأداء السياسي للدول التابعة ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية.

(٥) مصادر البيانات:

استندت الدراسة بصفة رئيسة على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" والخاص بتدفقات التجارة الدولية، والإدارة العامة للشئون

الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(٦) مناهج البحث وأساليب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية منها المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك في تحليل المقومات الجغرافية السياسية الطبيعية والبشرية لدول اتحاد المغرب العربي، إضافة كون ظاهرة التبعية الاقتصادية تتطلب وصفًا عند دراستها، وقد تطلبت الدراسة –أيضًا– عددًا من الوسائل المعينة في هذا الصدد، كالأسلوب الكمي الذي يستخدم في تطبيق بعض التحليلات الرياضية والكمية لقياس مشكلة التبعية الاقتصادية، والتوصل إلى النتائج الموضوعية الدقيقة، وكذلك الأسلوب الكارتوجرافي باستخدام مجموعة من الخرائط التوزيعية والأشكال البيانية والتي تعد ذات أهمية كبيرة في عرض وإظهار نتائج البحث، وذلك من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للمنطقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

(٧) هيكلية الدراسة: جاءت الدراسة في سبعة محاور، بيانها كالتالي:

- الإطار النظري.
- المقومات الجغرافية السياسية لدول اتحاد المغرب العربي.
- العلاقات التجارية البينية الكلية بمنطقة اتحاد المغرب العربي.
- مؤشرات القياس الكمي للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي.
- أسباب التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي.
- الأبعاد الجيوبوليتيكية للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي.
- رؤية مستقبلية.

ثانيًا: المقومات الجغرافية السياسية لدول اتحاد المغرب العربي:

تبلورت أول فكرة لاتحاد دول المغرب العربي ما قبل استقلال دوله، وذلك عند انعقاد أول مؤتمر للأحزاب المغاربية في مدينة طنجة عام ١٩٥٨م والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال جرت عدة محاولات لإقامة تعاون وتكامل بين دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام ١٩٦٤م لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي،

وبيان "جربة" الوحدوي بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤م، ومعاهدة "مستغانم" بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣م، والوحدة الليبية المغربية عام ١٩٨٤م، وأخيرًا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة "زرالده" في الجزائر عام ١٩٨٨م، وإصدار بيان زرالده، والذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي، وتكوين لجنة لوضع وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وأعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩م بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا (بنسعيد: ١٩٩٧، ص ص ١٣١- ١٤٠).

ويستدعي تحقيق تجربة اتحاد المغرب العربي مجموعة من المقومات والدوافع، والتي تعد بمثابة حجر الأساس لأي انطلاقة تكاملية، ويعد اتحاد المغرب العربي نتاجًا لتضافر عدد من المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية.

(١) المقومات الطبيعية لدول اتحاد المغرب العربي:

(أ) الموقع الفلكي والجغرافي:

يطلق على منطقة المغرب العربي اسم أرض البرابرة، باعتبار الأصل العرقي لسكان المنطقة بربري، كما توصف المنطقة بشمال افريقيا، كونها تشكل الجزء الشمالي من القارة الافريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر المتوسط. وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولي عند فرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب عام ١٩١٢م، والتي جاءت بعد الحماية الفرنسية على تونس عام ١٨٨١م، فأصبحت دول شمال افريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشمل اقليمًا جغرافيًا ثقافيًا وسياسًا أكثر وضوحًا وتميزًا، ويفضل الغرب هذه التسمية كونها تنكر عروبة هذه الدول وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية، وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي والعربي الإسلامي (السنوسي: ١٩٩٩، ص ص ٢٣-٢٤).

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب العربي من عام ١٩١٠- ١٩٦٤م كان يعرف ثلاث أقطار وهي تونس والجزائر والمغرب، أما الدولتان الآخران، ليبيا فقد نظر على أنها دولة تتبع المشرق العربي، وموريتانيا دولة افريقية (B. Alta: 2000, P.27).

وتقع دول اتحاد المغرب العربي بين دائرتي عرض ١٥ْ ، ٣٧ْ شمالاً، وخطي طول ١٧ْ ، ٢٥ْ غربًا، أي على امتداد ٢٢ درجة عرضية، وذلك في الجزء الشمالي من قارة افريقيا، يحدها

شمالاً البحر المتوسط، وغربًا المحيط الأطلنطي، ومصر والسودان شرقًا. وكل من مالي وتشاد والنيجر والسنغال جنوبًا، وتشمل بالأساس خمسة دول هي "تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا"، وتبلغ مساحتها ٥,٧٨٢,١٤٠ كم٢، تشكل نحو ٢٠٪ من مساحة القارة الافريقية، و٤٣,٣٪ من مساحة الوطن العربي، و٤.٥٪ من مساحة العالم، وبذلك تحتل المنطقة المرتبة السابعة عالميًا من حيث المساحة، شكل (١).

ويعطي هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتيجية مهمة، بدءًا من البعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الافريقي جنوبًا، والبعد الشرق أوسطي شرقًا، امتدادًا إلى الخليج العربي وآسيا، وأخيرًا البعد الأطلنطي غربًا. فضلاً عن كون المنطقة محورًا لتقاطع قارات العالم القديم.

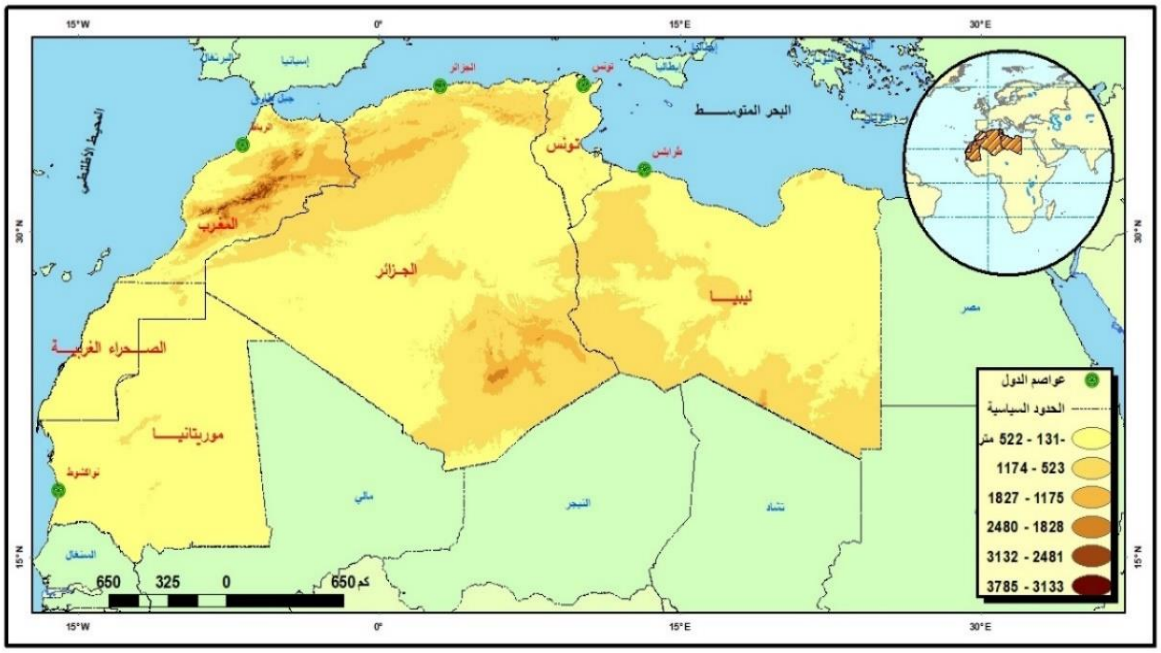

شكل (١) الموقع الفلكي والجغرافي لدول اتحاد المغرب العربي وتضاريسه

ويعد موقع اتحاد المغرب العربي موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا بوحداته السياسية الخمسة، وهو كتلة جغرافية متناسقة من حيث القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية والطبوغرافية، فضلاً عن الوحدة البشرية المتجانسة ثقافيًا ولغويًا، وسلاليًا، ودينيًا، وتاريخيًا.

(ب) الموقع البحري:

تشرف دول المنطقة على واجهتين بحريتين على قدر كبير من الأهمية، مما جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الحركة الملاحية العالمية، وممرًا للتجارة الدولية ومصدرًا للثروة السمكية، الأمر الذي ساعد على الانفتاح الخارجي والتطور الاقتصادي. إذ يبلغ طول الشريط الساحلي للمنطقة نحو ٧٠٠٠ كم، تشكل ما نسبته ٢٨٪ من سواحل الوطن العربي.

وتتمثل أولي تلك الواجهات البحرية في البحر المتوسط، حيث يبلغ طول الواجهة البحرية ٤٢٠٠كم، ولا يفصل المنطقة عن أوروبا سوي ١٤كم عبر مضيق جبل طارق، ونحو ١٤٠كم عبر مضيق صقلية. ويعد البحر المتوسط أحد أكثر بحار العالم ازدحامًا، وذلك نتيجة لحركة التجارة والشحن به، إذ يحتل مركزًا متوسطًا في قارات العالم القديم، وأضخم مركز لتحميل وتفريغ المنتجات النفطية، حيث يمر عبره أكثر من ١٨٪ من إجمالي التجارة العالمية للبترول، ويبلغ معدل العبور اليومي نحو ٢٥٠: ٣٠٠ ناقلة نفط/يوميًا (Blue Economy: 2017, P.40).

ويربط مضيق جبل طارق دول حوض البحر المتوسط بالمحيط الأطلنطي، والذي يعد من المضائق الحيوية المهمة في العالم، إذ يترتب على إغلاقه توقف الحركة الملاحية الرابطة بين المحيط الهندي والأطلنطي، أي بين قارات العالم القديم والجديد. وعليه؛ تتصاعد أهمية دول المنطقة تبعًا لذلك، وإن كانت لا تنفرد بإشرافها على تلك المنطقة الحيوية العالمية، إذ تشترك معها كل من اسبانيا وبريطانيا.

وتأتي ثاني الواجهات البحرية التي تشرف عليها دول المنطقة متمثلة في المحيط الأطلنطي، حيث تشرف عليه كل من المغرب وموريتانيا بواجهة تقدر بنحو ٢٦٠٠كم.

ويتيح الاشراف على الواجهات البحرية لدول الاتحاد مجموعة من التسهيلات المهمة على المستوي الاقتصادي العسكري والسياسي، حيث تأثيرها على انفتاح سكان المنطقة واتصالهم بالخارج، فضلاً عما تمثله من نطاقًا وقائيًا للنطاق الأرضي وتأثيره على الأمن القومي وتكامله مع القوة العسكرية للدولة، إضافة إلى كون تلك الواجهات مصدرًا مهمًا للأنشطة الاقتصادية كالصيد واستخراج المعادن واستيعاب "التشبيك الرقمي" الكوني عبر كابلات الإنترنت، والأهم هو التأكد من أن الأعماق تحوي كنوزًا من الثروة الطبيعية، مما يعني دورًا استراتيجيًا جديدًا وتحديات مستجدة حول البحر المتوسط تحديدًا.

وبالنسبة لخصائص الجبهات البحرية لدول الاتحاد؛ ففي حالة قياسها بالنسبة لمساحة المجال البري للدولة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للنطاق الأرضي لكل كم من الساحل نحو ١: ٩٧١،٨، وهذا يعني أن كل واحد كيلو من الساحل يقابله ٩٧١،٨كم^{٢} من المجال البري، ويزيد هذا المتوسط في كل من الجزائر ليبلغ ١: ٢١٥٧، موريتانيا ١: ١٢٢١، ليبيا ١: ١٠٤٤، في حين ينخفض في المغرب ليبلغ ١: ٢٧٧، وتونس ١: ١٦٠. وقد بلغ النطاق المائي لكل كم من الساحل متوسطًا حسابيًا قدره ١: ١٩٦، مما يعني أن كل كيلو متر من الساحل يقابله ١٩٦كم^{٢} من النطاق الأرضي. ويرتفع ذلك المتوسط في كل من موريتانيا ليبلغ ١: ٣٧٥، ليبيا ١: ٢٣٠، في حين ينخفض في كل من المغرب والجزائر وتونس ليسجل ١: ١٦٨، ١: ١٢٤، ١: ٨٣ على التوالي.

وتعد المغرب وتونس أكثر دول المنطقة في غني موقعها البحري، إذ سجلتا معاملاً للبحرية قدره ٠.٦١، و٠.٥ على التوالي، ويرجع ذلك إلى إشراف المغرب على كل البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي، وصغر المساحة في تونس. في حين سجلت موريتانيا معامل بحرية بلغ ٠.٣١، وتدني معامل البحرية في كل الجزائر وليبيا بشكل كبير ليسجل ٠.٠٦، و٠.٢٢ على الترتيب. ويرجع ذلك إلى مساحتهما الكبيرة وتعمقها الداخلي الكبير. وعليه؛ تتمتع دول المنطقة بعمق بحري مما يعزز من أهمية الموقع الجغرافي سياسيًا وعسكريًا فضلاً عن المستوي الاقتصادي من خلال ما يوفره من غني ووفرة اقتصادية، شكل (٢).

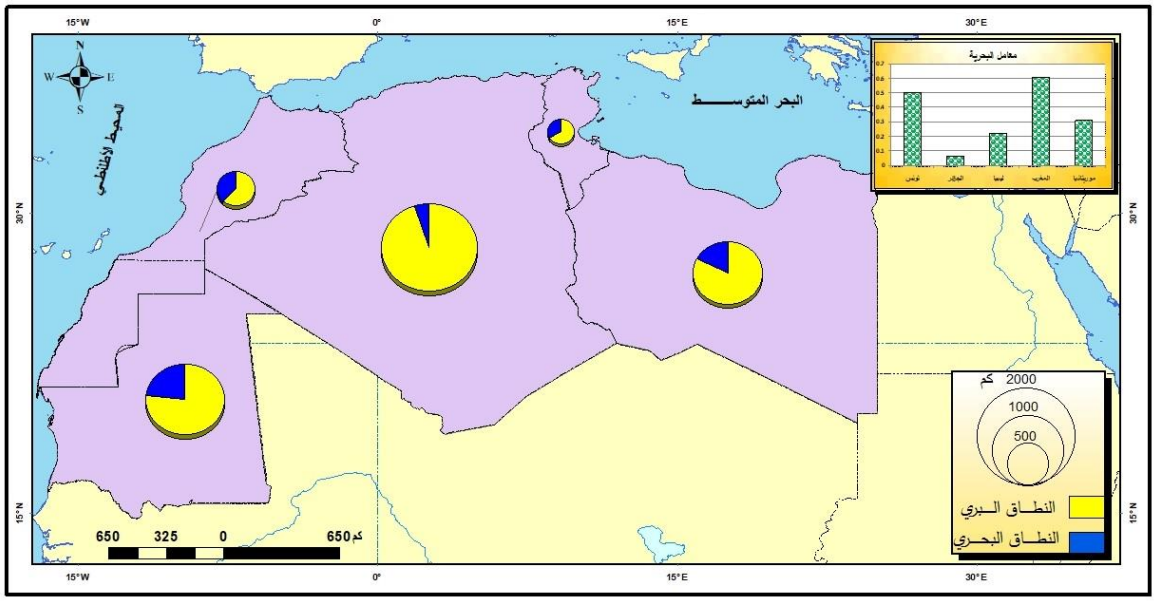

شكل (٢) النطاقين البري والبحري لدول اتحاد المغرب العربي ومعامل بحريتهم

(ج) المساحة:

تمتد دول المنطقة على مساحة قدرها ٥.٧٨٢.١٤٠كم٢، وبذلك يدخل الاتحاد في عداد الدول الفائقة مساحيًا والتي تتراوح بين ٢,٥٠٠,٠٠٠: ٦,٠٠٠,٠٠٠كم٢، وتقترب من الدول العملاقة مساحيًا وفقًا لتصنيف Pounds (Pounds:1963)، ويوضح الجدول (١) والشكل (٣) مساحات دول اتحاد المغرب العربي ورتبتها القارية والعالمية.

جدول (١) مساحات دول اتحاد المغرب العربي

الدول / المساحات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
المساحة "كم٢"	١٦٣,٦١٠	٢,٨٣١,٧٤١	١,٧٧٥,٥٠٠	٤٥٠,٠٠٠	١,٠٣٠,٧٠٠
% من الاتحاد	٢,٦٩	٣٩,٢٥	٢٩,٢٦	٧,٤١	١٦,٩٨
المرتبة المغاربية	٥	١	٢	٤	٣
% من قارة افريقيا	٠,٥٣	٧,٨٥	٥,٨٥	١,٤٨	٣,٤٠
المرتبة القارية	٣٥	٢	٤	٢٤	١٠
% من العالم	٠,١٢	١,٧٧	١,٣٢	٠,٣٣	٠,٧٦
المرتبة العالمية	٩٠	١٠	١٦	٥٥	٢٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، والقياسات باستخدام برنامج ARC GIS 10.8

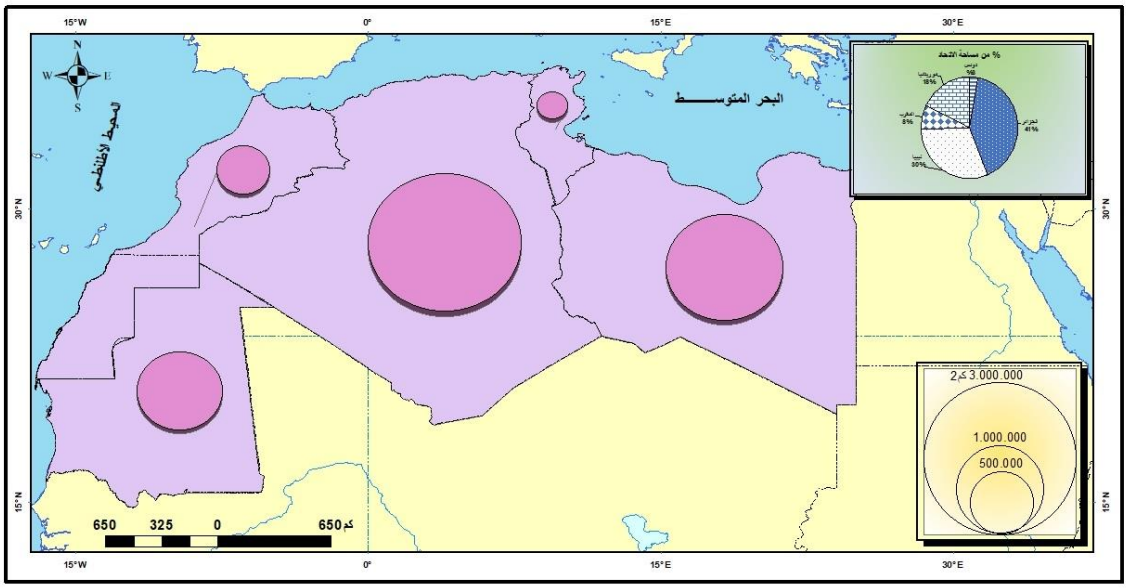

شكل (٣) التوزيع العددي والنسبي لمساحة دول اتحاد المغرب العربي

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- تعد الجزائر طبقًا لتصنيف Pounds دولة فائقة في كبر حجمها، إذ تحتل المرتبة الأولي مغاربيًا، والثانية على مستوي القارة الأفريقية، والعاشرة عالميًا من حيث المساحة.
- تأتي ليبيا في المرتبة الثانية من حيث المساحة لدول اتحاد المغرب العربي، وتقع في فئة الدول الكبيرة جدًا في مساحتها، إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة على مستوي القارة الأفريقية، والسادسة عشر على مستوي العالم.
- تقع موريتانيا داخل فئة أحجام الدول الكبيرة المساحة، وتحتل المرتبة العاشرة افريقيًا، والثانية والعشرون عالميًا.
- تدور المغرب في فلك الدول المتوسط المساحة بنحو ٤٥٠,٠٠٠كم^{٢}، تحتل بها المرتبة الرابعة مغاربيًا والرابعة والعشرون افريقيًا، والخامسة والخمسون عالميًا.
- تقع تونس في فئة الدول صغيرة المساحة، إذ لم تتجاوز مساحتها ١٦٣,٦١٠كم^{٢}، تحتل بها المرتبة الخامسة والثلاثون افريقيًا، والتسعون عالميًا.
- يبلغ المعمل اللوغاريتمي(*) لمساحة دول اتحاد المغرب العربي ١,٢٨ وفقًا لمقياس "G"، والذي يربط بين مساحة الدولة ومساحة العالم، مما يعني كبر مساحة دول الاتحاد.

وتؤثر تلك المساحة الكبيرة على إمكانية اكتشاف الثروات المعدنية وموارد الطاقة، فضلاً عن التنوع المناخي وما يتبعه من تنوع في الموارد الزراعية، وإمكانية تطبيق نظرية الدفاع في العمق وتنظيم الهجوم المضاد، وتوطين مؤسسات الدولة الحيوية كالعاصمة والمؤسسات الصناعية الكبرى بعيدًا عن المناطق الحدودية، مما يضيف إلى رصيد قوة الدولة الاقتصادية وبالتالي تأثيرها في القوة السياسية.

(*) ابتكر البعض مقياسًا يسمي "G" لقياس أهمية مساحة الدولة، عن طريق حساب النسبة اللوغاريتمية لمساحة أي دول إلى النسبة اللوغاريتمية لمساحة العالم، ويعبر عنه بالمعادلة: $\mathbf{GX=log\ \frac{Ga}{RX}}$، حيث إن Ga= مساحة العالم، RX= مساحة أي دولة، Log= لوغاريتم، ويعني صغر نتيجة القسمة كبر المساحة والعكس صحيح، وهي طريقة إحصائية لتصنيف دول العالم من حيث المساحة.

(٢) المقومات البشرية لدول اتحاد المغرب العربي:

(أ) حجم السكان ونموهم:

يعد السكان الدعامة الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية، حيث يتيح عدد السكان الكبير للوحدات السياسية القدرة على تنمية اقتصادها من خلال استغلال مواردها وتكوين علاقات خارجية قوية مع دول العالم والحفاظ على حدودها البرية والبحرية عن طريق إمكانية تكوين جيش قوي عكس الحال بالنسبة للدول صغيرة الحجم السكاني(Glassner:1992,P.225)، ويوضح الجدول (٢) والشكل (٤) المعطيات السكانية لدول اتحاد المغرب العربي.

جدول (٢) المعطيات السكانية لدول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

الدول / المساحات		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الإجمالي /المتوسط الحسابي
عدد السكان "نسمة"		١١,٨١٨,٦٢	٤٣,٨٥١,٠٤	٦,٨٧١,٢٩	٣٦,٩١٠,٥٦	٤,٦٤٩,٦٦	١٠٤,١٠١,١٧
%		١١,٣٥	٤٢,١٢	٦,٦٠	٣٥,٤٦	٤,٤٧	-
الرتبة العالمية		٧٩	٣٢	١٠٧	٣٩	١٢٧	١٢
القوي العاملة ٪		٤٧,٠	٣٦,٩	٤٧,٨	٤٥,٥	٤١,١	٤٣,٦٦
النمو السكاني		١,١١	١,٩٨	١,٣٦	١,٢٦	٢,٧٨	١,٦٩
النسبة النوعية		٩٨,٤	١٠٢,١	١٠١,٩	٩٨,٥	١٠٠,٩	١٠٠,٣٦
الكثافة السكانية "نسمة/كم٢"		٧٦,١	١٨,٤	٣,٩	٨٢,٧	٤,٥	٣٧,١٢
الزيادة الطبيعية		١١,٥	٢٠,٠	١٣,٩	١٤,٠	٢٦,٦	١٧,٢
الضغوط الديموغرافية	الدرجة	٤,٣٠	٤,٨٠	٥,٩٠	٤,٨٠	٨,٥٠	٥,٦٦
	الرتبة/ ١٧٣	١٢٣	١٠٧	٨٠	١٠٩	٣٠	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، اعتماداً على:

- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1.
- The World Bank (1/2/ 2022)Labor force participation rate, total (% of total population ages 15+) (national estimate). – avialable at: https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS
- The Global Economy (viewed 21/2/2021) Demographic pressures index - Country rankings. - available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/demographic_pressures_index/

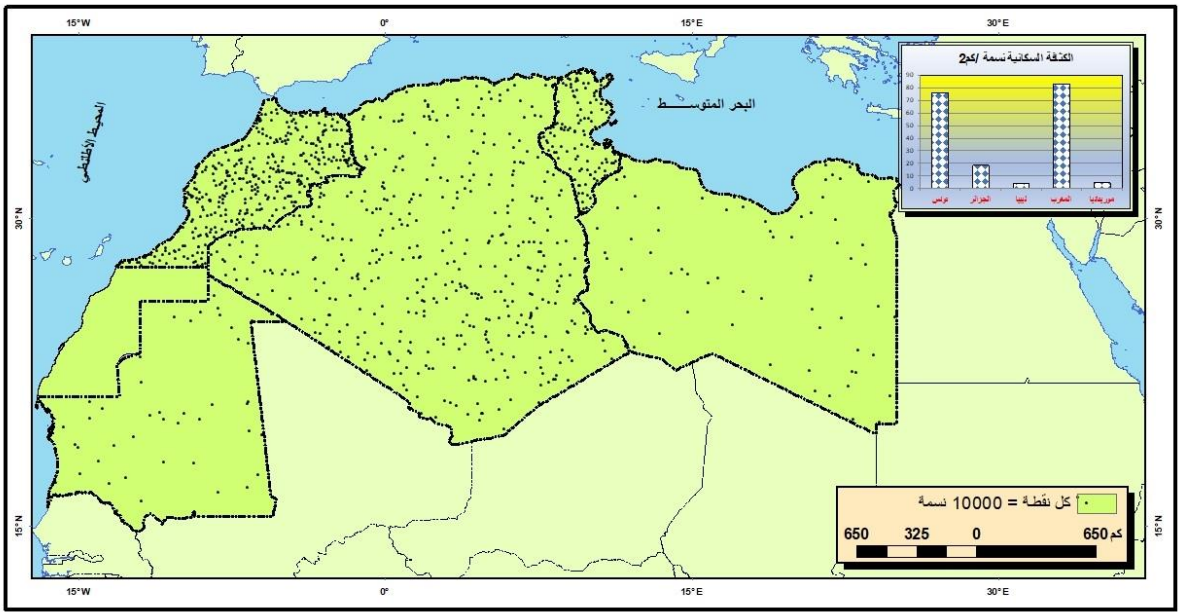

شكل (٤) التوزيع العددي للسكان في دول اتحاد المغرب العربي وكثافتهم السكانية عام ٢٠٢١م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- بلغ عدد سكان دول اتحاد المغرب العربي ١٠٤,١٠١,١٧ نسمة عام ٢٠٢١م، تحتل به المرتبة الثانية عشر عالميًا من حيث العدد السكاني، وتتباين دول الاتحاد فيما بينها من حيث العدد السكاني، حيث تشكل الجزائر المرتبة الأولي من حيث عدد السكان بنسبة ٤٢,١٢٪ من إجمالي عدد السكان، يليها المغرب بنسبة ٣٥,٤٦٪، في حين جاءت تونس في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٣٥٪، تليها ليبيا بنسبة ٦,٦٠٪، وشغلت موريتانيا المرتبة الأخيرة سكانيًا بنسبة ٤,٤٧٪ من إجمالي عدد سكان الاتحاد، وبلغ متوسط معدل النمو السكاني لدول المنطقة ١,٦٩، وهي بذلك تقترب من المتوسط العالمي والبالغ ١,٠٩.
- بلغ متوسط الكثافة السكانية في دول الاتحاد ٣٧,١٢ نسمة/كم^{٢}، وهي تعد كثافة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ ٥٩,٩ نسمة/كم^{٢}، وتختلف الكثافة السكانية من دولة لأخري داخل الاتحاد، حيث ارتفعت الكثافة السكانية عن المتوسط العالم في دولتي المغرب وتونس لتبلغ ٨٢,٧، ٧٦,١ على الترتيب، في حين انخفضت في كل من الجزائر وموريتانيا وليبيا لتشكل ١٨,٤، ٤,٥، ٣,٩ نسمة/كم^{٢} على الترتيب، ويشجع ذلك الوضع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي، والتي تمتلك مساحات كبيرة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة، إذ يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في

كل من ليبيا والجزائر وموريتانيا وعنصر السكان في كل من المغرب وتونس تحقيق تكامل اقتصادي.

ويتحكم في توزيع السكان مجموعة من العوامل أهمها توافر موارد المياه، ومن ثم فإن قلب الاتحاد المغاربي يكاد يكون مخلخلاً فقيرًا، وتكاد تتطابق خريطتي توزيع المطر والسكان. وتعاني دول المنطقة من التوزيع السكاني، حيث انعدام التخطيط، والتوسع الحضري العشوائي، والهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدن، والتركز السكاني وفقًا للموارد المائية. ويتضح أن العدد السكاني في دول الاتحاد كفيلة بتحقيق اندماج أشمل بين دول المنطقة مما يعطيها وزنًا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي.

- تصنف دول اتحاد المغرب العربي ضمن الدول النامية التي يتصف هرمها السكاني بعرض قاعدته مكونًا للطاقات العاملة لمختلف الأغراض، مما يدفع بأعداد كبيرة نحو سوق العمل والتعليم، إلا إنه على الرغم من ذلك يتميز حجم النشطين اقتصاديًا إلى الحجم السكاني بضآلته، إذ بلغ متوسط القوي العاملة ٤٣,٦٦٪ من إجمالي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا، مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ ٦٤,٣٪ مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الإعالة الحقيقية وما يستتبعه من انخفاض المستوي المعيشي الحقيقي وانخفاض الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى الخلل في الميزان التجاري، وعدم إمكانية سد الحاجة المحلية من السلع والخدمات المنتجة محليًا، وبالتالي تعرض اقتصاد دول المنطقة إلى اضطرابات السوق العالمية.
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الضغوط الديموغرافية[*] ما قيمته ٥,٦٦، ويعد وفقًا لذلك مؤشرًا مرتفعًا في دول المنطقة، مما يعكس حجم الضغوط الناجمة عن النمو السكاني والنقص في امدادات الغذاء ومياه الشرب وسوء التوزيع الجغرافي للسكان، وقد بلغ ذلك المؤشر أقصي درجاته في موريتانيا ليبلغ ٨,٥٠، وأدناه في تونس بدرجة ٤,٣٠.

[*] **مؤشر الضغوط الديموغرافية:** مؤشر تركيبي يضم عدة مؤشرات مهمة منها نمو السكان بالنسبة لإمدادات الغذاء، ومياه الشرب، وكذلك الضغوط الناجمة عن النمو السكاني والتوزيع والكثافة السكانية بالدولة، وتأخذ هذه المؤشرات درجة من ١٠ ثم تجمع ويؤخذ متوسطها لتكون مؤشر الضغوط الديموغرافية التي تواجهها الدولة وتأخذ درجات (٠) منخفض، (١٠) مرتفع.

(ب) التكوين الإثني:

يؤلف البربر الأمازيغ نواة السلالات البشرية بمنطقة المغرب العربي، كما وفدت إليه هجرات بشرية عديدة أبرزها الفينيقيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب المسلمون والاستعمار الأوروبي، ولم تستطع أي موجة من هذه الموجات البشرية التأثير في التركيب السلالي للسكان باستثناء الموجة العربية الإسلامية، والتي صبغت الإقليم أرضًا وشعبًا بالصبغة العربية الإسلامية لغة وعقيدة وتقاليد وأعرافًا وسلوكيات في كل المجالات (بوعزيز: ٢٠٠٩، ص ٥١٠). ويوضح الجدول (٣) والشكل (٥) التكوين الاثني في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م، بمكوناته العرقية والدينية واللغوية، وذلك للوقوف على مدي التجانس/التنافر السكاني لدول الاتحاد وأثر ذلك في قوة دوله.

جدول (٣) مؤشرات التكوين الإثني في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

الدول / المؤشرات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
التنوع العرقي	٠,٠٤	٠,٣٢	٠,١٥٢	٠,٤٧٩	٠,٦٢٥	٠,٣٢٣
التنوع الديني- اللغوي	٠,٠٣٣	٠,٢٣٧	٠,١٢٧	٠,٣٦	٠,٢٧٢	٠,٢٠٥
الرتبة العالمية/١٥٨	١٥٦	١١١	١٣٩	٩٠	٥٤	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، اعتمادًا على:

- Ethnic and Cultural Diversity Index, ChartsBin.com (viewed 1st February 2022) available at: http://chartsbin.com/view/41545

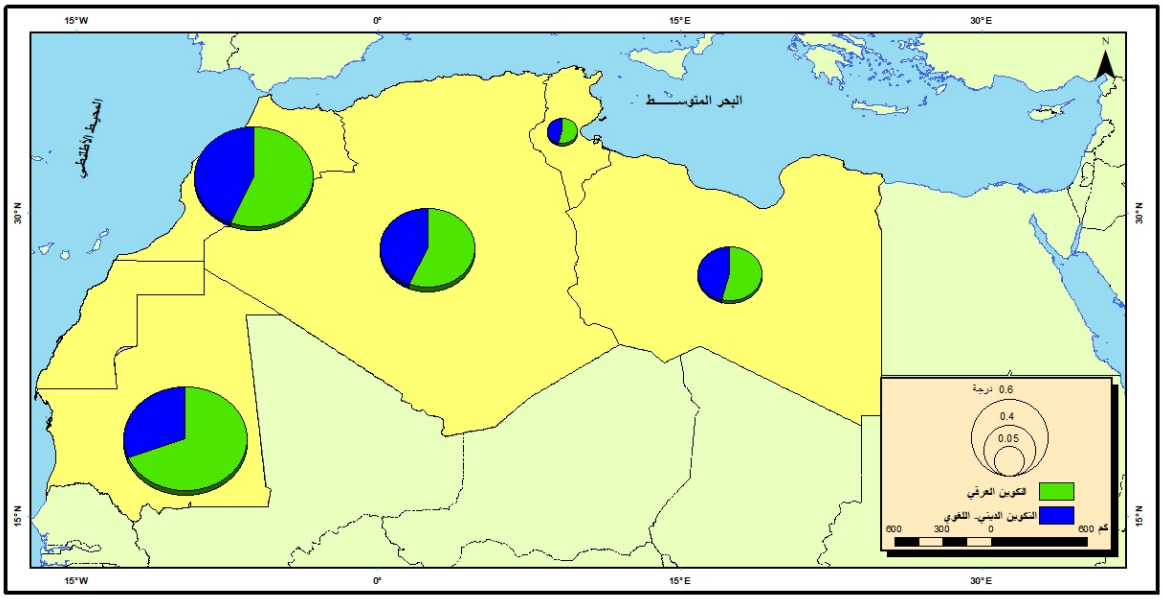

شكل (٥) مؤشرات التنوع الإثني في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

تُظهر نتائج الجدول والشكل السابقين التجانس الإثني بمعطياته في دول اتحاد المغرب العربي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لقيمة مؤشر التنوع العرقي Ethnic Fractionalization index(*) في دول المنطقة ٠,٣٢، مما يدل على التجانس العرقي الكبير في دول المنطقة، وإن تباينت دول المنطقة في مقدار ذلك التجانس، إذ ارتفع في موريتانيا ليبلغ ٠,٦٢٥، وانخفض بشكل كبير في بقية دول المنطقة حتى إنه بلغ في تونس ما قيمته ٠,٠٤.

وبلغ المتوسط الحسابي للتنوع الديني واللغوي ما قيمته ٠,٢٠٥، مما يدل على مدي ما تتمتع به دول المنطقة من تنوع لغوي وديني، حيث تتكون المنطقة المغاربية من مزيج لغوي عريق، أصوله أمازيغية تعربت بفضل الفتح العربي الإسلامي، واستفادت من مفردات لغوية تركية وفرنسية في الحقب الزمنية اللاحقة، ويتداول سكان المنطقة لغتين بارزين هما اللغة الأمازيغية باختلاف لهجاتها؛ حيث تشكل –حسب بعض الدراسات– من ٣٦: ٤٠٪ من المغرب، و٢٥: ٢٧٪ بالجزائر، و١٪ في تونس، ونحو٣٪ في ليبيا. وتتحدث الأغلبية اللغة العربية الهجينة "المحلية" وتتداولها شفهيًا (قاسمي: ٢٠١٥، ص١٣٥). وعليه؛ فقد مرت دول اتحاد المغربي العربي بظروف متشابهة تركت أوضاعًا تتلخص في:

(*) تتراوح قيمة المؤشر بين (٠)، (١) وتشير القيمة الأعلى إلى التنوع والانقسام.

- عدم تعريب الشمال الأفريقي لغويًا بكيفية تامة، إذ توجد في كل من الجزائر والمغرب على وجه الخصوص أقليات بربرية اللهجة.
- تغلغل اللغة الفرنسية كلغة تعامل يومي في القطاع الأكثر تقدمًا، وإن اعتمدت كافة الدساتير المغاربية اللغة العربية لغة رسمية ووطنية.

وتدين منطقة المغرب العربي بالديانة الإسلامية، إذ يعتنق أكثر من ٩٠٪ من سكان المغرب العربي الإسلام، ومما يزيد من قوة هذا العامل الوحدة المذهبية، والمتمثلة في سيادة المذهب المالكي، فالتعدد الديني والمذهبي غير مطروح في دول الاتحاد.

وتأسيسًا على ذلك تصنف دول اتحاد المغرب العربي ضمن الدول المتجانسة إثنيًا، مما يعد نقطة قوة كبيرة تضاف إلى التكوين الجيوبوليتيكي لدول المنطقة.

(ج) المقومات الاقتصادية:

يوجه الاقتصاد السياسة، لذا تعد دراسة المقومات الاقتصادية من منظور الجغرافيا السياسية على جانب كبير من الأهمية، وأساسًا لتحليل المشكلات السياسية القائمة، إذ يتوقف قوة الدول ووزنها السياسي على ما تملكه من مقومات اقتصادية، فضلاً عن قدرتها على استغلال تلك الموارد، بما يسهم في قوة الدولة ووزنها السياسي. ويوضح الجدول (٤) والشكل (٦) المقومات الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

جدول (٤) المقومات الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

المقومات الاقتصادية / الدول			تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الإجمالي/المتوسط الحسابي
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "دولار"			١٠,٥٥٠	١١,٠٩٠	١١,٤٨٠	٧,١٩٠	٥,٣٢٠	٩,١٢٦
مصادر الطاقة	إنتاج البترول "ألف برميل/يوميًا"	الكمية	٣١,١	١١٢٢,٤٣	٤٠٨,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٠	١٥٦١,٧٤
		الرتبة/١٩٠	٦١	١٧	٢٩	٩٤	١٥٠	–
	احتياطي البترول "مليار برميل"	الكمية	٠,٤٣	١٢,٢٠	٤٨,٣٦	٠,٠٠	٠,٠٢	٦١,٠١
		الرتبة ١٨٧	٤٨	١٥	٩	١٥٢	٨٣	–
الموارد المعدنية	المعادن الحديدية وسبائكها "طن متري"		١٠٠,٧٠٠	٤٠٩,٩٠٠	–	٤٥,٢٧٨	٧,٩٢٧,٧٠٠	٨,٤٨٣,٥٧٨
	المعادن غير الحديدية "طن متري"		–	٥٠٠	–	١١٢,١٢٠	٢٩,٦٢٠	١٤٢,٢٤٠
	المعادن الثمينة "طن متري"		–	–	–	١٨٦	١٤	٢٠٠
	المعادن الصناعية "طن متري"		٤,١٢١,٣٧٣	٣,١٠٢,١٧٥	٣٦٠,٠٠٠	١٣,٥٧٨,٠٣٣	١٣٠,٠٠٠	٢١,٢٩١,٥٨١
الإنتاج الصناعي ٪ من الناتج المحلي الإجمالي			٢١,٦٨	٢٠,٢٨	–	٢٦,١٣	٢٨,٨٤	١٩,٣٨

إيرادات السياحة الدولية ٪ من الناتج المحلي الإجمالي		٣,٨	١,٢	٣,٠	٥,٩	١,٥	٣,٠٨
النقل	النقل البري "كم"	٢٢٦٠٠	٤٣٠٠٠	١٦٧٦	١٩١٠٠	١٦٠٠	٨٧٩٧٦
	جودة الطرق البرية الدرجة	٣,٦٠	٤,٠٠	٢,١١	٤,٧٠	٢,٠٠	٣,٢٨
	جودة الطرق البرية الرتبة/١٤١	٩٧	٦٧	١٣٩	٤٣	١٤٠	–
	خطوط السكك الحديدية "كم"	١٧٧٧	٤٠٢٠	١٢٩٢	٢٢٩٥	٧٢٨	١٠١١٢
	جودة البنية التحتية للسكك الحديدية الدرجة	٣,٢٠	٣,٨٠	١,١٣	٣,٩٠	٢,١٠	٢,٨٢
	جودة البنية التحتية للسكك الحديدية الرتبة/١٠١	٥٩	٤٤	١٠١	٤١	٨٩	–
	النقل المائي "مليون حاوية/سنويًا" الدرجة	٠,٤٩	١,٠٨	٠,٢٧	٦,٠٤	٠,٠٨	١,٥٩
	النقل المائي "مليون حاوية/سنويًا" الرتبة/١٥٢	٨٥	٦٤	٩٩	٣١	١٢١	–
	جودة البنية التحتية للنقل المائي الدرجة	٣,٤٠	٣,٩٠	٢,٥٦	٥,١٠	٢,٣٠	٣,٤٥
	جودة البنية التحتية للنقل المائي الرتبة/١٣٩	٩٨	٧٦	١٢٢	٢٦	١٢٦	–
	النقل الجوي "مليون راكب/سنويًا" الدرجة	٤,٣٤	٦,٧٥	١,٣٧	٩,٣٨	٠,٣٩	٢٢,٢٣
	النقل الجوي "مليون راكب/سنويًا" الرتبة/١٥٣	٦٦	٥٤	٩٦	٤٩	١٢٣	–
	جودة البنية التحتية للنقل الجوي الدرجة	٣,٦٠	٤,٠٠	٢,٤٢	٥,٣٠	٢,٣٠	٣,٥٢
	جودة البنية التحتية للنقل الجوي الرتبة	١١٧	١٠١	١٤٢	٣٧	١٣٨	–

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، اعتمادًا على:

- The World Bank (1/2/ 2022) GNI per capita, PPP (current international $). - available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD

-The Global Economy (viewed 1/2/2022) Business and Economic data for 200 Countries. - available at: https://www.theglobaleconomy.com/

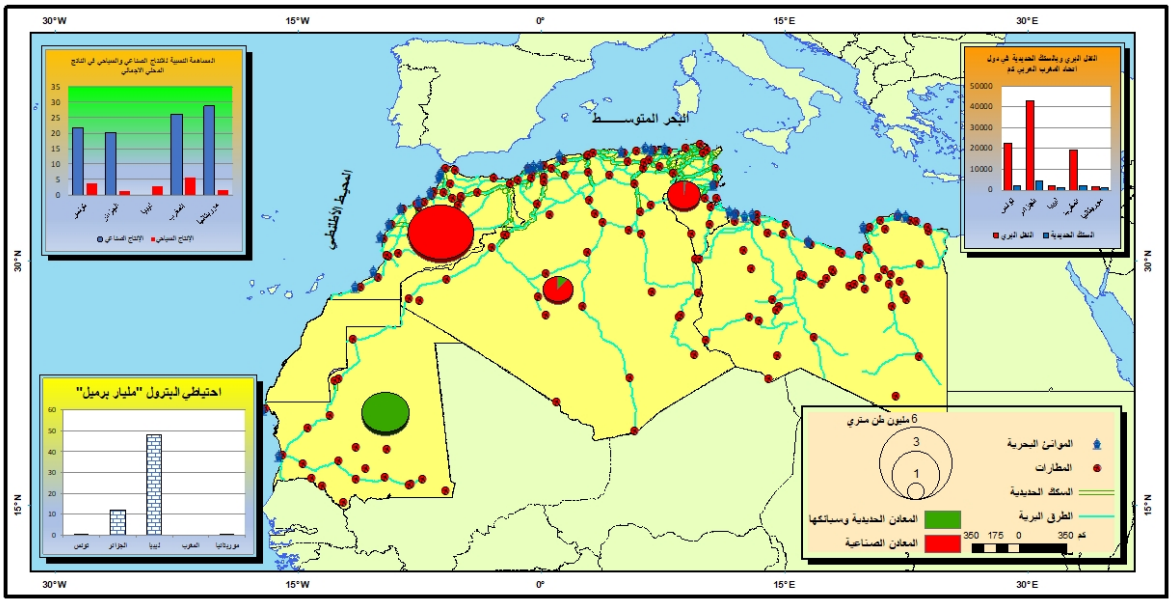

شكل (٦) المقومات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي**(*): بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة ٩١٢٦ دولار/سنويًا عام ٢٠٢١م، وهي قيمة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ ١٧٠٠٩دولار/سنويًا، وإن تباينت قليلاً من دولة لأخرى، إذ بلغت أقصاها في ليبيا بواقع ١١،٤٨٠ دولار/سنويًا، وأدناها في موريتانيا بنحو ٥٣٢٠ دولار/سنويًا، ويعكس ذلك الوضع سوء الأحوال الاقتصادية في دول المنطقة.
- **الموارد الزراعية والحيوانية:** بلغ متوسط نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في دول الاتحاد ٧،٦٤٪ من إجمالي الأراضي، وترتفع النسبة عن ذلك المتوسط في كل من تونس والمغرب بنسبة ١٦،٨٪، إلا إنها تنخفض كثيرًا في كل من ليبيا وموريتانيا، وتتركز المساحات المزروعة بصورة أساسية في المناطق الشمالية المحيطة بجنوب حوض البحر المتوسط، حيث تتوافر كل مقومات الإنتاج الزراعي الطبيعية والبشرية في دول اتحاد المغرب العربي، حيث التربة والمياه والعمالة الزراعية المدربة، وانعكس الوضع السابق على نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت متوسطًا قدره ١١،٢٨٪، وهي بذلك ترتفع عن المتوسط العالمي والبالغ ٥،٥٪، إذ تمتلك المنطقة زراعات الزيتون، وتحتل تونس المرتبة الثالثة عالميًا في تصديره بعد إسبانيا وإيطاليا، إضافة إلى امتلاك المغرب زراعات الحمضيات والدرنيات، وبالنسبة للثروة الغابية والتي تعد عنصرًا مكملاً للثروة الزراعية، فإن إنتاج الاتحاد من الأخشاب محدودًا، ويعزي ذلك إلى قلة الاهتمام بالغابات، فضلاً عن تعرضها للتلف من وقت لآخر، حيث بلغ متوسط مساحة نسبة الغابات من إجمالي مساحة الأراضي في دول الاتحاد ما مقداره ٣،٧٢٪، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ قدره ٣٠،٧٪.

أما عن الثروة الحيوانية، فتتوفر المراعي الطبيعية والمساحات الكبيرة من نطاقات الإستبس والتي تلائم الماشية بشكل عام، وتشتهر أبقار الاتحاد المغاربي بصغر حجمها نتيجة لتذبذب كمية الأمطار، ويضم الاتحاد ثروة هائلة من الضأن تقدر بنحو ٤٠.٨ مليون رأس تستحوذ الجزائر والمغرب على ما يزيد على نصفها، وتكثر الأغنام؛ كونها تستطيع المعيشة في

(*) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف العام.

المراعي الفقيرة، والانتقال لمسافات طويلة، وتمثل الثروة الرئيسية لسكان السهول، إلا أن تربية الحيوان في الاتحاد تعاني من بعض المشكلات والمتمثلة في الظروف المناخية القاسية، وانخفاض مستوي أساليب التربية والتغذية، وعدم توافر الاعلاف الجيدة بالإضافة إلى الأمراض والجفاف (عبد العظيم:٢٠٠٣، ص٨).

- **الموارد المائية:** يقدر إجمالي المخزون الجوفي نحو ٩٢٠ مليار م^{٣}، تشكل ما نسبته ٢٤,٩٪ من إجمالي حجم مخزون المياه الجوفية في الوطن العربي، علمًا أن معدل تجدد المخزون الجوفي السنوي غير محدد بصورة نهائية، ويختلف من طبقة مائية إلى أخرى ومن إقليم لآخر، ويقدر نسبة المتاح للاستهلاك من ذلك المخزن ١٥٪ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٠٢٠).
- **الموارد المعدنية:** تتنوع الموارد المعدنية لدول اتحاد المغرب العربي، وتنقسم إلى أربعة أنواع، أولهما المعادن الحديدية وسبائكها(*)، وبلغ إنتاج دول المنطقة نحو ٨.٤٨٣.٥٧٨ طن متري. وثانيهما المعادن غير الحديدية(**)، وبلغ إنتاج دول الاتحاد نحو ١٤٢,٢٤٠ طن متري، ويعد إنتاج متواضعًا مقارنة بالإنتاج العالمي، حيث لم يتجاوز ٠.١٣٪ من إنتاج العالم، وثالث أنواع الموارد المعدنية ما يصنف بالمعادن الثمينة(***)، وإنتاج دول المنطقة منها ضعيف لم يتجاوز ٠,٦٪ من إنتاج العالم، ويتركز في كل من المغرب وموريتانيا. إلا أن دول المنطقة تتميز بإنتاجها الكبير من المعادن الصناعية(****)، حيث بلغ إنتاجها ٢١,٢١,٥٨١ طن متري، حيث تتصدر المغرب دول العالم تصديرًا للفوسفات، وتمتلك نحو ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي، في حين تحتل تونس المرتبة السادسة عالميًا في إنتاج الفوسفات، إلا أن المنطقة تعاني من نقص الأيدي العاملة المتخصصة، فضلاً عن نقص الدراسات الجيولوجية ووسائل النقل ورأس المال.

(*) **المعادن الحديدية وسبائكها:** تشمل الحديد والكروم والكوبالت والمنجنيز، النيكل والتيتانيوم، التنجستين، الفانديوم.

(**) **المعادن غير الحديدية:** تشمل الألومنيوم، الزرنيخ، البوكسيت، البريليوم، الكادميوم، النحاس، الرصاص، الليثيوم، الزئبق، المعادن الأرضية النادرة، القصدير، الزنك.

(***) **المعادن الثمينة:** تشمل الذهب، معادن المجموعة البلاتينية "البلاديوم، البلاتين، الروديوم"، الفضة.

(****) **المعادن الصناعية:** تشمل الأسبتسوس، الباريت، الماس، الأحجار الكريمة، الفلسبار، الجرافيت، الجبس، الكاولين، الفوسفات، البوتاس، الملح، الكبريت، التلك.

- **مصادر الطاقة:** تمتلك المنطقة رصيدًا كبيرًا من مصادر الطاقة والمتمثلة في كل من البترول والغاز الطبيعي، إذ تنتج دول المنطقة نحو ١٥٦١,٧٤ ألف برميل/يوميًا، وتتصدر الجزائر دول المنطقة إنتاجًا بنحو ١١٢٢,٤ ألف برميل/يوميً، احتلت بها المرتبة السابعة عشر عالميًا، يليها ليبيا بنحو ٤٠٨,٠٧ ألف برميل/يوميًا، شغلت المرتبة التاسعة وعشرون عالميًا. وتمتلك المنطقة احتياطيًا بترولياً كبيرًا يقدر بنحو ٦١,٢ مليار برميل عام ٢٠٢١م، وتتصدر ليبيا دول المنطقة بنحو ٤٨,٣٦ مليار برميل، احتلت به المرتبة التاسعة عالميًا، يليها الجزائر بنحو ١٢,٢٠ مليار برميل، شغلت المرتبة الخامسة عشر عالميًا، ثم تونس بنحو ٠,٤٣ مليار برميل، ثم موريتانيا، في حين تفتقر المغرب إلى ذلك النوع من مصادر الطاقة.
- **الصناعة:** رغم امتلاك دول الاتحاد لمقومات الصناعة، إلا إنها صناعاتها صغيرة الحجم قليلة الإنتاج، ولا تسهم بدور كبير في الدخل القومي مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي ١٩,٣٨٪، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ ٢٧,٨٨٪، وتصدرت موريتانيا دول المنطقة من حيث مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢٨,٨٤٪، يليها المغرب بنحو ٢٦,١٣٪، في حين حلت تونس في المرتبة الثالثة بنحو ٢١,٦٨٪، ثم الجزائر بنحو ٢٠,٢٨٪، وعليه؛ لازالت دول المنطقة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الخارج لسد احتياجاتها، كما أن أغلب صناعاتها تعتمد على المنتجات الزراعية والرعوية في البيئة المحلية.
- **السياحة:** يتضاءل مساهمة القطاع السياحي –كثيرًا– في دول المنطقة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم يتجاوز متوسط نسبة مساهمة السياحة ٣,٠٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في دول المنطقة، في حين بلغ المتوسط العالمي الضعف بنحو ٦,١٪، وتصدرت المغرب دول المنطقة بنحو ٥,٩٪، تليها تونس بنسبة ٣,٨٪، وليبيا بنحو ٣٪، ثم موريتانيا بنحو ١,٥٪، وأخيرًا الجزائر بنسبة ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.
- **النقل:** يمثل النقل الركيزة الأساس للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو حلقة الوصل بينهما، وتعد شبكات النقل من أهم عوامل تقدير قوة الدولة، فبدونها يصعب نقل المواد الخام إلى مراكز الصناعة والمواد المصنعة إلى الأسواق، ويصعب الدفاع عن الدولة، فضلاً عن كونها أداة للتكامل والتواصل بين السكان ومسئولي السلطة، فضلاً عن دور النقل في تعميق

الشعور بالانتماء الوطني والقومي، وتتباين شبكات النقل في دول اتحاد المغرب العربي بصورها المختلفة ما بين النقل البري والمائي والجوي.

- **النقل البري:** بلغ إجمالي أطوال الطرق في دول اتحاد المغرب العربي نحو ٨٧٩٧٦ كم طولي، احتلت الجزائر المرتبة الأولي من حيث أطوال الطرق بنسبة بلغت ٤٨،٨٨٪ من إجمالي أطوال الطرق في الاتحاد، تليها تونس، والمغرب، في حين جاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة، إذ لم يتجاوز إجمالي الطرق بها ١،٨٢٪ من إجمالي الطرق في دول المنطقة. ويبلغ متوسط ما يخدمه الكيلومتر الطولي من المساحة نحو ٦٥،٧٢ كم^{٢}، ويتفاوت هذا المتوسط من دولة لأخرى حسب حصتها من أطوال هذه الطرق، في حين بلغ متوسط الكيلومتر الطولي من الطرق للسكان نحو ١١٨،٣٢٩ نسمة/كم، ويتفاوت هذا المتوسط من دولة لأخرى طبقًا للمساحة وأطوال الطرق والوزن السكاني لكل منها.

وتتباين جودة الطرق البرية في منطقة الدراسة، حيث بلغ متوسطها وفقًا لمؤشر جودة الطرق البرية ٣،٢، سجلت أقصاها في المغرب بدرجة ٤،٧٠، احتلت بها المرتبة الثالثة والأربعون عالميًا، وأدناها في موريتانيا بدرجة ٢،٠٠ احتلت بها المرتبة المائة وأربعون عالميًا.

- **النقل بالسكك الحديدية:** بلغ إجمالي أطوال السكك الحديدية في دول المنطقة ١٠١١٢كم، سجلت الجزائر المرتبة الأولي من حيث أطوال السكك الحديدية بنحو ٣٩،٧٥٪ من إجمالي أطوال السكك الحديدية في المنطقة، يليها المغرب بنحو ٢٢،٧٠٪، ثم تونس وليبيا، وأخيرًا موريتانيا بنحو ٧،٢٪ من إجمالي أطوال السكك الحديدية في دول الاتحاد، ويبلغ متوسط ما يخدمه الكيلومتر الطولي من المساحة في دول الاتحاد نحو ٥٧١،٨١ كم^{٢}، ويتفاوت ذلك المتوسط من دولة لأخرى وفقًا للمساحة وأطوال السكك الحديدية بها.

وسجلت دول المنطقة وفقًا لمؤشر جودة البنية التحتية للسكك الحديدية متوسطًا قيمته ٢،٨٢، جاءت المغرب في المرتبة الأولي بدرجة مقدراها ٣،٩٠، احتلت بها المرتبة ٤١ عالميًا، تليها الجزائر ثم تونس، في حين جاءت موريتانيا وليبيا في المرتبة الأخيرة بدرجة بلغت ٢،١٠، ١،١٣ على الترتيب احتلت بهما المرتبة ٨٩، ١٠١ عالميًا على التوالي.

- **النقل المائي:** بلغ إجمالي حركة النقل المائي في دول المنطقة ٧.٩٦ مليون حاوية/سنويًا، استحوذت المغرب على نحو ٧٥،٨٪ من إجمالي حركة الحاويات في دول الاتحاد والمرتبة

٣١ عالميًا، وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية بنحو ١٣,٦٥٪ ثم تونس، تليها كل من ليبيا وأخيرًا موريتانيا.

ووفقًا لمؤشر جودة البنية التحتية للنقل المائي، فقد سجلت دول المنطقة متوسطًا قدره ٣.٤٥ درجة، جاءت المغرب في المتربة الأولي بدرجة مقدراها ٥,١٠، احتلت بها المرتبة ٢٦ عالميًا، تليها الجزائر بنحو ٣,٩٠ والرتبة ٧٦ عالميًا ثم تونس بدرجة ٣,٤٠ والرتبة ٩٨ عالميًا، في حين سجلت كل من ليبيا وموريتانيا درجات متدنية بلغت ٢,٥٦، ٢,٣٠ على التوالي، شغلت بهما المرتبتين ١٢٢، ١٢٦ عالميًا على الترتيب.

- **النقل الجوي:** بلغ إجمالي حركة النقل الجوي نحو ٢٢,٢٣ مليون راكب/سنويًا، استحوذت المغرب على نحو ٤,١٩٪ من إجمالي الحركة الجوية، وتليها الجزائر ثم تونس وليبيا، في حين جاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول المنطقة بنسبة ١,٧٥٪ من إجمالي الوافدين إلى دول المنطقة، وعاد الوضع ليكرر نفسه من حيث مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي، بمتوسط قدره ٣,٥٢ درجة، تصدرت المغرب دول المنطقة بدرجة قدرها ٥,٣٠، احتلت بها المرتبة ٣٧ عالميًا، تليها الجزائر بدرجة ٤,٠٠ ورتبة عالمية قدرها ١٠١، تليهما تونس ثم ليبيا وأخيرًا موريتانيا بدرجة ٢,٣٠، احتلت بها المرتبة ١٣٨ عالميًا.

وتأسيسًا على ما سبق لا تتناسب طرق النقل بأنواعها المختلفة مع عدد السكان أو المساحة وحركة البضائع، كما تتميز هذه الخطوط بعدم التكامل والترابط بين دول الاتحاد، إذ تعتبر الأكثر ضعفًا بين دول القارة والأقل جودة في المجموعات الاقتصادية ذات الرقعة الجغرافية الواحدة في العالم مما يعيق حركة نقل السلع والبضائع بين دول المنطقة.

وعليه؛ يمكن القول بامتلاك دول المغرب العربي تنوعًا في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، فضلاً عن المقومات البشرية والاقتصادية، والتي تمكن دول المنطقة من إقامة سوق داخلية متكاملة، قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتكوين اتحاد اقتصادي وسياسي لها من القوة مكانتها على الساحة الدولية، ويعزز من سيادة دوله على نطاق إقليمي.

ثالثًا: العلاقات التجارية البينية الكلية بمنطقة اتحاد المغرب العربي:

تعد التجارة الخارجية ذات دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، لذا سعت الدول المغاربية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام ومبادلاتها البينية بشكل خاص، غير إنه يتبين وجود فجوة كبيرة بين ما خطط له من أهداف وما تحقق على أرض الواقع، ويعزي ذلك ما تعرضت له هذه التبادلات من معوقات، ويعكس التبادل البيني لدول اتحاد المغرب العربي حجم التعاون التجاري بين هذه الدول بعد أكثر من ثلاثين عامًا من تأسيس الاتحاد، ويمكن أن يكون لذلك التبادل دورًا في تحقيق درجات كبيرة من العائدات الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وذلك لاختلاف المزايا النسبية التي تملكها كل دولة على حدة، والتي من شأنها أن تسهم في خفض تكاليف السلع الاقتصادية والخدمات المقدمة.

ويمكن تحليل الأهمية النسبية للتبادل التجاري في دول المنطقة من خلال قياس وزن تجارتها البينية مقابل تجارتها الخارجية، وأيضًا قياس ذلك الوزن بمثيله في تجمعات إقليمية مماثلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الجدول (٥) والشكل (٧) واقع التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م.

جدول (٥) اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية لدول اتحاد المغرب العربي ٢٠٢١ م "مليون دولار"

المصدر / الاتجاه		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الإجمالي	٪
تونس	صادرات		٣٩٦,٧	٥٩٣,٢	٢٣٧,٠	١٢,٠	١٢٣٨,٩	٦,٩٢
	واردات		١,٤٣٢,٥	٦٩,٩	٩٧,١	١,٦	١٦٠٠,٦	٥,٤٣
الجزائر	صادرات	١,٣٣٦,٠		٢٨,٥	٤٢٠,١	٢٤,٤	١٨٠٩	٤,٧١
	واردات	٣١٧,٥		٢٨,٢	١٨٣,١	٠,٤	٥٢٩,٢	٠,٤٢
ليبيا	صادرات	٢٠,٨	٢,٨		٢٢,٦	٠,٣	٤٦,٥	١,٦٧
	واردات	٤٩٠,٦	٢٦,٨		٧٠,٩	–	٥٨٨,٣	٢,٦٠
المغرب	صادرات	٧٨,٣	١٣٩,٦	٧٨,٧		١٧٧,٨	٤٧٤,٤	١٠,١
	واردات	٢٢٨,٥	٤٦٦,١	٢٠,١		٢,٠	٧١٦,٧	١,٢٤
موريتانيا	صادرات	٠,٢	٠,٢	–	٠,١		٠,٥	٠,٠١
	واردات	٥,٨	١,٩	٠,٥	١١٤,٨		١٢٣	٤,٠٨
الإجمالي	صادرات						٣٥٦٩,٣	٢,٦٦
	واردات						٣٧٦٩,٥	٢,٠٧

المصدر:

- UNCTAD (2021) Handbook of Statistics. – Geneva: United Nations. – available at: https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat46_en.pdf

WTO (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

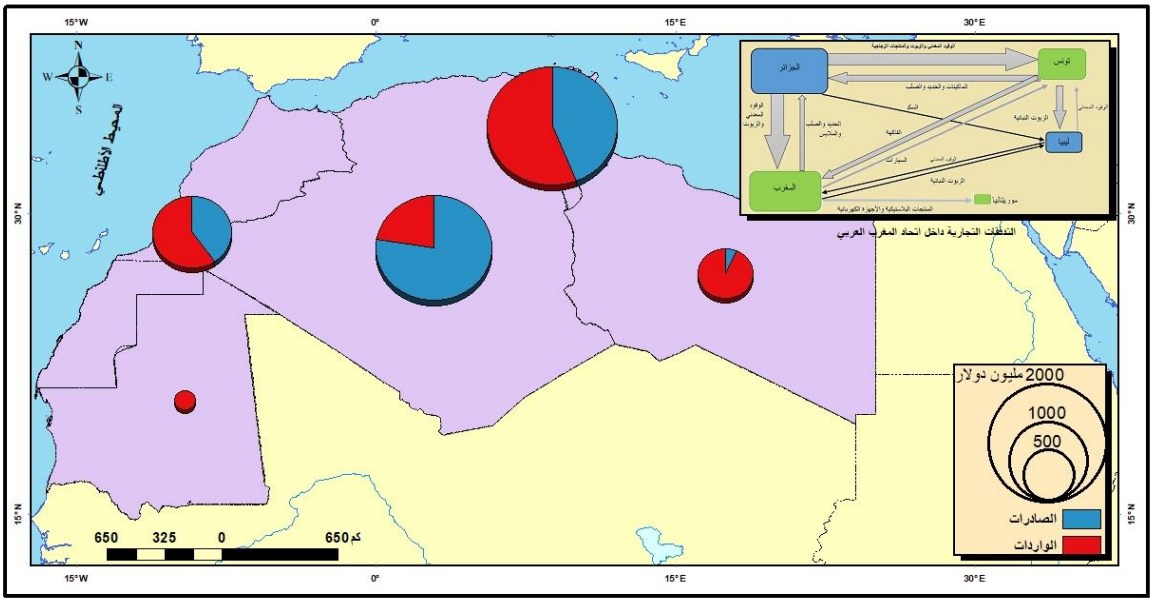

شكل (٧) التجارة الخارجية البينية الكلية في اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين؛ يمكن الخروج بالنتائج التالية لكل من:

(١) الصادرات البينية في اتحاد المغرب العربي: بلغت نسبة الصادرات النسبية البينية للدول المغاربية من إجمالي صادراتها نسبة ضئيلة قدرت بنحو ٢،٦٦٪، وبتقدير الأهمية النسبية للصادرات البينية في إجمالي الصادرات الكلية للدول الأعضاء بالاتحاد يتضح أن المغرب كانت أكثر الأعضاء في تركز صادراتها مع دول المنطقة، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لصادراتها البينية في إجمالي صادراتها الكلية ١٠،١٪، يليها دولة تونس، بينما جاءت كل من الجزائر، ليبيا، موريتانيا في المراكز من الثالث إلى الأخير بنسب بلغت ٤،٧١٪، ١،٦٧٪، ٠،٠١٪ على الترتيب عام ٢٠٢١م، في حين لا تسهم صادرات موريتانيا في الصادرات البينية لدول الاتحاد إلا بشيء يسير تصل نسبته إلى ٠،٠١٪ من إجمالي صادراتها.

– وتصدر تونس أكبر قيمة لنظائرها في الاتحاد، حيث بلغت القيمة المصدرة ١٢٣٨،٩ مليون دولار، وكانت أكبر قيمة من هذه الصادرات باتجاه ليبيا بنسبة ٤٧،٨٨٪، تليها صادراتها إلى الجزائر بنسبة ٣٢،٠٢٪، ثم المغرب بنسبة ١٩،١٢٪، وأخيرًا موريتانيا بنسبة ٠،٩٦٪ من إجمالي صادرات تونس نحو دول المغرب العربي.

– تعتبر الجزائر المصدر الثاني لدول اتحاد المغرب العربي بقيمة ١٨٠٩ مليون دولار، وكان النصيب الأكبر إلى تونس بنسبة ٧٣،٨٪ من إجمالي صادرات الجزائر إلى دول المنطقة، تليها المغرب بنسبة ٢٣،٢٢٪، ثم كل من ليبيا وموريتانيا بنحو ١،٥٧٪، ١،٣٤٪ على التوالي.

– تحتل المغرب المرتبة الثالثة كمصدر لدول اتحاد المغرب العربي بمقدار ٤٧٤،٤مليون دولار، استقبلت موريتانيا النصيب الأكبر بنسبة ٣٧،٤٧٪ من إجمالي صادراتها إلى دول الاتحاد، تليها الجزائر بنسبة ٢٩،٤٢٪، ثم ليبيا وتونس بنسب متقاربة شكلت نحو ١٦،٥٨٪، ١٦،٥٠٪ على الترتيب من إجمالي صادرات المغرب إلى دول المنطقة.

– تأتي ليبيا في المركز الرابع بنحو ٤٦،٥ مليون دولار، وهي موجهة بالدرجة الأولي إلى المغرب بنسبة ٤٨،٦٪، ثم تونس بنسبة ٤٤،٧٣٪ من إجمالي صادرات ليبيا إلى دول الاتحاد، تليهما الجزائر بنسبة ٦٪، وأخيرًا موريتانيا بنسبة ٠،٦٤٪.

– لم تشكل صادرات موريتانيا نحو دول الاتحاد إلا قيمة ضئيلة جدًا قدرت بنحو ٠،٥ مليون دولار، اتجهت نحو تونس والجزائر والمغرب على الترتيب.

(٢) الواردات البينية في اتحاد المغرب العربي: بتقدير الأهمية النسبية للواردات البينية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالاتحاد يتضح أن دولة تونس كانت أكثر الدول الأعضاء في تركز وارداتها مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لوارداتها البينية مع دول المنطقة في إجمالي وارداتها الكلية ٥،٤٣٪، يليها دولة موريتانيا بنسبة ٤،٠٨٪، بينما جاءت كل من ليبيا والمغرب والجزائر في المراتب التالية بنسب ١،٦٧٪، ١،٢٤٪، ٠،٤٢٪ على الترتيب عام ٢٠٢١م.

– تعد تونس أكبر دول مستوردة من الدول المغاربية بنحو ١٦٠٠،٦مليون دولار، وتمثل الجزائر المصدر الرئيس لها بنسبة ٨٩،٥٣٪، ثم المغرب بنسبة ٦،٠٦٪، تليهما ليبيا بنسبة ٤،٣٦٪، وأخيرًا موريتانيا بنسبة ٠،١٪ من إجمالي واردات تونس من دول الاتحاد.

– جاءت المغرب في المرتبة الثانية استيرادًا من دول الاتحاد بقيمة ٧١٦،٧ مليون دولار، وتعد الجزائر المصدر الرئيس لهذه الواردات بنسبة ٦٥،٠٣٪ ونسبة ٣١،٨٨٪ تأتيها من تونس.

– شغلت ليبيا المرتبة الثالثة من حيث الاستيراد من دول اتحاد المغرب العربي، حيث تستورد ما قيمته ٥٨٨.٣ مليون دولار، وتعتبر تونس المصدر الرئيس لهذه الواردات بنسبة ٨٣،٣٪. وتحتل الجزائر المركز الرابع كمستورد من دول الاتحاد بقيمة قدرها ٥٩،٩٪، ٣٤،٥٩٪ على التوالي. أما

موريتانيا فهي أقل الدول المغاربية تصديرًا واستيرادًا، حيث قدرت قيمة وارداتها بنحو ١٢٣ مليون دولار، تأتيها بشكل رئيس من المغرب بنسبة ٩٣,٣٣٪ من إجمالي وارداتها من دول الاتحاد.

وتشير النتائج السابقة إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مما يعني وجود عوامل تحول دون زيادة ذلك التبادل. ويتضح ذلك جليًا إذا تمت مقارنته بما يتم تداوله بين تجمعات اقتصادية أخري حتى لحالة الدول النامية، ويتبين ذلك من خلال الشكل (٨) اعتمادًا على قيمة الصادرات البينية.

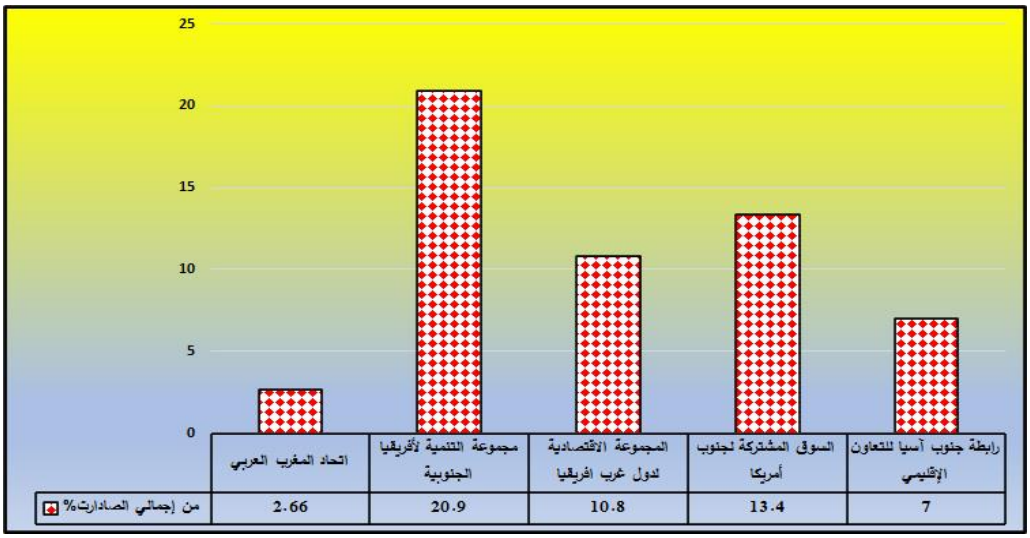

	اتحاد المغرب العربي	مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية	المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	السوق المشتركة لجنوب أمريكا	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
من إجمالي الصادرات%	2.66	20.9	10.8	13.4	7

المصدر: الشكل والنسب من إعداد الباحث اعتمادًا علي:

UNCTAD (2021) Handbook of Statistics. – Geneva: United Nations. – available at: https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat46_en.pdf

شكل (٨) حجم التجارة البينية للدول المغاربية مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الأخرى عام ٢٠٢١م

وتأسيسًا على الجدول والشكل السابقين؛ تبرز التجارة البينية المغاربية أداءً ضعيفًا مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، إذ تقتصر على ٢,٦٦٪ من حجم التبادل الخارجي لدول اتحاد المغرب العربي في عام ٢٠٢١م، مقابل ٢٠,٩٪ في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، ونحو ١٠,٨٪ لدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ونسبة ١٣,٤٪ للسوق المشتركة لجنوب أمريكا، و٧٪ لدول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، مما يدل على التشتت والاختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغاربية، وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل الاتحاد. ولا تتخذ الدول المغاربية الخمسة أيًا من دولها منطقتها شريكًا تجاريًا أساسيًا لها، وهو ما يعكس جزئيًا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية التجارية.

رابعًا: مؤشرات القياس الكمي للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي:

حاولت الدراسة بلورة مجموعة من المتغيرات لقياس التبعية الاقتصادية في دول المنطقة، وتم تحديدها في أربع متغيرات رئيسة، تشتمل على ست وعشرين مؤشرًا، ويوضح الشكل (٩) مراحل بناء متغيرات القياس الكمي للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي، وقد جاء انتخاب تلك المؤشرات –باعتبارها أساس القياس– من واقع مسح الأدبيات الأجنبية والعربية، والتي تم الإشارة إلى بعضها، فضلاً عن محاولة إدخال مؤشرات جديدة وتعديل بعضها وتحريك البعض الآخر داخل المتغيرات الرئيسة.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الكبير من المؤشرات – ٢٦ مؤشرًا– يجعل الانحياز إلى مؤشرات دون غيرها أقل، فضلاً عن إمكانية الخروج بنتائج على قدر كبير من الدقة. ويتناول المبحث الحالي تطبيقًا لتلك المتغيرات على دول المنطقة، وذلك لتحديد واقع التبعية/الاستقلال الاقتصادية في دول المنطقة، والوقوف على أسبابها وتحديد أبعادها الجيوبوليتيكية.

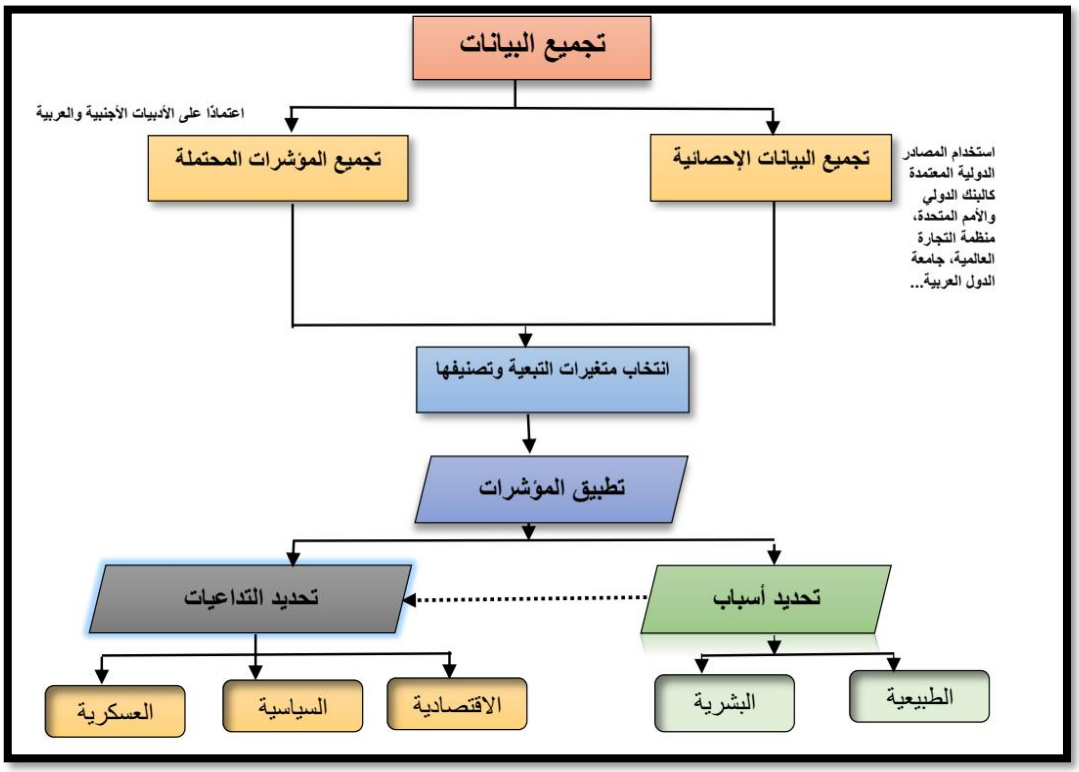

شكل (٩) خطوات بناء مؤشرات التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي وتداعياتها

(١) مجموعة متغيرات الصادرات: تضم هذه المجموعة خمس مؤشرات، يوضحها الجدول (٦) والشكل (١٠)؛ وهي:

جدول (٦) مؤشرات الصادرات في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

	الدول / المؤشرات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
١	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	٤٦,٠٨	٢٢,٤٠	٣٣,٨٩	٣٩,٠٩	٣٨,٨٣	٣٦,٠٥
٢	تغطية الصادرات للواردات ٪	٦٠	٢٩	٥٣	٤٨	٥٣	٤٨,٦٠
٣	درجة التركز السلعي للصادرات	٠,١٣٧	٠,٩٨٢	٠,٩٤٥	٠,١٧٣	٠,٣٠٨	٠,٥٠٩
٤	التركز الجغرافي للصادرات	٤٥,٣	٢٦	٥٠,٢	٤٥,٧	٥٣,٨	٤٤,٢٠٠
٥	الميزان التجاري	-١٢,١٢	-١٣,٢٦	١٠,٤١	-١٠,٢٣	-٠,٩٩	-٥,٢٣

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي:

- UN (viewed 12/2021) Statistical Yearbook 2021 edition Sixty-fourth issue – Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. – New York. – PP. 271-287.
- UNCTAD (viewed 11/2021) 2020 Handbook of Statistics. – New York, 106 P.
- WTO (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

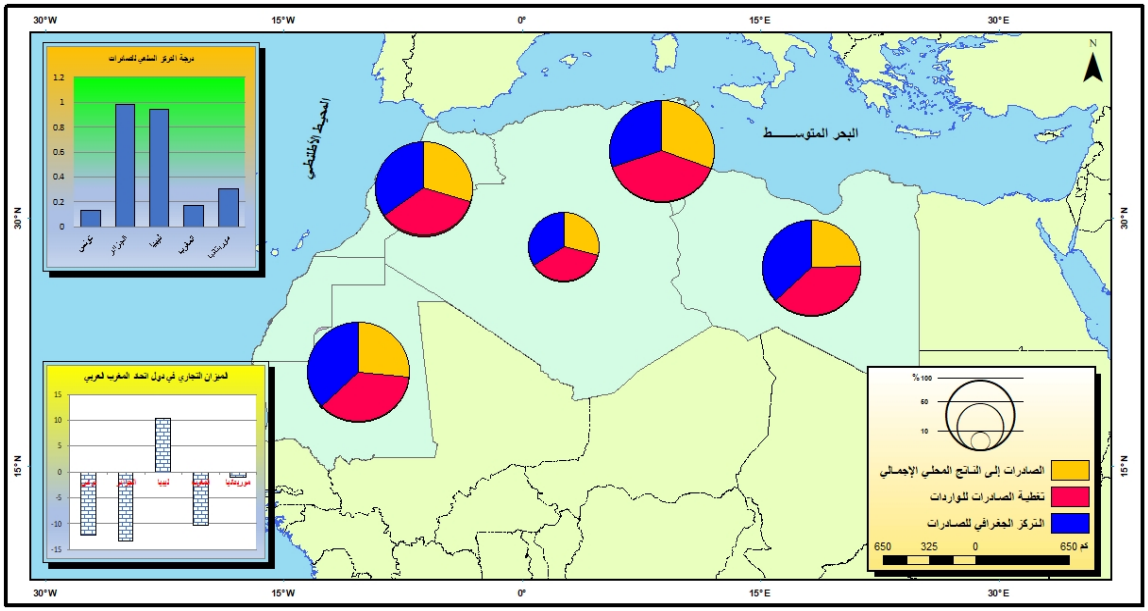

شكل (١٠) مؤشرات الصادرات في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

(أ) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة: يعد تخصيص الدولة جزءًا كبيرًا من انتاجها للتصدير دليلاً على الاعتماد المتزايد على الخارج. ويأخذ المؤشر الصيغة التالية:

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي = قيمة الصادرات ÷ الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠

ويمكن تحديد التبعية/الاستقلال لهذا المؤشر بالمدي من ١٠٪: أقل من ٢٥٪، فإذا كانت قيمة المعادلة أقل من ١٠٪ فإنها تدل على الاستقلالية الاقتصادية للدولة، أما إذا كانت قيمة المعادلة بين ١٠: ٢٥٪ فإنها تدل على أن الدولة في حالة انتقالية، وإذا ارتفعت عن ٢٥٪ فإنها تدل على أن الدولة تعاني من التبعية الاقتصادية (هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص١٥). ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتبين أن المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة قد بلغ نحو ٣٦،٠٥٪، مما يؤشر إلى معاناة دول المنطقة من التبعية الاقتصادية وفقًا لذلك المؤشر، وإن تباينت درجة تبعيتها، حيث بلغت أقصاها في تونس بنسبة ٤٦،٠٨٪، تليها المغرب وموريتانيا بنسبة قدرها ٣٩،٠٩٪، ٣٨،٨٣٪ على التوالي، وبلغت أدناها في كل من الجزائر وليبيا بنسب بلغت ٢٢،٤٠٪، ٣٣،٨٩٪ على الترتيب، ويعزي ذلك إلى الدور الكبير للصادرات البترولية في الدولتين.

(ب) نسبة تغطية الصادرات للواردات: يعتمد هذا المؤشر على مدي وفرة السلع المنتجة والمواد الأولية القابلة للتصدير؛ إذ أن العبرة ليست بارتفاع نسبة أي من الصادرات أو الواردات كل على حدة، وإنما بمدي التناسب بينهما، فضلاً عن سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير، ويستنبط المؤشر من خلال الصيغة التالية:

مؤشر تغطية الصادرات للواردات = قيمة الواردات ÷ قيمة الصادرات × ١٠٠

ويمكن تحديد التبعية/الاستقلال لهذا المؤشر بالمدي من ٦٠٪: أقل من ٨٠٪، أي أن الدولة التي لا تغطي صادراتها أكثر من ٦٠٪ من وارداتها تقف على مشارف التبعية، نظرًا لحاجتها إلى الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من مخاطر التبعية، في حين إذا كانت النتيجة بين ٨٠: ١٠٠٪ فإن هذه الدولة تحظي بالاستقلالية الاقتصادية (هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص١٦). وبدراسة الجدول والشكل السابقين يتضح عدم تغطية قيمة الصادرات في دول المنطقة لوارداتها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر تغطية الصادرات للواردات نحو ٤٨،٦٠٪، وبلغ أقصي انخفاض له في الجزائر بنسبة ٢٩٪، تليها المغرب بنسبة ٤٨٪، ثم كل من ليبيا وموريتانيا بنسبة ٥٣٪، وأخيرًا تونس بنحو

٦٠٪، ويدل ذلك الوضع على ظهور العجز التجاري في دول الاتحاد، فضلاً عن وقوع دوله في حالة التبعية الاقتصادية.

(ج) مؤشر التركز السلعي للصادرات Herfin–Hal– Hirschmann Index: يقيس المؤشر مدي التركز النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، حيث إن ارتفاع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعًا كبيرًا يؤشر إلى زيادة التبعية الخارجية. وتنحصر قيمته المؤشر بين ٠: ١، حيث تعني القيمة ١ التركز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع، فيما تشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل، ويتم حسابه من واقع المعادلة التالية (صندوق النقد العربي:٢٠١٢، ص٢١):

$$H_i = \sqrt{\sum\left(x_{ij} / X_j\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}} \Big/ 1 - \sqrt{1/n}$$

حيث تعني (x_{ij}) صادرات الدولة (j) من السلعة (i)

و(X_j) الصادرات الكلية للدولة (j)، n عدد السلع الاجمالية

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يتضح ما يلي:

سجل مؤشر التركز السلعي للصادرات في دول المنطقة متوسطًا قدره ٠,٥٠٩، مما يدل على وجود مستوي مرتفع –نسبيًا– من تركز الصادرات، يأتي في مقدمتها البترول، وبدرجة أقل بكثير في خامات الأسمدة والحديد وبعض المواد الغذائية؛ وتأسيسًا على ذلك تعاني دول المنطقة تعاني دول المنطقة من وطأة تركز الصادرات في سلعة واحدة ألا وهي النفط الخام، مما يشكل عبئًا جيوبوليتيكيًا كبيرًا في مواجهة أية إجراءات معادية في حالة الأزمات أو المقاطعة، فقد ارتفعت صادرات الوقود المعدني في دول الاتحاد مما أثر على قيمة مؤشر التركز، إذ بلغ في الجزائر ٠,٩٨٢، إذ شكلت صادراتها من البترول الخام والغاز ما نسبته ٨٢,٧٪ من إجمالي صادراتها، يليها في الأهمية المعادن الثمينة بنسبة ١٣,٦٪. ولم يختلف الحال في ليبيا، حيث يزداد تركز الصادرات السلعية وبلغت قيمة المؤشر ٠,٩٤٥، أما بقية دول المنطقة كتونس والمغرب وموريتانيا فقد سجلت قيمة أقل من المتوسط العام، إذ سجل مؤشر التركز السلعي في تونس ما مقداره ٠,١٣٧، مما يدل على وجود مستوي مرتفع نسبيًا من التنوع في الصادرات، حيث يشكل أكثر من ١٢ منتجًا نحو ٧٥٪ من إجمالي الصادرات، وأهمها الملابس الجاهزة

وغير الجاهزة بنسبة ١٥،٨٪ من إجمالي صادرات تونس، تليها الكابلات والأسلاك المعزولة والشاشات بنسبة ١١،٥٪، ثم النفط الخام بنسبة ٤،٢٪، والأسمدة بنسبة ٤٪. في حين بلغ مؤشر التركز السلعي للصادرات في المغرب نحو ٠،١٧٣، حيث تستأثر ست منتجات بما يقارب ٦٠٪ من الصادرات الكلية، وتتوزع النسبة الباقية على أكثر من ٢٠ نوع من المنتجات. وسجلت موريتانيا مؤشرًا مقداره ٠،٣٠٨، إذ تعتمد في صادراتها على ثلاث منتجات تشكل ٨٧،٥٪ من إجمالي صادراتها، وهي خامات المعادن والحديد والنحاس بنسبة ٤٢،٣٪، تليها منتجات الأسماك بنسبة ٣١،٢٪، و١٤٪ للمعادن الثمينة. مما يدل على أن تلك الدول لديها تركز في صادراتها السلعية، بالإضافة إلى أن صادراتها تتصف بمستوي محدود تكنولوجيًا وتعتمد على الصادرات من المواد الخام وبعض الأجهزة المنزلية بسيطة التكنولوجيا التي تعتمد على استراتيجية التجميع وليس التصنيع المحلي، فضلاً عن الصادرات من الأسمدة والمنتجات من اللدائن والبلاستيك. ويؤشر ذلك إلى نتيجة مفاداه أن الدول المصدرة للنفط لديها تركز في صادراتها السلعية والدول غير مصدرة للنفط ينخفض فيها قيمة المؤشر.

ولا تعكس ارتفاع درجة التركز السلعي في دول المنطقة ضعف أداء الصادرات غير النفطية في المنطقة فقط، بل تكشف مدي الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية وفي بنيان الاقتصاد المغاربي، فإذا ما تم استبعاد تصدير النفط من صادراتها السلعية فإنها تعاني نقصًا واضحاً في قاعدة الإنتاج والتصدير، ولا شك أن عدم التنويع في مصادر الدخل والاعتماد في التصدير على سلعة مثل النفط الخاضعة للتقلبات الحادة في السوق العالمية يجعل الاقتصاد أكثر تأثرًا بمخاطر التقلبات في سوق النفط، ويجعل الاستقرار الاقتصادي بوجه عام أكثر عرضة للتقلبات الكبيرة التي يتعرض لها كل من الطلب على هذه السلعة من جهة والعرض من جهة أخرى.

وعليه؛ فإن دول المنطقة في موقف ضعف جيوبوليتيكي فيما يتعلق بالتركز السلعي للصادرات، مما يجعل اقتصاد دولها في وضع لا يسمح له بتحمل أعباء الإجراءات الاقتصادية المعادية كمًا وكيفًا وزمانًا. ويزداد الوضع ضعفًا مع تلك السعلة الرئيسة في دول المنطقة والمتمثلة في النفط، والتي تخضع لتقلبات السوق الدولية السريعة، مما يشكل عائقًا أمام تنفيذ خطط التنمية لتلك الدول، نتيجة تقلبات الأسعار الحادة.

(د) درجة التركز الجغرافي للصادرات: ويقيس ذلك المؤشر مدي اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في صادراتها. إذ أن اعتماد الدولة على عدد كبير من الشركاء في التجارة الدولية في تصدير منتجاتها يعطي قوة أكثر للدولة، وذلك لأن القدرة التصديرية هي من العوامل المحددة لقوة الدولة على الاستيراد من جهة باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية للدولة من جهة أخري. ويأخذ المؤشر الصيغة التالية:

درجة التركيز الجغرافي للصادرات = قيمة الصادرات إلى أهم شريكين ÷ قيمة مجموع الصادرات × ١٠٠ (Karam:1977,P.175)

ويمكن اعتبار أن الدولة في حالة تبعية إذا كانت إحدى الدول المتعاملة معها تستوعب أكثر من ٣٠٪ من جملة صادراتها، بينما تعتبر الدولة قد دخلت منطقة الاستقلال عندما يكون نصيب أكبر دولة مستوردة لمنتجاتها أقل من ١٥٪. ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

– سجلت دول المنطقة متوسطًا لمؤشر التركز الجغرافي للصادرات مقداره ٤٤،٢٠٠٪، مما يدخلها في دائرة التبعية الاقتصادية وفقًا لذلك المؤشر.

– تعد الدول الرأسمالية الصناعية القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات دول الاتحاد، وتحظي كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بالمرتبة الأولي، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه السوق على دول المنطقة النفطية في احتياجاتها الرئيسة، ويبدو أن هناك قرينة ارتباط بين الدولة المستعمرة في الماضي وسوق الصادرات، وذلك بالنسبة لإيطاليا في علاقاتها مع ليبيا، وفرنسا وإسبانيا في علاقاتها مع كل من المغرب والجزائر.

– بلغت صادرات تونس عام ٢٠٢١م نحو ١٩،٤٤ مليار دولار أمريكي، وتعتبر فرنسا الشريك التجاري الرئيس لتونس، حيث تستورد ما نسبته ٢٩،١٪ من صادراتها، وتتمثل في الكابلات والأسلاك المعزولة والشاشات الالكترونية والملابس الرياضية، تليها إيطاليا بنسبة ١٦،٢٪، وتستورد الملابس الجاهزة والنفط الخام والأسلاك المعزولة، وتحل ألمانيا ثالثًا بنسبة ١٠،٥٪، حيث تستورد الأسلاك والملابس والأحذية بشكل أساس، والجزائر ٤،٩٪ من إجمالي صادراتها. وبناءً عليه بلغت قيمة مؤشر التركز الجغرافي للصادرات ٤٥،٣٪ مما يضعها في مصاف الدول التابعة اقتصاديًا وفقًا لذلك المؤشر.

– سجلت صادرات الجزائر عام ٢٠٢١م نحو ٢٦،١ مليار دولار أمريكي، وتعد إيطاليا الشريك التجاري الرئيس للجزائر، حيث تستورد ما نسبته ١٦.٢٪ من صادراتها، تليها فرنسا بنسبة ١٣،٨٪، ثم اسبانيا ١١،٧٪. وبذلك بلغت قيمة مؤشر التركز الجغرافي للصادرات نحو ٢٦٪، وعليه؛ تصنف الدولة الجزائرية في منطقة وسطي بين التبعية والاستقلال وفقًا لذلك المؤشر وإن كانت أقرب إلى التبعية الاقتصادية.

– بلغت صادرات ليبيا ٧،٢٣ مليار دولار امريكي في عام ٢٠٢١م، وجاءت إيطاليا كأهم شريك تجاري لليبيا واستحوذت على ما نسبته ٣٣.٦٪ من صادراتها تلتها الصين بنسبة ١٦،٦٪، ثم الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٢.١٪، وفرنسا بنسبة ٨،٥٪، وتعتمد عائدات التصدير في ليبيا بشكل رئيس على صادرات النفط الخام المتجهة أيضًا إلى عدد قليل من الأسواق. واعتمادًا على ذلك بلغت قيمة مؤشر التركز الجغرافي للصادرات نحو ٥٠،٢٪ مما يصنفها كدولة تابعة وفقًا لذلك المؤشر.

– حققت المغرب صادرات بنحو ٤٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢١م، وتعتبر إسبانيا أهم شريك تجاري للمغرب، حيث تستحوذ على ما نسبته ٢٤،١٪ من الصادرات المغربية، تليها فرنسا بنسبة ٢١،٦٪، ثم إيطاليا بنسبة ٤،٦٪، والولايات المتحدة والهند بنسبة متقاربة تبلغ نحو ٣،٥٪، وتأتي في مقدمة المنتجات المصدرة إلى الدول الأوروبية المذكورة الأسلاك والكابلات الكهربائية المعزولة والسيارات والملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية والسمكية، أما صادرات المغرب للولايات المتحدة الأمريكية فتغلب عليها الأسمدة وإلى الهند المنتجات الكيماوية. مما يضع الدولة المغربية في مصاف الدول التابعة وفقًا لمؤشر التركز الجغرافي للصادرات والذي بلغت قيمته ٤٥،٧٪.

– بلغت صادرات موريتانيا ٣،١٤ مليار دولار امريكي عام ٢٠٢١م، وكانت الصين أهم شريك تجاري حيث استوردت ما نسبته ٣٨،٦٪ من صادرات موريتانيا، تلتها إسبانيا ١٥،٢٪، ثم سويسرا ١٣،٥٪، اليابان ٧،٤٪، وتمثلت أهم الصادرات من موريتانيا إلى الشركاء التجاريين في خامات المعادن وخاصة الحديد والنحاس والذهب والمنتجات البحرية كالرخويات. وتأسيسًا عليه فقد بلغت قيمة مؤشر التركز الجغرافي للصادرات نحو ٥٣،٨٪ مما يصنفها ضمن الدول التابعة اقتصاديًا وفقًا لذلك المؤشر.

(هـ) الميزان التجاري: وهو مؤشرًا دالاً للفرق بين قيمة واردات وصادرات الدولة خلال فترة معينة، حيث إنه بتجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات فإن ذلك يعني وجود عجز كبير في الميزان التجاري والعكس صحيح، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

الميزان التجاري= ((الصادرات – الواردات) ÷ (الصادرات + الواردات)) × ١٠٠

وأظهرت بيانات الجدول والشكل السابقين أن الميزان التجاري كان خاسرًا في جميع دول المنطقة باستثناء ليبيا لاعتماد صادراتها على البترول، حيث سجل المتوسط الحسابي للميزان التجاري لدول الاتحاد ما مقداره –٥,٢٣، وقد سجل في كل من الجزائر وتونس والمغرب عجزًا مزمنًا، بلغت قيمته –١٣,٢٦، –١٢,١٢، –١٠,٢٣ على الترتيب؛ نتيجة الارتفاع المستمر لنسبة الواردات مترافقة مع الثبات النسبي في حجم الصادرات. في حين حقق الميزان التجاري الموريتاني استقرار نسبي بلغت قيمته –٠.٩٩، ويتمتع الميزان التجاري الليبي بتحقيق فوائض مالية بشكل مستمر مسجلاً ما مقداره ١٠,٤١، مما يؤشر إلى دخول دول المنطقة – إجمالاً– لحالة التبعية الاقتصادية وفقًا لذلك المؤشر.

(٢) مجموعة متغيرات الواردات: وتضم هذه المجموعة أربعة مؤشرات، جاءت بياناتها كما يوضحها الجدول (٧) والشكل (١١)؛ وهي:

جدول (٧) مؤشرات الواردات في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١

	الدول / المؤشرات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
١	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	٥٨,٨٠	٢٩,٢٥	٦٩,١٦	٤٨,٠١	٣٩,٦	٤٨,٩٦
٢	الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الواردات ٪	٣٤,٥٥	٢٦,٠٠	٥٧,٩٨	٣٧,٩٧	٥٥,٨٣	٤٢,٤٧
٣	الواردات من الطاقة إلى جملة الواردات ٪	١٥,٠٣	٤,٢٣	١٦,٣٧	١٧,١١	٣٢,٧٧	–
٤	درجة التركز الجغرافي للواردات	٢٩,٦	٣٠,٥	٢٧,٣	٢٧,٨	٢٤,٧	–

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي:

– UN (viewed 12/2021) Statistical Yearbook 2021 edition Sixty-fourth issue – Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. – New York. – PP. 271– 287.

– UNCTAD (viewed 11/2021) 2020 Handbook of Statistics. – New York, 106 P.

– WTO (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

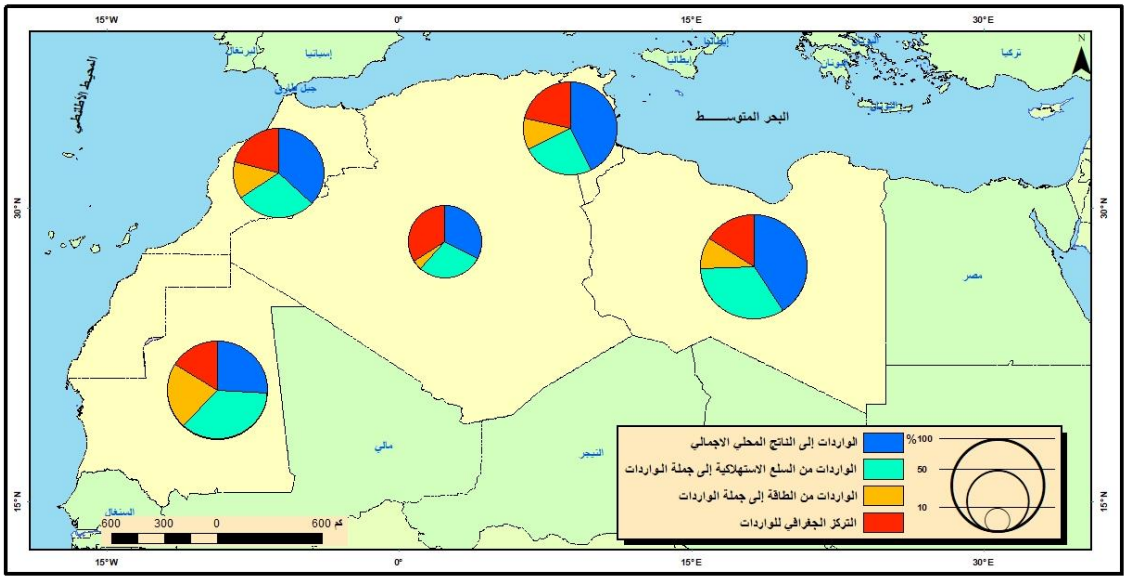

شكل (١١) مؤشرات الواردات في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١

(أ) مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويتعلق ذلك بمدي اعتماد الدولة على الخارج في مواجهة الطلب المحلي. ويعد مؤشرًا ذي دلالة قوية في تحديد مدي اعتماد الدولة على الخارج لسد حاجاتها المحلية، ويتم الحصول على قيمته من خلال المعادلة التالية(هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص١٦):

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي = قيمة الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠ ،

ويمكن تحديد مدي التبعية/الاستقلال لهذا المؤشر بالمدي من ١٠٪: أقل من ٢٠٪، ومعني هذا أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠٪ أو أكثر يدخلها في منطقة التبعية، بينما أن انخفاض هذه النسبة عن ١٠٪ يدخل الدولة منطقة الاستقلال. ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

– بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الواردات في دول المنطقة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤٨.٩٦٪، وهو مؤشر مرتفع إذ يتجاوز مثل ونصف المثل قدر الحد الأدنى لدخول منطقة التبعية الاقتصادية وفقًا لذلك المؤشر، وإن تباينت قيمته من دولة لأخرى.

– سجلت ليبيا أعلي قيمة لمؤشر وارداتها إلى إجمالي ناتجها المحلي بنحو ٦٩.١٦٪، يليها تونس بنسبة ٥٨.٨٠٪، ثم كل من المغرب وموريتانيا والجزائر بنسب بلغت ٤٨.٠١٪، ٣٩.٦٪، ٢٩.٢٥٪ على الترتيب، مما يؤشر بقوة على مدي اعتماد دول المنطقة على الخارج في سد احتياجاتها المحلية وتبعيتها الاقتصادية.

(ب) مؤشر نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الواردات: يقيس ذلك المؤشر نسبة الواردات من المواد الاستهلاكية من جملة الواردات، لاسيما المواد الغذائية، ومن خلال هذا المؤشر يمكن تحديد مدي وجود فجوة غذائية ومدي اعتماد الدولة على الخارج في سد حاجاتها الغذائية. ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة:

مؤشر نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية = مجموعة الواردات من السلع الاستهلاكية ÷ مجموع الواردات × ١٠٠

وتم تحديد مدي التبعية/الاستقلال لهذا المؤشر بالمدي من ٢٠٪: أقل من ٣٠٪، أي أن الدولة تصنف أنها في حالة التبعية إذا بلغت نسبة وارداتها من السلع الاستهلاكية أكثر من ٣٠٪ من الانفاق الاستهلاكي الإجمالي أو أكثر، وتصنف في حالة الاستقلال عندما تقل النسبة المذكورة عن ٢٠٪(هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص١٧). ووفقًا لذلك المؤشر تعاني كل دول المنطقة من حالة التبعية الاقتصادية، وتبتعد عن حالة الاستقلال، إذ بلغ المتوسط العام لواردات السلع الاستهلاكية ٤٢.٤٧٪ من إجمالي واردات المنطقة، وبلغ أقصاه في كل من ليبيا وموريتانيا بنسب ٥٧.٩٨٪، ٥٥.٨٣٪ على الترتيب، يليهما كل من المغرب وتونس بنسب ٣٧.٩٧٪، ٣٤.٥٥٪ على الترتيب، وأخيرًا الجزائر بنسبة ٢٦٪.

(ج) مؤشر نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الواردات: ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية (هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص١٩):

مؤشر نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الواردات = كمية الواردات من الطاقة (النفط) ÷ جملة واردات الدولة × ١٠٠

وتحدد منطقة التبعية/الاستقلال لهذا المؤشر بالمدي من ٢٠٪: أقل من ٤٠٪ أي أن الدولة تعتبر تابعة إذا كانت النسبة ٤٠٪ أو أكثر، وتعتبر مستقلة إذا قلت النسبة عن ٢٠٪. وتأسيسًا على بيانات الجدول والشكل السابقين يتضح أن دول المنطقة تعد دولاً مستقلة وفقًا لذلك المؤشر، إذ بلغ المتوسط العام لواردات الطاقة إلى جملة الواردات ما قيمته ١٧.١٠٪، وتنخفض في جميع دول المنطقة عن ٢٠٪ من إجمالي وارداتها باستثناء موريتانيا والتي ارتفعت وارداتها من الطاقة إلى ٣٢.٧٧٪ من إجمالي وارداتها.

(د) مؤشر درجة التركز الجغرافي للواردات: ويقصد به مدي اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع أو الخدمات المستوردة. والغرض الرئيس من هذا المؤشر هو قياس درجة التركز الجغرافي أو الإقليم للواردات. ويمكن الحصول على قيمة ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية (الظالمي، كامل:٢٠٢٢،ص٤٥٩):

مؤشر درجة التركز الجغرافي للواردات = قيمة الواردات من أهم شريكين ÷ قيمة مجموع الواردات × ١٠٠

وتعد الدولة مستقلة اقتصاديًا إذا كانت قيمة المعادلة أقل من ١٥٪، أما إذا كانت قيمة المعادلة بين ١٥: ٢٥٪ فإن الدولة تعد في مرحلة انتقالية، وإذا زادت قيمة المعادلة عن ٢٥٪ فإن الدولة تعاني من حالة تبعية اقتصادية. واعتمادًا على بيانات الجدول والشكل السابقين؛ فقد بلغ المتوسط العام لمؤشر التركز الجغرافي للواردات في دول المنطقة نحو ٢٧,٩٨٪، ويدل ذلك على وضعية حالة التبعية الاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة، مما يعبر عن حالة الضعف الذي تعاني منها تلك الدول، مما يعني أن اقتصاد دولها مكشوف في حالة الأزمات من قبل الشركاء التجاريين، ولا سيما إذا كانت السلع المستوردة ذات استراتيجية كالمواد الغذائية والواردات التسليحية.

وقد سجلت واردات تونس ما قيمته ١٩,٥٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢١م، وبلغ مؤشر التركز الجغرافي للواردات بها نحو ٢٦,٦٪، وجاءت فرنسا كأهم شريك تجاري لتونس، حيث بلغت نسبتها ١٥,٤٪ من إجمالي وارداتها الكلية، وتتمثل أهم وارداتها في الأجهزة الكهربائية والسيارات وقطعها والآلات والمعدات والمواد الغذائية ولدائن البلاستيك، تليها ايطاليا بنسبة ١٤,٢٪، متمثلة في الأجهزة الكهربائية والآلات والسيارات والمشتقات النفطية والمواد الغذائية والجلود، وحلت الصين ثالثًا بنسبة ٩,٣٪، وتستورد منها الأجهزة الكهربائية والآلات والحديد ومصنوعاته ولدائن البلاستيك، ثم ألمانيا بنسبة ٧,٧٪ من إجمالي وارداتها.

وبلغت واردات الجزائر نحو ٤٢,٣٩ مليار دولار عام ٢٠٢١م وجاءت الصين كأهم شريك تجاري للجزائر، بنسبة ١٦.٤٪ من إجمالي وارداتها، تليها فرنسا بنسبة ١٤,٥٪، ثم إيطاليا بنسبة ٨,٢٪، وسجلت ما قيمته ٣٠,٥٪ تركزًا جغرافيًا لوارداتها.

في حين بلغت واردات ليبيا حوالي ٢٤.٤٩ مليار دولار عام ٢٠٢١م وحلت تركيا في المرتبة الأولي بنسبة ١١,١٪ من واردات الدولة الاجمالية، إذ تستورد الألواح البلاستيكية والملابس والاثاث بالإضافة إلى مواد البناء والأجهزة الكهربائية والمواد الغذائية، تلتها الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٠,٧٪، وحلت الصين وايطاليا ثالثًا بنسبة ١٠٪، حيث تستورد من الصين الأجهزة الكهربائية

والآلات الكهربائية والمعدات والأحذية، ومن إيطاليا المشتقات النفطية المكررة والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والمواد الغذائية، وبلغت درجة مؤشر التركز الجغرافي للواردات ما قيمته ٢٧،٣٪.

وسجلت واردات المغرب ما قيمته ٤٦،٢ مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة مؤشر التركز الجغرافي للواردات بها ما قيمته ٢٧،٨٪، وتعتبر إسبانيا الشريك التجاري الأول للمغرب، حيث تحتل الواردات منها ما نسبته ١٥،٦٪، إذ تستورد الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والمشتقات النفطية والحديد، تلتها فرنسا بنسبة ١٢،٢٪، حيث تستورد المواد الغذائية والحبوب والقاطرات والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والأقمشة، والصين ٩،١٪، إذ تستورد الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والأثاث ومنتجات البلاستيك والحديد، والولايات المتحدة الامريكية ٦،٤٪.

بلغت واردات موريتانيا حوالي ٣،٦ مليار دولار أمريكي، وتتقدم الامارات العربية المتحدة الشركاء التجاريين حيث تبلغ نسبة الواردات منها ١٣،٣٪، حيث تستورد السيارات وقطعها والمشتقات النفطية والسجاد ومصنوعات الحديد. تليها اسبانيا بنسبة ١١،٤٪، ثم الولايات المتحدة وبلجيكا بنسبة ٩،٢٪ لكل منهما، والصين ٨،٧٪. وسجلت ما قيمته ٢٤،٧٪ وفقًا لمؤشر التركز الجغرافي للواردات.

وعليه؛ يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيس لدول المنطقة وبنسب مرتفعة، ويعزي ذلك للعوامل التاريخية والموقع الجغرافي ودرجة التطور والتنوع التكنولوجي والصناعي التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، وهذا يعكس درجة التبعية التجارية والاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي للشركاء التجاريين، مما يضع دول المنطقة في حالة ضعف جيوبوليتيكي واضح، ويزيد الوضع صعوبة في حالة نشوب الأزمات أو ما في حكمها كجائحة كوفيد-١٩.

وما تزال دول الاتحاد تحت تأثير أوروبي قوي، بعد عقود عدة من حصولها على الاستقلال السياسي الرسمي، وكان للاستعمار في القرن التاسع عشر دورًا محوريًا في عملية تراكم رأس المال وسلب الملكية؛ حيث تم تصميم اقتصادات هذه الدول لتلبية حاجات المدن الأوروبية الكبيرة (Amin:1970)، حيث حاول الأوروبيون ممارسة النفوذ والسيطرة الاقتصادية على المنطقة منذ ذلك الحين، حتي بعد موجة الاستقلال الرسمي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويُبين كل من حجم وقيمة التجارة حاليًا بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي استمرار الروابط الاقتصادية التي نشأت في الأصل من خلال الاستعمار، والتي يسعي الاتحاد الأوروبي إلى تعزيزها عبر اتفاقيات الشراكة مع دول المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى جعل المستعمرون –بشكل عميق وأساسي– البُني الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرات من أجل استغلال مواردها، ويمكن رؤية ذلك عبر دول المنطقة، فعلي سبيل المثال في

تونس عندما حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦م، غادر المستوطنون المستعمرون، لكن النظام الاقتصادي الذي أقاموه بقي وتوسع أكثر، وظلت الدولة خاضعة سياسيًا واقتصاديًا للقوي الاستعمارية (Smith:2016)، ويستمر هذا الإرث حتي الوقت الحاضر على جميع المستويات –القانونية والإدارية والاقتصادية والثقافية– ويتضح بشكل خاص في الخريطة الزراعية التونسية "الموروثة من الحقبة الاستعمارية"، حيث يتبين بوضوح من التخصص في إنتاج المحاصيل الأُحادية "الزيتون، الحمضيات، التمور" ومن البنية التحتية المائية المرتبطة بها، إذ أن الإنتاج الزراعي التونسي مُصمم من أجل تحقيق أهداف التجارة الحرة الموجهة نحو التصدير، بدلاً من دعم السيادة الغذائية للشعب التونسي.

(٣) مجموعة متغيرات الانكشاف الاقتصادي: وتضم هذه المجموعة خمسة مؤشرات، تتضح من خلال الجدول (٨)، والشكل (١٢).

جدول (٨) مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

	الدول / المؤشرات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
١	درجة الانكشاف الاقتصادي	١٠٤,٨٨	٥١,٦٦	١٥٤,٤١	٨٧,١١	٧٨,٤٤	٨٥,٥٣
٢	الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة) ٪ من الناتج المحلي	٢,١	٠,٨	–	١,٤	١١,٦ –	–
٣	التدفقات الأجنبية الثنائية إلى جملة التدفقات الأجنبية ٪	٦٣,٣٢	٦٦,٨٦	٦٧,٠٠	٢٢,٤٧	٦٥,٢٣	٥٦,٩٨
٤	الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪ "التبعية المالية"	٧١,١	٤٦,٣	٥,٦	٦٥,٨	٥٧,٧	٤٩,٣٠
٥	مدفوعات خدمة الدين الخارجي من حصيلة الصادرات ٪	١٩,٦	٠,٧	–	١٣,٥	٩,٩	–

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي:

- UN (viewed 12/2021) Statistical Yearbook 2021 edition Sixty-fourth issue - Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. – New York. – PP. 447- 461.
- UNCTAD (viewed 11/2021) 2020 Handbook of Statistics. – New York, 106 P.
- WTO (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

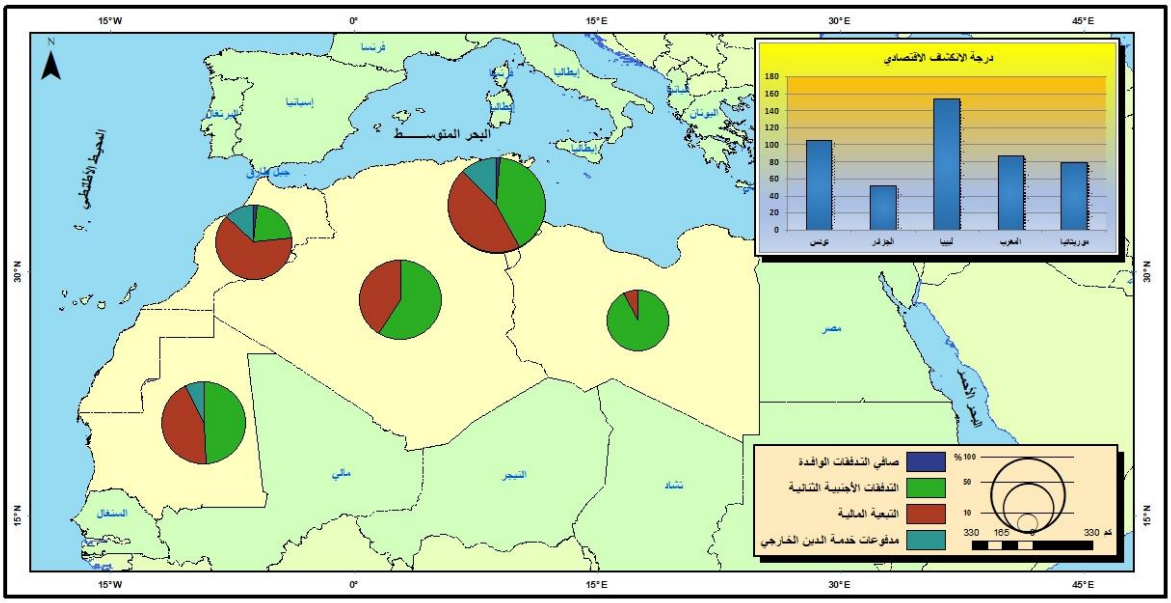

شكل (١٢) مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

(أ) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي: ويقصد به نسبة حجم التجارة الخارجية للدولة "مقاسًا بمجموع الصادرات والواردات" إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويسمي أيضًا درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيرًا عن مدي الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية "انكشاف" للعالم الخارجي، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم قياسه من خلال المعادلة:

درجة الانكشاف الاقتصادي= قيمة الصادرات + قيمة الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠ (Karam;1977,P.170)

ومدي مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي هو من ٥٠٪: أقل من ٧٠٪، تصبح الدولة في حالة انتقالية، وإذا كانت قيمة المعادلة أقل من ٥٠٪ فإن الدولة ذات استقلالية، وإذا زادت القيمة عن ٧٠٪ أصبحت الدولة في حالة من التبعية (جواد، محيميد:٢٠٢٠،ص٢١٠). ولا ينفي هذا فوائد التجارة الخارجية للمشاركين فيها، لكنه يؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد المفرط وشبه الكلي للنشاط الاقتصادي القومي على التصدير والاستيراد كما هي الحال في دول اتحاد المغرب العربي. ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– تظهر دول اتحاد المغرب العربي جملة درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الانكشاف الاقتصادي بنحو ٨٥,٥٣٪. في حين بلغ مؤشر الانكشاف الاقتصادي في جماعة الدول الثمان الإسلامية ٥٦,٨٪، ومنظمة التعاون الاقتصادي ECO حوالي ٤١,٩٪، في حين بلغ في دول الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا "ايكواس" نحو ٥٩.٢٪، وفي دول مجلس التعاون الخليجي GCC نحو ٩٣٪، ودول تكتل مجموعة الايكاس ECAS نحو ٦٣,١٪.

– تتباين دول الاتحاد فيما بينها بالنسبة لمؤشر الانكشاف، إذ تظهر الدولة النفطية "ليبيا" درجة أعلي في انكشافها للخارج بالمقارنة مع نظائرها من دول الاتحاد غير النفطية، حيث بلغت درجة انكشافها ١٥٤,٤١٪، ويرتبط ذلك بتنامي اختلال التوازن بين قيمة الصادرات والواردات نتيجة للنمو السريع في حجم الإيرادات النفطية، مما يشير إلى مدي تزايد انكشاف اقتصادات الدول النفطية للخارج.

– جاءت تونس في المرتبة الثانية من حيث مؤشر الانكشاف الاقتصادي بدرجة بلغت ١٠٤,٨٨٪، ويعزي ذلك إلى صغر الحجم المساحي والسكاني، في حين حلت المغرب ثالثًا بنحو ٨٧,١١٪، وموريتانيا بحوالي ٧٨,٤٤٪، في حين انخفضت درجة ذلك المؤشر في الجزائر ليبلغ ٥١,٦٦٪، وهي بذلك في منطقة انتقالية بين الاستقلالية والتبعية.

وتعزي درجة الانكشاف بالأساس إلى محدودة القدرة الإنتاجية لاقتصاد دول المنطقة، حيث انعكس في زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، حيث شكلت متوسط نسبة الواردات ٤٨,٩٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١م، فضلاً عن كون الاقتصادات المغاربية تواجه ازدواجية في الهياكل والقطاعات، فالقطاع الاقتصادي الحديث نشأ تاريخيًا بتبعية للخارج تعتمد عليه تصديرًا واستيرادًا وتصنيعًا.

وعليه؛ فإن ارتفاع هذا المؤشر لدول المنطقة يؤكد وجود التبعية في الاقتصاد المغاربي، مما يجعله أكثر تأثرًا بالأوضاع التي تسود الاقتصاد العالمي لا سيما الاقتصاد الرأسمالي.

(ب) مؤشر نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعد الاستثمار الأجنبي من أهم عوامل نمو الاقتصاد في الدول النامية، حيث يؤثر تأثيرًا كبيرًا على معدلات الإنتاج ورفع كفاءة الموارد البشرية، واستقطاب التقنيات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي

إلى رفع مستوي وجودة الإنتاج إلى المقاييس العالمية، ويعد –أيضًا– مؤشرًا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والشفافية، والبنية التحتية، وغيرها.

وتماشيًا لما ورد في الجدول والشكل السابقين يتضح تدني نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول المنطقة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث سجلت في تونس ٢,١٪، المغرب ١,٤٪، والجزائر ٠,٨٪، واختفت تلك الاستثمارات في ليبيا، مما يجعل معدلات الاقتصاد ضعيفة جدًا وتكاد تكون ثابتة، ويعد ذلك مؤشرًا على غياب كل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والتشريعات والقوانين الاستثمارية.

(ج) مؤشر نسبة التدفقات الأجنبية الثنائية إلى جملة التدفقات الأجنبية: وترجع أهمية ذلك المؤشر لبيان مدي سيطرة دولة واحدة أو عدد قليل من الدول على التدفقات الاستثمارية إلى الدولة، ومن ثم فرص الضغط التي يمكن ممارستها من قبل الدول الدائنة على الدول التابعة. ومدي ذلك المؤشر هو من ٢٥: أقل من ٥٠٪ تصبح الدولة في حالة انتقالية، وإذا كانت القيمة أقل من ٢٥٪ فإن الدولة ذات استقلالية، وإذا ارتفعت عن ٥٠٪ أصبحت الدولة في حالة تبعية اقتصادية.

واستنادًا إلى بيانات الجدول والشكل السابقين؛ فقد بلغ متوسط نسبة التدفقات الأجنبية الثنائية في دول المنطقة نحو ٥٦.٩٨٪ من إجمالي التدفقات الأجنبية، مما يضعها في مصاف الدول التابعة، وارتفعت قيمة ذلك المؤشر في كل من ليبيا والجزائر وموريتانيا لتبلغ ٧٦٪، ٦٦,٨٦٪، ٦٥,٢٣٪ على الترتيب، وحلت تونس رابعًا بنسبة ٦٣,٣٢٪، في حين سجلت المغرب مؤشرًا منخفضًا بقيمة ٢٢,٤٧٪.

(د) مؤشر نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويعد ذلك المؤشر دليلاً على التبعية المالية للدولة، ويتم الحصول عليه من واقع المعادلة التالية(هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص٢٠): التبعية المالية = مجموع الدين الأجنبي ÷ الناتج الإجمالي × ١٠٠

ويمكن اعتبار المدي لهذا المؤشر بين ١٥٪: أقل من ٣٠٪، فإذا كانت نتيجة المعادلة أقل من ١٥٪ فإن الدولة في وضع استقلالي، وإذا كانت النتيجة أكثر من ٣٠٪ فإن الدولة في حالة تبعية مالية. وباستقراء بيانات الجدول والشكل السابقين؛ فقد بلغ متوسط نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٩,٣٠٪، مما يضع دول المنطقة في حالة تبعية مالية، وبلغت قيمة ذلك المؤشر حدًا حرجًا في كل من تونس والمغرب بنسب بلغت ٧١,١٪، ٦٥,٨٪

على الترتيب، تليهما موريتانيا بنسبة ٥٧,٧٪، والجزائر بنسبة ٤٦,٣٪، وحلت ليبيا أخيرًا بنسبة ٥,٦٪.

(هـ) مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات: يعتبر معدل خدمة الدين Debt Service Ratio من المقاييس المهمة والمتعارف عليها لقياس عبء الديون الخارجية التي يتحملها الاقتصاد المدين، ويوضح نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة هذا الدين من إجمالي حصيلة صادرات الدولة. ويمكن اعتبار أن ارتفاع هذه النسبة فوق مستوي ٢٥٪ يدل على دخول الدولة المدينة في حالة حرج بالغ. وبالنظر إلى مدفوعات خدمة الدين الخارجي للدول المغاربية، يتضح بشكل كبير ذلك العبء الذي يتحمله الاقتصاد المغاربي المدين، نتيجة النمو المفاجئ في خدمة ديونه، وما آلت إليه من استنزاف جزء مهم من إيرادات صادراتها السنوية. وقد بلغت تلك النسبة مستوي حرجًا في كل من تونس والمغرب وموريتانيا، إذ شكلت ما نسبته ١٩,٦٪، ١٣,٥٪، ٩,٩٪ على التوالي من إجمالي صادرات تلك الدول السلعية والخدمية عام ٢٠٢١م، مما يجعل تلك الدول تواجه حرجًا في المواءمة بين دفع التزامات ديونها الخارجية وتمويل وارداتها المتنوعة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن التجارة الخارجية المغاربية تتصف بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي، وتركزها الجغرافي مع عدد محدود من الشركاء التجاريين، واعتمادها بصورة رئيسة على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، أو عدد محدود من السلع الأولية، مما يعكس اختلالاً في الهياكل الإنتاجية وعلاقاتها التجارية، وينعكس ذلك سلبًا على درجة التكامل بين هذه الدول، ويعتبر سببًا رئيسًا في انخفاض قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية المنطقة.

(٤) مجموعة متغيرات الاستثمارات الخارجية: وتقيس تلك المؤشرات درجة التركز الجغرافي أو الإقليمي للفوائض المستثمرة في الخارج، وبلغ عددها ستة مؤشرات، جاء بيانها كما يوضحها الجدول (٩) والشكل (١٣).

جدول (٩) مؤشرات الاستثمارات الخارجية في دول اتحاد المغرب العربي ٢٠٢١م

	المؤشرات / الدول		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
١	استثمارات الدولة في الخارج إلى جملة إيراداتها الجارية من النقد الأجنبي ٪		٠,١	٠,٠	٠,٧	٠,٤	٠,١
٢	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جملة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ٪	الدرجة	١,٤	١,٤	–	١,٨	١,١
		الرتبة/١٠٩	٧٠	٦٨	–	٥٣	٩٣
٣	مؤشر جاذبية الاستثمار المباشر للدولة	الدرجة	٤٠,٥	٣٢,٥	–	٣٩,٨	٢٤,٧
		الرتبة/١٠٩	٦٨	٨٤	–	٦٩	١٠٣
٤	الجودة الاقتصادية	الدرجة	١٠٣	١٣٤	١٠٦	٩٥	١٤٤
		الرتبة/١٦٧	٩٩	١٠٨	١٤٩	٩٦	١٥٦
٥	التنافسية العالمية	الرتبة/١٤١	٨٧	٨٩	١٠٠	٧٥	١٣٤
٦	الحرية الاقتصادية	الدرجة	٥٦,٦	٤٩,٧	–	٦٣,٣	٥٦,١
		الرتبة/١٧٨	١١٩	١٦٢	–	٨١	١٢٨

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي:

- UN (viewed 12/2021) Statistical Yearbook 2021 edition Sixty-fourth issue – Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. – New York. – PP. 271- 287.
- UNCTAD (viewed 11/2021) 2020 Handbook of Statistics. – New York, 106 P.
- Ben Jelili, Riadh (2020) A Global Foreign Direct Investment Country Attractiveness index, 380p.
- The Legatum Prosperity index (2020) Country Profiles 2020. – 40 ed. – The Legatum Institute Foundation, PP.8-10.
- WTO (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠٢١) مناخ الاستثمار في الدول العربية. - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. - الكويت، ص ٢٤.

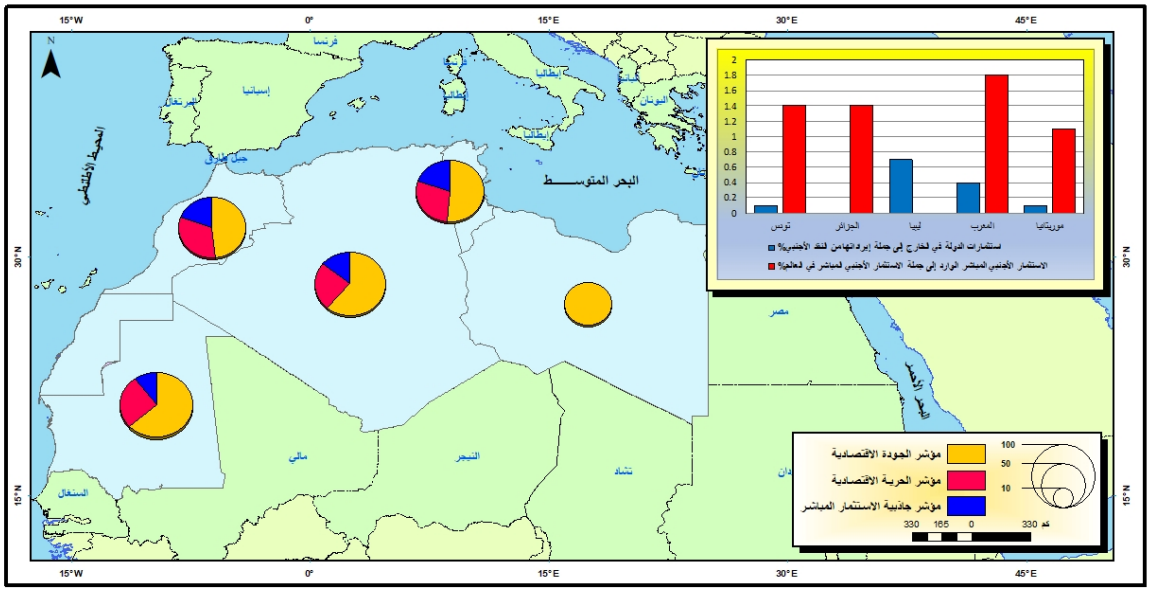

شكل (١٣) مؤشرات الاستثمارات الخارجية في دول اتحاد المغرب العربي ٢٠٢١م

(أ) مؤشر نسبة استثمارات الدولة في الخارج إلى جملة إيراداتها الجارية من النقد الأجنبي: يعد من المؤشرات التي تسعي الدول إلى تحقيقها للحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها، فضلاً عن إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع شركاتها لتسويقها، وتحقيق أرباح تفوق بكثير أرباحها من دولها. وهو مؤشرًا على وجود فائض لدي الدول من النقد الأجنبي، واستنادًا إلى بيانات الجدول (٩) والشكل (١٣) السابقين يتضح التواضع الشديد لاستثمارات دول الاتحاد الخارجية، حيث لم يتجاوز متوسطها ٠,٢٦٪ من إجمالي إيراداتها من النقد الأجنبي، مما يدل على ضعف الإيرادات من النقد الأجنبي بشكل عام داخل دول اتحاد المغرب العربي.

(ب) مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جملة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم: تعتني الدول –بما فيها الدول المتقدمة– باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ بغرض تكوين شراكات، أو إنشاء منشآت، أو مشروعات جديدة، أو تطوير القائمة منها. وباستقراء بيانات الجدول والشكل السابقين يتضح ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المنطقة ونسبتها إلى إجمالي استثمارات العالم، حيث لم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمارات الواردة ١,١٤٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وجاءت المغرب في المرتبة الأولي حيث احتلت الرتبة ٥٣ عالميًا، تليها الجزائر في المرتبة ٦٧ عالميًا، ثم تونس

في الرتبة السبعين عالميًا، وأخيرًا موريتانيا وبلغت رتبتها العالمية الثالثة والتسعون، في حين لم تجتذب ليبيا استثمارات خارجية؛ نظرًا للأوضاع السياسية التي تمر بها في الوقت الحالي.

(ج) مؤشر جاذبية الاستثمار المباشر للدولة GFICA: تشير الأدبيات التجريبية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن العوامل الخارجية المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على العديد من العوامل، مثل مستوي التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج المحلي في البلد المضيف، ومستوي تعليم القوي العاملة في البلد المضيف، ومستوي القطاع المالي والتنمية المؤسسية وغيرها، كل هذه العوامل تسهم بشكل أكبر فيما إذا كان البلد المضيف المعني يستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي الاستفادة منه. ويعد الغرض الأساس من مؤشر GFICA قياس ودراسة الدول كوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المؤشرات الكمية، باعتبارها أهم الركائز التي تضعها الشركات متعددة الجنسيات في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار. ويشمل المؤشر ١٠٩ دولة تمثل ٩٧٪ من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في العالم (Ben Jelili:2020, PP.6-7). ووفقًا لبيانات الجدول والشكل السابقين يتضح أن منطقة اتحاد المغرب العربي غير جذابة نسبيًا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تدنت درجات مؤشر جاذبية الاستثمار بها، وتصدرت تونس دول المنطقة بدرجة بلغت ٤٠،٥، احتلت بها المرتبة ٦٨ عالميًا من إجمالي ١٠٩ دولة، تلتها المغرب في الرتبة ٦٩ عالميًا، ثم الجزائر بدرجة ٣٢،٥ في المرتبة ٨٤ عالميًا، وأخيرًا موريتانيا في الرتبة ١٠٣ عالميًا.

(د) مؤشر الجودة الاقتصادية: يقيس ذلك المؤشر مدي جودة وجاهزية الاقتصاد وقدرته على تحقيق عائدات على نحو مستدام، وباستقراء بيانات الجدول والشكل السابقين يتضح التواضع الشديدة للجودة الاقتصادية في دول المنطقة وتسجيلها لرتب منخفضة للغاية، حيث سجلت المغرب الرتبة ٩٦ عالميًا، تليها تونس ٩٩، ثم الجزائر ١٠٨، وليبيا ١٤٩، وأخيرًا موريتانيا في المرتبة ١٥٦ من إجمالي ١٦٧ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢١م.

(هـ) مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness index: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويًا منذ عام ١٩٧٩م عن المنتدي الاقتصادي العالمي World Economic Forum، والذي تطور خلال العقود الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، ويقيس المؤشر العام درجة التنافسية من خلال ١٢ محورًا، هي "استقرار الاقتصاد الكلي، تبني تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، سوق المنتجات، البنية التحتية، المؤسسات، حجم السوق، النظام المالي، ديناميكية العمل، القدرة الابتكارية، سوق العمل، التعليم والمهارات، الصحة"، وتضم تلك المحاور ١٠٣ مؤشرًا، ويعتمد المؤشر بنسبة ٧٠٪ من وزن تلك المؤشرات على بيانات إحصائية وبنسبة ٣٠٪ على الاستبيانات.

ويلاحظ من الجدول السابق أن دول المغرب العربي تقبع في مؤخرة ترتيب الدول من حيث التنافسية العالمية، وذلك بسبب الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، حيث احتلت دول المنطقة رتب عالمية منخفضة جاءت كالتالي: المغرب في المرتبة ٧٥، ثم تونس ٨٧ عالميًا، الجزائر في المرتبة ٨٩، ليبيا في الرتبة ١٠٠، وأخيرًا موريتانيا في المرتبة ١٣٤ عالميًا من أصل ١٤١ دولة عام ٢٠٢١م، لذا ينبغي على دول المغرب العربي العمل على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لا سيما في القطاع المالي وقطاع التعليم بكل مراحله.

(و) مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر من معهد Hertage، بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام ١٩٩٥م، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية(*)، ويغطي المؤشر ١٧٨ دولة عام ٢٠٢١م، ويستند المؤشر عشرة متغيرات، تتمثل في "حرية التجارة، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي، الجهاز المصرفي، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، الأنظمة، الأسواق السوداء"، ووفقًا لبيانات الجدول والشكل السابقين، فقد سجلت دول المنطقة رتبًا عالمية متدنية جدًا، حيث سجلت المغرب المرتبة ٨١ عالميًا، تليها تونس في المرتبة ١١٩، ثم موريتانيا ١٢٨، وأخيرًا الجزائر في ١٦٢ عالميًا. مما يضع أمام دول المنطقة تحديات عدة، تتمثل في ضرورة تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، تشمل ظروف مالية مستقرة، ونسبة تضخم منخفضة، والشفافية في نشر المعلومات الاقتصادية والمالية لتتماشي مع المعايير الدولية، وتوفير قوي عاملة ذات قدرات ومستويات إنتاجية عالية وأخلاقيات عمل ممتازة.

(*) يصنف المؤشر الدول إلى خمسة أصناف كالآتي: حرية اقتصادية منعدمة: من ٠ – ٤٩,٩، حرية اقتصادية ضعيفة جدًا: من ٥٠– ٥٩,٩، حرية اقتصادية ضعيفة: من ٦٠– ٦٩,٩، اقتصاد شبه حر: من ٧٠: ٧٩,٩، اقتصاد حر: من ٨٠– ١٠٠.

(٥) مجموعة متغيرات تماسك الهيكل الاقتصادي: وتضم هذه المجموعة ستة مؤشرات على النحو الذي يوضحه الجدول (١٠) والشكل (١٤).

جدول (١٠) مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

	الدول / المؤشرات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
١	مساهمة الصناعات التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي٪	١٣,٤	٤,٥٠	٢,١	١٤,٩	٧,٨	٨,٥٤
٢	مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	٣,٤	١٩,٥	٥٩,٩	٢,٣	١٠,٢	١٩,٠٦
٣	نصيب واردات الغذاء من الواردات ٪	١١	٢٠	٢٦	١٥	٣٠	٢٠,٤
٤	صادرات المواد الغذائية ٪ من صادرات السلع	١١,١	١	٠,٢	٢١	٣٧,٥	١٤,١٦
٥	مؤشر الجوع العالمي	٦,٠	٦,٩	–	٨,٨	٢٢,٦	٨,٨٦
٦	التبعية الغذائية	٧١,٥٢	٤,٥٢	٠,٧	٦٤,٩٠	٢٦,٨٠	٣٣,٦٨

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي:

- The Heritage Foundation (viewed 18/2/2021) 2020 Index of Economic Freedom. – available at: https://www.heritage.org/index/
- 2020 Global Hunger Index: One Decade to Zero Hunger – Linking Health. – available at: https://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2020.pdf
- Food and Agriculture Organization of The United Nations FAO (viewed 22/2/2021) Suite of Food Security Indicators. – available at: http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS
- The World Bank (viewed 12/2021) Food Production Index. – available at: https://data.worldbank.org/indicator/AG.PRD.FOOD.XD
- UN (viewed 12/2021) Statistical Yearbook 2021 edition Sixty-fourth issue – Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. – New York. – PP. 271-287.
- UNCTAD (viewed 11/2021) 2020 Handbook of Statistics. – New York, 106 P.
- WTO (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

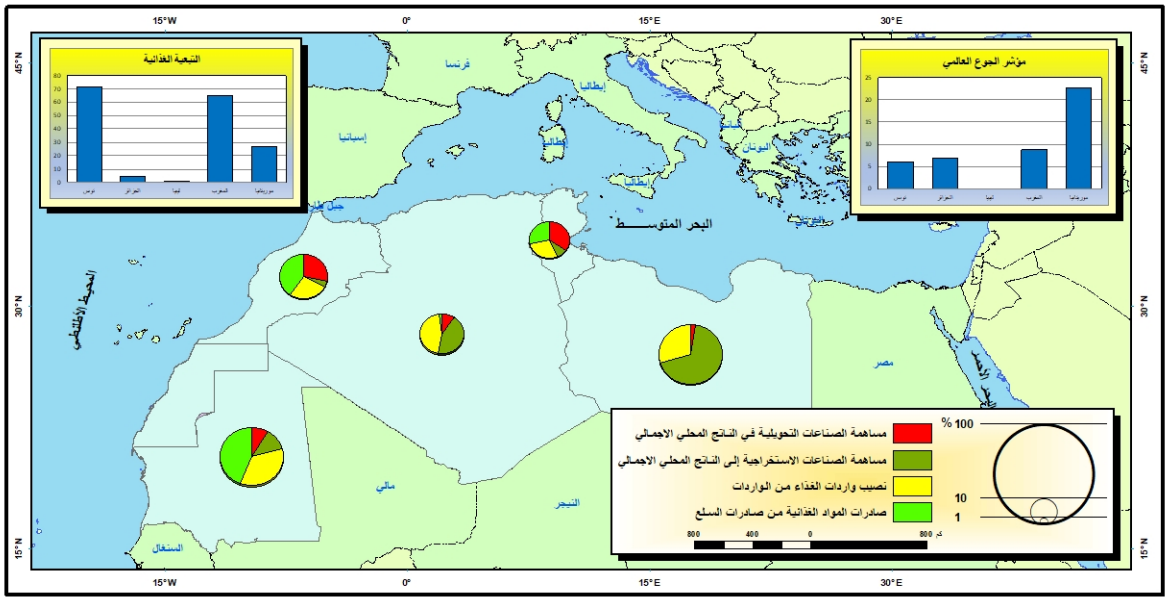

شكل (١٤) مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

(أ) مؤشر نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر التصنيع –تقليديًا– عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية والتحرر من التبعية للدولة المتقدمة، كما يعد ارتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعات التحويلية من المؤشرات المهمة على التقدم في مجال التنمية والتحرر الاقتصادي. إذ تعبر الدلالة الاقتصادية لهذا المؤشر عن أهمية تنويع الهيكل الإنتاجي للدول كخطوة أساسية في البناء التنموي المستقل، وذلك عن طريق إعطاء دور أكبر للتصنيع المحلي، حيث يعني ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي آثار إيجابية عدة؛ منها سد الحاجة المحلية من المنتجات الضرورية وعدم اللجوء إلى استيرادها من الخارج، فضلاً عن التنوع في الهيكل الاقتصادي للدولة والابتعاد عن التخصص في إنتاج السلع الأولية، ويمكن قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة الآتية(هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص١٩):

قيمة انتاج الصناعات التحويلية ÷ الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠

وتعد الدولة في حالة تبعية إذا كانت نسبة المعادلة أقل من ١٠٪، وإذا كانت نسبة المعادلة بين ١٠: ٢٥٪ فإنها تكون في مرحلة انتقالية، إما إذا كانت النسبة أكثر من ٢٥٪ فإن اقتصاد الدولة يعد اقتصادًا مستقلاً. وعند تطبيق المعادلة السابقة، ووفقًا لبيانات الجدول والشكل السابقين يتضح أن دول المنطقة ذات تبعية اقتصادية، إذ بلغ المتوسط العام لنسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨,٥٤٪، وإن تباينت قيمة المؤشر من دولة لأخرى،

حيث سجلت أدناها في ليبيا بنحو ٢،١٪، ثم الجزائر بنسبة ٤،٥٠٪، يليهما موريتانيا بنسبة ٧،٨٪، وارتفع في كل من المغرب وتونس عن المتوسط العام بنسب بلغت ١٤،٩٪، ١٣،٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب، إلا أنهما في المرحلة الانتقالية، ولم ينتقلا إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي وفقًا لذلك المؤشر.

(ب) مؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: تعد الصناعات الاستخراجية عنصرًا أساسيًا من عناصر التقدم والتنمية والتحرر من التبعية الاقتصادية، كون الدولة تعتمد على نفسها في إنتاج السلع التي تحتاج إليها، ويقاس ذلك المؤشر من خلال: نصيب الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي = قيمة انتاج الصناعات الاستخراجية ÷ الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠

وتكون الدولة في حالة تبعية إذا كانت قيمة المعادلة أقل من ٤٠٪، أما إذا كانت بين ٤٠: ٦٠٪ فإن الدولة في مرحلة انتقالية، وتحظي الدولة بالاستقلالية الاقتصادية إذا كانت قيمة المعادلة أكثر من ٦٠٪ (هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص٢٠). ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن دول المنطقة تعاني من تبعية اقتصادية، إذ بلغ المتوسط العام لنسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩.٠٦٪، مما يضع دول الاتحاد في حالة من التبعية، وإن تباينت من دولة لأخرى، حيث بلغت أدني نسبة في المغرب بنسبة ٢،٣٪، تليها تونس بنسبة ٣،٤٪، ثم موريتانيا بنسبة ١٠،٢٪، وارتفعت جزئيًا في الجزائر لتبلغ ما نسبته ١٩،٥٪، وبلغت أقصاها في ليبيا بنسبة ٥٩،٩٪ إلا إنها تظل أيضًا في المرحلة الانتقالية ولم تصل إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي وفقًا لذلك المؤشر.

(ج) مؤشر نصيب واردات الغذاء من إجمالي واردات السلع: يعد توفير الموارد الغذائية عاملاً مهمًا وأساسيًا للدولة، كونه يحافظ على سيادتها وحرية اتخاذها لقراراتها، ويعتبر استيراد الدولة لما ينقصها من الغذاء من العوامل التي تحسب على الدولة. وباستقراء بيانات الجدول والشكل السابقين يتبين أن متوسط واردات الغذاء إلى إجمالي واردات السلع في دول المنطقة قد بلغ نحو ٢٠،٤٪، وتصدرت موريتانيا دول المنطقة بنسبة ٣٠٪، تليها ليبيا بنسبة ٢٦٪، ثم الجزائر بنحو ٢٠٪، في حين سجلت المغرب ما نسبته ١٥٪، وأخيرًا تونس بنحو ١١٪ من إجمالي وارداتها السلعية. وعليه؛ تعتمد دول المنطقة بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية، مما يضعف من قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية، ويهدد الوضع المستقر للأمن الغذائي في حالة تعرض الاقتصاد العالمي لصدمة أو أزمة طارئة.

(د) مؤشر نسبة صادرات المواد الغذائية من صادرات السلع: تقدم التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية ومواد الغذاء دورًا محوريا في إنعاش اقتصادات الدول، ويمكن الحصول على ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية:

نسبة صادرات الموارد الغذائية من صادرات السلع= قيمة صادرات المواد الغذائية ÷ إجمالي صادرات السلع × ١٠٠

وتصبح الدولة في حالة تبعية إذ بلغت قيمة المعادلة أقل من ١٠٪، وإذ تراوحت قيمتها بين ١٠: ٢٥٪ فإن الدولة في حالة انتقالية، أما إذا تجاوزت نسبة ٢٥٪ فإن اقتصاد الدولة يصبح اقتصادًا مستقلاً، ووفقًا لبيانات الجدول والشكل السابقين؛ فقد سجلت دول المنطقة متوسطًا لصادرات المواد الغذائية بلغ نحو ١٤،١٦٪ من إجمالي الصادرات من السلع، وتباينت دول المنطقة في ذلك المتوسط، حيث انخفض عنه في ثلاث دول وهي ليبيا والجزائر وتونس، في حين ارتفع في كل من الجزائر وموريتانيا، مما يضع دول اتحاد المغرب العربي في مرحلة انتقالية بين التبعية والاستقلال وفقًا لذلك المؤشر.

(هـ) مؤشر الجوع العالمي: مؤشر مركب(*) تم تحديد درجاته باستخدام ثلاثة معايير هي نقص التغذية، ونسبة السكان ناقصي الوزن دون سن الخامسة، ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وبناءً على بيانات الجدول والشكل السابقين فقد بلغ المتوسط العام لمؤشر الجوع في دول المنطقة ٢٨،٨٦، مما يضع المنطقة في الحالة المتوسطة وفقًا لمؤشر الجوع، وتقترب من الحالة الخطيرة، والتي تجاوزتها في دولتين إلى الحالة المقلقة في كل من موريتانيا وليبيا.

(و) مؤشر قياس التبعية الغذائية: وتعني عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية الاستهلاكية، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج. ويعد تحقيق الأمن الغذائي الوطني في أية وحدة سياسية أحد أركان الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الوحدة، لذا تسعي كل دولة لتحقيق أمنها الغذائي للقضاء على الجوع والتخلص منه نهائيًا، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي من عدد السلع الغذائية، باعتبار السلع الغذائية الرئيسة هي الحبوب واللحوم، ويمكن اعتبار قيمة هذا المؤشر بين ٧٠– ٨٥٪ فإن الدولة تعد في حالة انتقالية بين التبعية والاستقلال، وإذا كانت النسبة أكثر

(*) يتكون المؤشر من ست درجات تعرف بمستوي الجوع وهي: منخفض أقل من ٤،٩ أو أقل، متوسط ٥: ٩،٩، خطير ١٠: ١٩،٩، مقلق ٢٠: ٢٩،٩، مقلق للغاية ٣٠ أو أكثر.

من ٨٥٪ فإن الدولة في حالة استقرار اقتصادي، أما إذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي أقل من ٧٠٪ فإن الدولة تعد في حالة تبعية اقتصادية(هاشم، طعمة:٢٠١٦،ص٢١).

وبناءً على استقراء بيانات الجدول والشكل السابقين؛ فقد بلغت درجة المتوسط العام للتبعية الغذائية نحو ٣٣،٦٨، مما يضع الأمن الغذائي لدول المنطقة في وضع حرج جدًا، ويضعها في حالة التبعية الغذائية، وقد بلغت أقصي درجات التبعية الغذائية في ليبيا تليها الجزائر ثم موريتانيا، وتحسنت نسبيًا في كل من المغرب وتونس.

خامسًا: أسباب التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي:

عرف اتحاد المغرب العربي انتكاسة لزخم السنوات الأولي وحماسها، شجع على ذلك القيود والعقبات التي تتمثل في الحرص على المصالح القطرية والتي عرقلت مسيرة الاتحاد، وساهمت في تعثره وحالت دون تحقيق أهدافه، إذ ينعدم التعاون الاقتصادي، وتعزي أسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بيانها كما يلي:

(١) الأسباب الداخلية للتبعية الاقتصادية: وتنقسم تلك الأسباب إلى عوامل طبيعية وأخرى بشرية.

(أ) العوامل الطبيعية:

يمكن أن تعزو التبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي إلى العوامل الطبيعية، وتتمثل في استمرار كل من موجات الجفاف، وشح الموارد المائية، والتصحر، واندثار الغطاء النباتي الطبيعي، وحرق الغابات، فضلاً عن الأعاصير والتغير المناخي وغيرها.

- **العوامل المناخية:** يؤثر المناخ تأثيرًا بالغًا في الأنشطة الاقتصادية، وتتمثل في دول الاتحاد خمسة أقاليم مناخية، أولهما إقليم البحر المتوسط، حيث يتواجد في شمال الجزائر وتونس، وشمال المغرب وغربها، وثانيهما الإقليم شبه الصحراوي؛ ويتمثل في المناطق الداخلية في كل من المغرب والجزائر وتونس، وثالثهما الإقليم القاري المتطرف في كل من جبال الأطلس والريف في المغرب والجزائر، ورابعهما الإقليم الصحراوي؛ وينتشر على مساحات واسعة في الجنوب والجنوب الشرقي من المغرب، والأجزاء الوسطي والجنوبية الغربية والشرقية من الجزائر، فضلاً عن الجنوب التونسي، ومعظم مساحة ليبيا وموريتانيا، وأخيرًا الإقليم شبه المداري؛ ويتواجد أقصي جنوب موريتانيا محاذيًا لنهر السنغال. وعليه؛ تخضع المنطقة

لمناخ صحراوي جاف مما يجعلها عبارة عن صحراء قاحلة مما يفسر قلة التوزيع السكاني والفقر الاقتصادي في تلك الجهات.

وعند الحديث عن تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، ويستتبع ذلك عواقب بيئة واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير، حيث يمكن التنبؤ ببعض تداعيات التغير المناخي، والتي تتمثل في ازدياد الجفاف وتغير أنماط التساقط، وتفاقم التصحر، مما يؤثر على خصوبة التربة ويزيد من تفاقم التعرية. وانخفاض كميات المياه العذبة، فضلاً عن تراجع الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية جراء التغير طويل الأجل في درجات الحرارة وزيادة حدة أو تعاقب حدوث الظاهرات المناخية المتطرفة لا سيما في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والسياحة، إضافة إلى انتشار الأمراض والآفات؛ إذ يشكل ارتفاع درجات الحرارة ظروفًا مؤاتيه لانتشار الآفات والحشرات الناقلة للأمراض كالبعوض الناقل للملاريا.

ويتسبب التغير المناخي في منطقة اتحاد المغرب العربي بتداعيات كبيرة، حيث تزايد عدد السدود المائية التي نضبت منها المياه، مما تسبب في جفاف الأشجار وتهديد آلاف المزارعين، ويصنف معهد الموارد العالمي كل من المغرب وتونس وليبيا والجزائر من بين الثلاثين دولة الأكثر تعرضًا لشح المياه في العالم، ويوضح الجدول (١١) أهم الآثار الاقتصادية على دول المنطقة جراء التغيرات المناخية.

جدول (١١) الآثار الاقتصادية على دول اتحاد المغرب العربي جراء التغير المناخي

الدول	التداعيات
الجزائر	– التعرض إلى المزيد من الحالات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات. – تراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة ٢٦٪
موريتانيا	– تراجع موارد المياه والاعتماد على موارد المياه خارج الحدود. – تراجع إنتاجية الأراضي والثروة الحيوانية.
المغرب	– انخفاض مستوي التساقط بنسبة ٨٤٪. – انخفاض مستوي امتلاء السدود بنسبة ٣٦٪. – جفاف نهر ملوية أكبر أنهار المغرب. – تأثر المناطق الساحلية المنخفضة بارتفاع مستوي سطح البحر، وتراجع الإنتاجية الزراعية ٣٠٪.
تونس	– ارتفاع درجات الحرارة لقيم قياسية وصلت إلى ٤٨ْ م.

	– جفاف مياه بعض السدود المائية. – انخفاض مستوي المياه الجوفية، وزيادة الاحتياجات المائية – تعرض ساحل البحر المتوسط لارتفاع سطح البحر.
ليبيا	– استنزاف المياه الجوفية. – زيادة نسب الجفاف، وزيادة الاعتماد على الزراعة البعلية بسبب نقص المياه.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا علي:

– World Resources Institute (viewed September 2021) available at: https://www.wri.org/

- **عدم وفرة الموارد المائية:** تعاني منطقة اتحاد المغرب العربي من تحديات جمة تتعلق بتوفير موارد المياه لكافة الأنشطة الاقتصادية، وتنحصر تلك التحديات في شح مصادر المياه، والتكلفة التشغيلية، والحالة السياسية غير المستقرة، ويوضح الجدول (١٢) والشكل (١٥) المؤشرات المائية في منطقة اتحاد المغرب العربي.

جدول (١٢) نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة في دول اتحاد المغرب العربي ونسب السحب السنوي عام ٢٠٢١م

الدول / المؤشرات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة "م^3"	٣٦٧	٢٧٢	١٠٦	٨١٥	٩٣	٣٣٠,٦
السحب السنوي من الإجمالي للمياه العذبة ٪ من المصادر الداخلية	٦٨	٨٧	٨١٧	٣٦	٣٣٧	٢٧٦,٢

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي:

– FAO (viewed February 2022) AQUASTAT – FAO's Global Information System on Water and Agriculture. – available at: https://www.fao.org/aquastat/en/databases/maindatabase

– The World Bank (viewed February 2022) Annual freshwater withdrawals, total (billion cubic meters) – Italy. – available at: https://data.worldbank.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?locations=IT

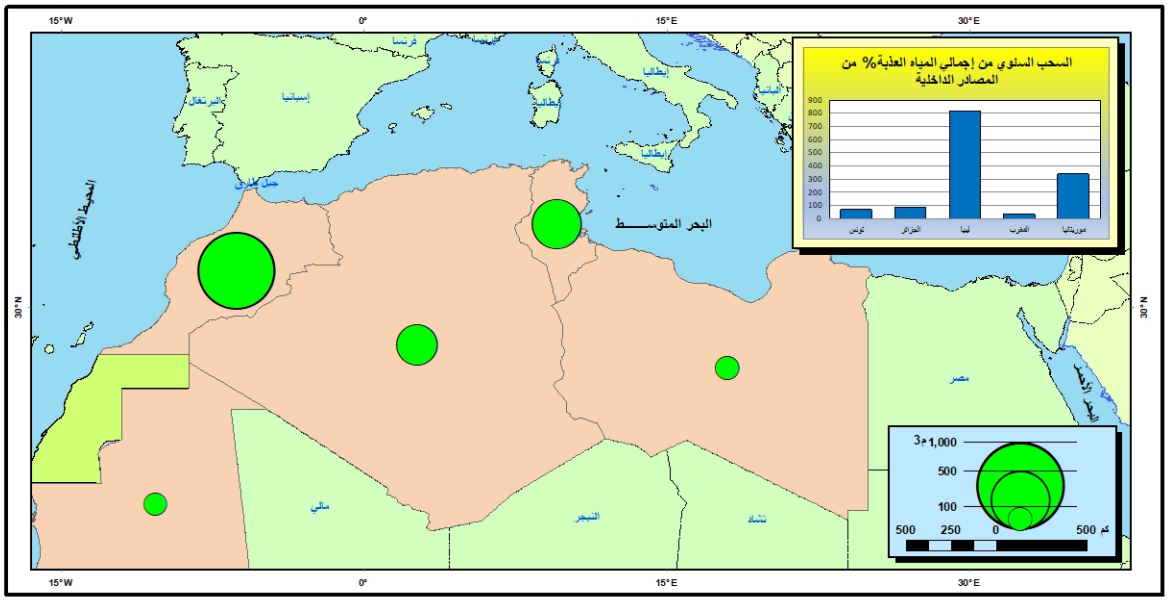

شكل (١٥) نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة في دول اتحاد المغرب العربي ونسب السحب السنوي عام ٢٠٢١م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

– ينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة في دول المنطقة انخفاضًا كبيرًا، حيث بلغ المتوسط العام لنصيب الفرد نحو ٣٣٠،٦م^{٣}/سنويًا، في حين بلغ المتوسط العالمي ٥٧٢٥م^{٣}/سنويًا، بما يمثل أكثر من سبعة عشر مثل نصيب الفرد من المياه العذبة في المنطقة، مما يضع دول الاتحاد تحت خط الفر المائي، والذي حدده المؤشر الدولي بنحو ١٧٠٠م^{٣}/سنويًا، للاكتفاء من المياه العذبة للفرد، ويزداد الوضع صعوبة في كل من الجزائر وتونس مقارنة بالمغرب، بينما في ليبا وموريتانيا فإن الوضع المائي أكثر خطورة في قياسًا بمعدل النمو السكاني.

– تتميز دول المنطقة بارتفاع معدل السحب السنوي الإجمالي للمياه العذبة من المصادر الداخلية، إذ بلغ متوسطها ٢٦٩٪ من إجمالي المياه العذبة المتاحة، بما يمثل أكثر من ٣٢ مثل معدل السحب العالمي، مما يتطلب سياسة مشتركة تهدف إلى تقليص كميات كبيرة من التبذير، حيث بلغت نسبة الفاقد من المياه في القنوات نحو ٣٥٪ في المغرب، وحوالي ٣٠٪ في تونس، ويرتفع الوضع في الجزائر عن ذلك كثيرًا.

وعليه؛ تعاني الدول المغاربية من ضعف الإمكانيات المائية، وتؤكد البيانات أن المغرب العربي يعيش حالة من "القلق المائي" مع بعض الاختلافات الطفيفة بين دوله، فضلاً عن عدم انتظام التساقط وسوء توزيعه، وارتفاع تكاليف استخراج المياه الجوفية، وبالتالي يظل التحدي الكبير الذي يواجه الاتحاد متمثلاً في الأمن المائي وما يستتبعه من تبعية غذائية واقتصادية وانكشاف للخارج ناجم عن شح الموارد المائية وتنامي العامل الديموغرافي بنسبة تتراوح بين ٢,٨٪: ٣٪ سنويًا.

(ب) العوامل البشرية: وتتمثل في كل من الأسباب الاقتصادية والسياسية.

- **الأسباب الاقتصادية:** وتنحصر أهم تلك الأسباب في:

- **تباين السياسات الاقتصادية:** كانت السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، إذ اتبعت كل من الجزائر وليبيا النهج المركزي الاشتراكي، إذ اعتمد اقتصادهما على الدخل من النفط والغاز، والذي يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، في حين انتهجت المغرب سياسة الانفتاح على العالم منذ الاستقلال، أي النظام الرأسمالي، وتصدير المنتجات الزراعية والصناعية، إضافة إلى الفوسفات، واستيراد النفط، مما سبب عجزًا في الميزانية لارتفاع سعر النفط. وتبنت تونس نفس النهج المغربي.
- **نقص البني التحتية:** تعاني دول الاتحاد من نقص البني التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، إذ أن شبكة المواصلات المغاربية غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لدول المغرب العربي، يضاف إلى ذلك أن البني التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة التبادل التجاري الخارجي "مراكز تصدير المواد الأولية".
- **الحواجز الجمركية:** تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين الدول المغاربية رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم دول المغرب العربي (لعجال: ٢٠١٠، ص ٣٥). فضلاً عن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة أو قانون اقتصادي يعمل على تنشيط التجارة بين دول المغرب العربي على غرار التكتلات الاقتصادية، مما يعد عقبة أمام تحقيق تكامل اقتصادي. وترتفع رسوم التعريفات الجمركية بين دول المنطقة، حيث يبلغ متوسط التعريفات إلى ١٩٪ في الجزائر، ٢٦.٢٪ في المغرب، ٣١.٧٪ في تونس (مجدوب: ٢٠١٧، ص ٣٠٨)، وأدي ذلك إلى إعاقة انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية،

نتيجة لتعدد الجهات المسئولة عن الإجراءات الإدارية لتحصيل الضرائب على السلع المستوردة.

- **الأسباب السياسية:**

وقعت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي عام ١٨٣٠م وحصلت على استقلالها عام ١٩٦٢م، وبدأ الاحتلال العسكري الفرنسي الفعلي لموريتانيا عام ١٩٠٢م، وحصلت على استقلالها عام ١٩٦٠م، واحتلت كذلك الأراضي التونسية عام ١٨٨١م، واستقلت عام ١٩٥٦م، في حين وقعت المغرب تحت الحماية الفرنسية عام ١٩١٢ باستثناء منطقة الشمال والجنوب المغربي، والذي وقع تحت الحماية الاسبانية وكان الاستقلال عام ١٩٥٦م، وخضعت ليبيا للاستعمار الإيطالي عام ١٩١١م، وحصلت على استقلالها عام ١٩٥١م، وقامت الدول الاستعمارية "فرنسا– إيطاليا– إسبانيا" بتحويل الحدود الإدارية القائمة في المنطقة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية إلى حدود سياسية تفصل بين الدول المستعمرة، ومع استقلال دول المنطقة تحولت المناطق الحدودية إلى مناطق نزاع مستمر، يعوق دول الاتحاد نحو الاندماج الاقتصادي والسياسي.

وتمثل الخلافات الثنائية بين دول الاتحاد والمتعلقة بمشكلات الحدود السياسية موضوعًا للخلافات الحادة بين دوله، حيث تعاني المنطقة خلافات حدودية عديدة منها ما أفضي إلى حالة نزاع مسلح، ومنها ما تمت تسويته نهائيًا، ومنها ما يزال ينتظر هذه التسوية، وترتبط تلك المشكلات الحدودية بالاستعمار ودوره في إجراء التقسيمات الحدودية وفقًا لمصالحه، فضلاً عن عدم تناسق الحدود الاجتماعية مع الحدود السياسية، وكذلك عدم تناسق الحدود الطبيعية من جبال وأنهار وغيرها مع الحدود السياسية، إذ وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية والاقتصادية والجغرافية، ومن أبرز هذه النزاعات، والتي يوضحها الشكل (١٦):

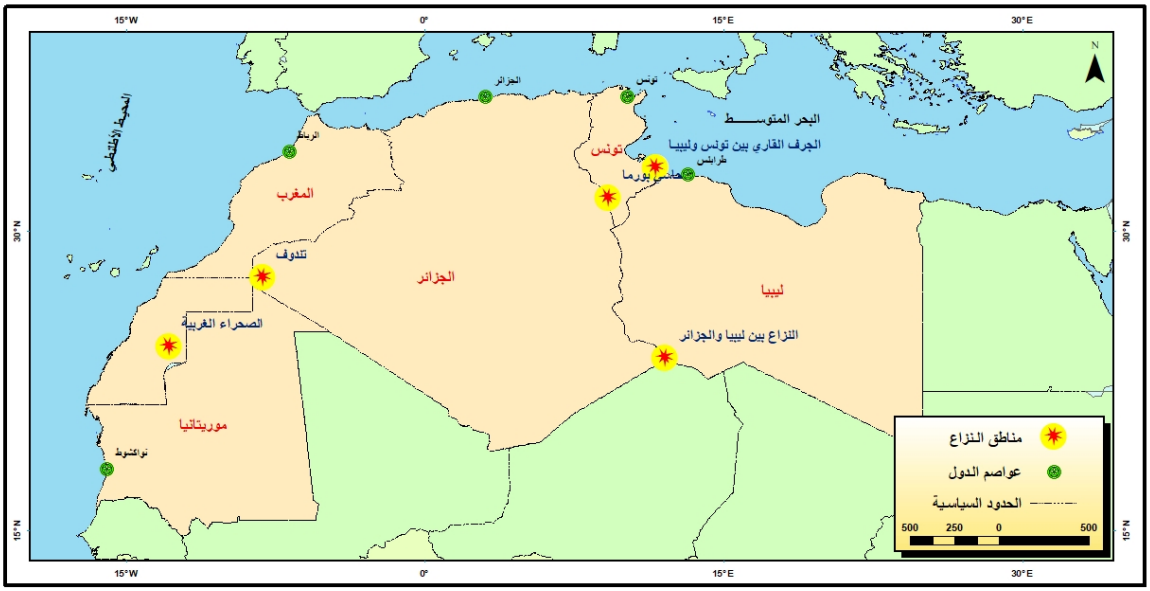

شكل (١٦) النزاعات الحدودية في اتحاد المغرب العربي

- **النزاع بين الجزائر وتونس:** ويتمثل ذلك في المنطقة الحدودية "حاسي بورما".
- **مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا:** وتعود المشكلة إلى منطقة حدودية لا تتجاوز مساحتها ٧كم من الأراضي الليبية.
- **مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب:** وتعد من أكثر مشكلات المغربي تعقيدًا، حيث أدت إلى خلق صدام مسلح بين الدولتين عامي ١٩٦٣، ١٩٧٦م، حول منطقة "تندوف"، والتي كانت تحت السيادة الجزائرية عند استقلالها، فيما تعدها المغرب جزءًا من أراضيها واقتطعتها فرنسا وضمتها للأراضي الجزائرية، وذلك كون المغرب واقعة تحت الحماية الفرنسية مؤقتًا.
- **مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا.**
- **مشكلة الحدود بين تونس وليبيا:** ويتعلق ذلك النزاع بالجرف القاري في المياه الإقليمية المشتركة بين الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى تمسك دول المنطقة بتثبت سيادتها على المناطق التي خلقها الاستعمار ككيانات سياسية جديدة، ويعزي ذلك لوجود الثروات الطبيعة في مناطق النزاع، إذ يعود السبب الرئيس للخلاف الحدودي بين تونس والجزائر إلى توفر البترول في منطقة "حاسي بورما"، واكتسبت منطقة "تندوف" أهميتها كعامل مؤثر في علاقات الجزائر والمغرب بعد تأكد

وجود خام الحديد بها بنسبة تتجاوز ٧٥٪ من نسبة الحديد الموجود في مناطق الجزائر الأخرى، وبكميات كبيرة، وبرز الخلاف بين تونس وليبيا على منطقة الجرف القاري عقب قيام تونس بمنح ترخيص للتنقيب عن البترول لبعض الشركات الفرنسية في خليج قابس عام ١٩٧٧.

وقد أفضت تلك التوترات بين دول المنطقة إلى اختراقات في الأمن القومي لها، متمثلاً في الانفاق الكبير على التسلح، ما يترتب عليه تداعيات اقتصادية سلبية وترسيخ لحالة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وتزايد الاعتماد على الخارج.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى صعوبة إيجاد عمل وحدوي مغاربي دون توافق طبيعة الأنظمة السياسية بين دول المغرب العربي والتي تسعي إلى تحقيق تكامل سياسي واقتصادي، إذ تبنت الدول المغاربية بعد الاستقلال أنظمة سياسية مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، الجماهيري في ليبيا، والجمهوري في كل من الجزائر وتونس وموريتانيا. يضاف إلى ذلك رفض كل دولة في الاتحاد التخلي عن صلاحياته وسيادته من أجل بلورة الوحدة المغاربية، ولذلك وقع تهميش المشروع المغاربي وتباعدت اللقاءات بين المسئولين في الدول المغاربية، وبالتالي أبعدت النزعة القطرية الوحدة المغاربية عن مسارها الصحيح.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف الرؤي الوحدوية على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران، تمثل الأول في الدعوة إلى الوحدة الإندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق الاتحاد المغاربي، وتزعمت ذلك الاتجاه ليبيا، حيث ترفض مبدأ تحقيق الوحدة عبر مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوي تنسيق المشروعات المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني. فيما تبنت باقي دول الاتحاد الاتجاه الثاني والذي يري تدرج الوحدة عبر مراحل لتهيئة السبل لتحقيق اتحاد دول المغرب العربي.

(٢) الأسباب الخارجية للتبعية الاقتصادية:

تتعدد الأسباب الخارجية للتبعية الاقتصادية في دول منطقة اتحاد المغرب العربي، ومنها:

(أ) المبادرات الخارجية ومشاريع الشراكة: تمثل دول اتحاد المغرب العربي منطقة ذات أهمية كبيرة لموقعها الاستراتيجي من ناحية، ولسوقها الكبير من ناجية أخري، ومن هذا المنطلق فإن روابط الشراكة في نظر الاتحاد الأوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها، وتجلي ذلك في قواعد مؤتمر برشلونة ١٩٩٥م، والذي حدد في بيانه أسس التعاون والمشاركة في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للشراكة في إطار المشروع الأورمتوسطي بين الاتحاد الأوروبي وتونس في يوليو ١٩٩٥، والمغرب ١٩٩٦، الجزائر ٢٠٠٢.

يضاف إلى ما سبق انخراط الدول المغاربية في بعض مشاريع الشراكة الخارجية على غرار "مشروع الشرق الأوسط الكبير، مبادرة آيزنشتات الأمريكية"، وقد أدي ذلك إلى دخول دول المنطقة في شراكات منفردة مما أثر سلبًا على الإجماع المغاربي وتوافقه، فضلاً عن أنها فرضت على الدول المغاربية التزامات متناقضة مع أهداف الاتحاد وطموحاته.

وتشارك الجزائر والمغرب وتونس، من بين دول أخري في الاتفاقية الأورومتوسطية التي تنص على تأسيس رابطة مع الاتحاد الأوروبي ودوله، وتشارك موريتانيا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب أفريقيا، وأبرمت موريتانيا أيضًا اتفاقية تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ووقع كل من المغرب وتونس عددًا من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وأبرم كل من المغرب وتونس اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع تركيا، كما توصل المغرب إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية.

وتشارك الدول المغاربية في المنظمات الدولية، إذ تشترك جميع دول الاتحاد في عضوية جامعة الدول العربية، وعضوية الاتحاد الافريقية، وتشارك موريتانيا والمغرب وتونس في عضوية منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن عضوية دول الاتحاد في مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين مؤخرًا (International Monetary Fund: 2018, PP.5-7)، شكل (١٧).

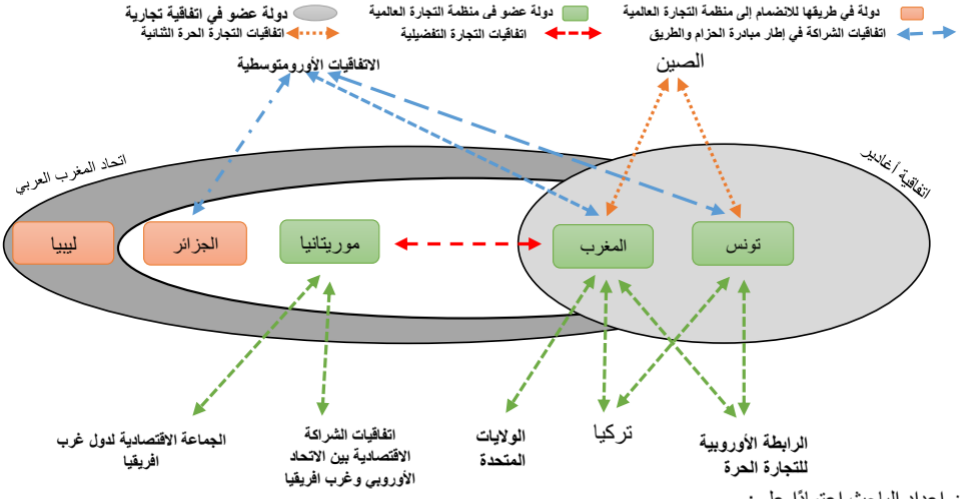

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا علي:

WTO (2022) World Trade Report 2021. – avialable at:
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr21_e/00_wtr21_e.pdf

شكل (١٧) الاتفاقيات والشراكات التجارية لدول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

(ب) تأثير السوق الدولية على اقتصاد الدول المغاربية:

بدأت تونس في الستينيات من القرن العشرين الاعتماد على التخطيط الاقتصادي والمضي ببرنامج التعاونيات، ولكنها فشلت ليتم التحول الكامل نحو الاقتصاد الحر في السبعينيات، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية، ومن ثم تعرضت في الثمانينيات لآثار الأزمة العالمية في شكل تضخم البطالة واختلال هيكلي في ميزان المدفوعات. وتوجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج عقب حركة تأميمات واسعة في الستينيات، وهذا التوجه لم يقم بناءً على خطة للتكامل الاقتصادي مع بقية الدول المغاربية، ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائري معتمدًا على الخارج تصديرًا واستيرادًا، مما زاد من حدة التبعية للسوق الدولية (شكري: ١٩٨٨، ص ص ١٤٥-١٥١).

أما عن المملكة المغربية؛ حيث اتبعت درب الاندماج الكامل في السوق الرأسمالية، وأوجدت نظامًا اقتصاديًا يقوم على المنافسة وتوسعت في الصناعات إلى جانب الزراعة التقليدية ومن ثم تأثر الاقتصاد المغربي بشدة نتيجة التغيرات التي طرأت على السوق الأوروبية والدولية عامة، أما ليبيا فقد اعتمدت على مبيعات النفط للدول الأجنبية.

وقد ترتب على اعتماد الاقتصاد المغاربي على تصدير المواد الأولية والنصف المصنوعة في الأسواق الدولية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والاقتصادية، مما أدي إلى عجز في الموازين التجارية للدول المغاربية، كما أن اختلال التوازن بين عوامل الإنتاج في مختلف الاقتصاديات المغاربية أدي إلى عدم توازن نمو الاقتصاد، واختلال التوازنات المالية والاقتصادية، مما دفعها إلى الاستدانة من البنوك الدولية وبفوائد مرتفعة (مانع: ٢٠٠٤، ص ص ٤١-٤٢).

سادسًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي:

يأخذ مفهوم التبعية الاقتصادية العديد من الأبعاد الجيوبوليتيكية التي تؤثر على استقلالية الدولة، إذ تبين مما سبق أن التبعية ظاهرة ملموسة وواقع تعاني منه دول المنطقة، إذ تعد دول اتحاد المغرب العربي دول نامية تابعة وتفتقر إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي، لذلك تعني سيطرة الدول الكبرى المالكة واحتلالها للمؤسسات المالية الدولية اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا دون المشاركة الملموسة أي السيطرة على النظام السياسي والاقتصادي باستراتيجية محكمة وتسخير مواردها خدمة لصالحها.

وتظهر الصراعات السياسية المعاصرة دور الاقتصاد والحروب التجارية في هذه الصراعات، بدءًا من التحكم في منح المساعدات وأنواعها، وانتهاءً بالحصار الاقتصادي، مرورًا بالأسعار وغير ذلك كثير، وتعاني دول المنطقة من انخفاض مستوي التجانس السياسي، من خلال التفاوت بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين الملكي والجمهوري وغير ذلك، وبعدم حدوث الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات المغاربية البينية، وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية وسياسية، مما دفع بحالة عدم الاستقرار السياسي إلى التخلي عن الكثير من البرامج الاقتصادية لإنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي؛ مما قد يخضعها بطريقة غير مباشرة للتبعية الاقتصادية.

ويمكن القول إن ظاهرة التبعية تتضمن أبعادًا عدة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية يوضحها الشكل (١٨).

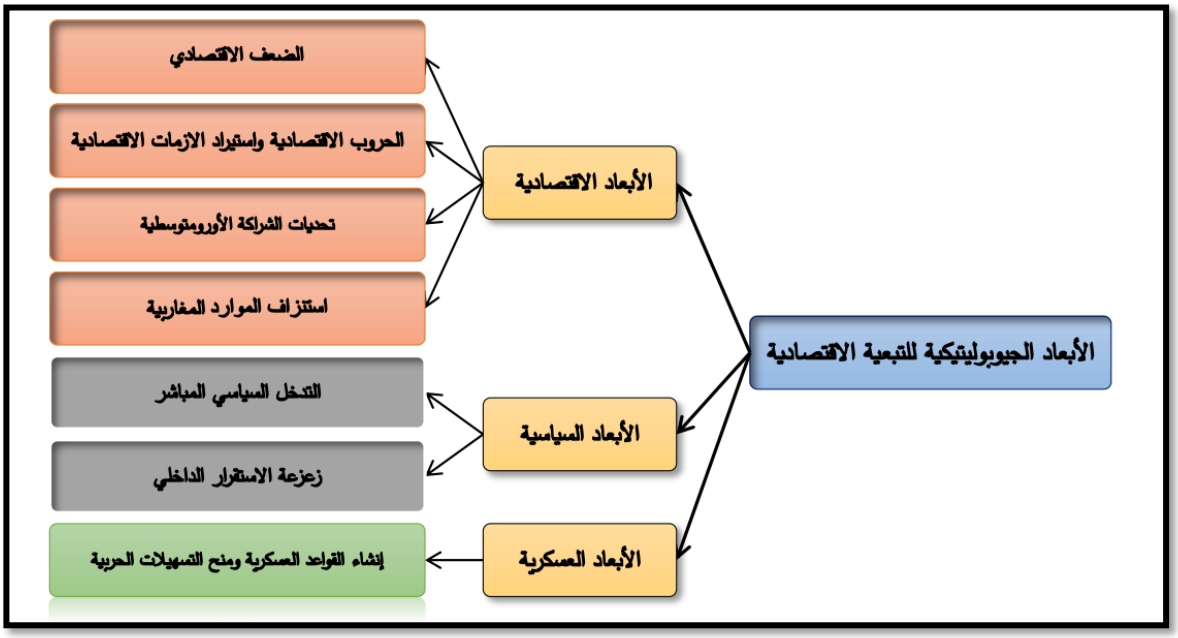

شكل (١٨) الأبعاد الجيوبوليتيكية للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي

(١) الأبعاد الاقتصادية للتبعية في دول اتحاد المغرب العربي:

(أ) الضعف الاقتصادي: "Economic vulnerability Index "EVI

يمكن تعريف الضعف الاقتصادي على أنه احتمالات تعرقل التنمية الاقتصادية لدولة ما بسبب الصدمات الخارجية غير المتوقعة (Guillaumont:2009)، وهو أحد المعايير المستخدمة من قبل الأمم المتحدة لتحديد الدول الأقل نموًا LDCs، كما تم اقتراح هذا المؤشر كمعيار لتخصيص المساعدات الإنمائية الرسمية. ويرصد المؤشر أيضًا تأثير الصدمات الخارجية مثل تقلبات الأسعار الدولية للسلع الأساسية، أو التراجع في الطلب الخارجي، ومن المرجح أن يكون التعرض لهذه الصدمات أعلي عندما يكون حجم الدولة صغيرًا، أو متخصصة في السلع الأولية، أو تكون بعيدة عن الأسواق العالمية.

ويعد مؤشر الضعف الاقتصادي تركيبيًا، إذ يعبر عن المتوسط الحسابي لمحددين رئيسيين، يتمثلان في حجم الصدمات واحتمالية حدوثها، والتعرض لهذه الصدمات، واللذين يعتمدان على السمات الهيكلية للدولة مثل "التركز الجغرافي، هيكل الصادرات، عدد السكان...." (Feindouno, and Goujon:2016, P.2)، ويتم الحصول عليه من واقع المعادلة التالية:

$$EVI = 0{,}5 \times Exposure + 0{,}5 \times Shock.$$

ويوضح الشكل (١٩) والجدول (١٣) المتغيرات الرئيسية والفرعية لمؤشر الضعف الاقتصادي، وأوزانها النسبية؛ والتي تم تحديدها اعتمادًا على لجنة الأمم المتحدة لسياسة التنميةUN–CDP، وتطبيقها على دول اتحاد المغرب العربي.

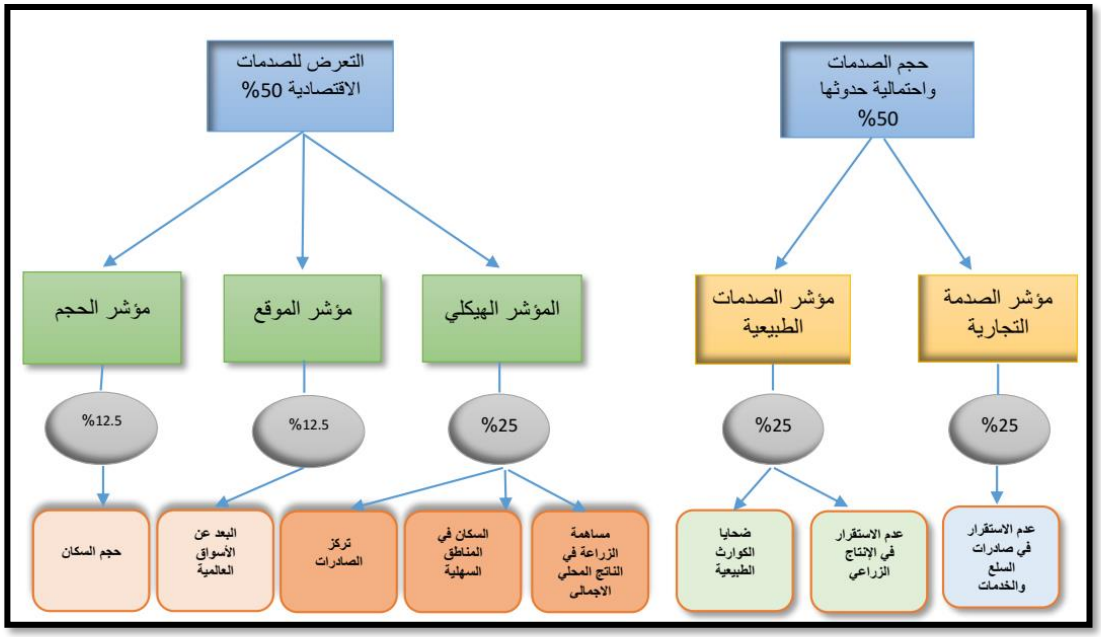

شكل (١٩) المتغيرات الرئيسية والفرعية لمؤشر الضعف الاقتصادي؛ وأوزانها النسبية

جدول (١٣) مؤشر الضعف الاقتصادي EVI في دول اتحاد المغرب العربي عام 2021م

المتغيرات	المؤشرات الفرعية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
التعرض للصدمات الاقتصادية	حجم السكان	٣٣	١٣	٤٢	١٦	٤٨
	البعد عن الأسواق العالمية	٠	٠	٠	٥	٣٦
	تركز الصادرات	٤	٤٥	٧٠	٩	٢٩
	نسبة مساهمة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي	١٦	١٨	٠	٢٢	٣٧
	نسبة السكان في المناطق السهلية "الساحلية"	٢٥	٢	١٨	٤	٥٤
حجم الصدمات واحتمالية حدوثها	عدم الاستقرار في صادرات السلع والخدمات	٠	٠	١٠٠	٠	٣٦
	عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي	٤٧	٣٦	٨	٣٤	٦
	ضحايا الكوارث الطبيعية	١٧	٣٠	٠	٥٩	٩٨
EVI	–	٢٤,٩٢	٣٣,٢٥	٣٩,٦١	٣٣,٠	٤٩,٧٢

المصدر: الجدول من حساب وإعداد الباحث اعتماداً على البيانات المشتقة من:

-UN (28/11/ 2022) Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, National Accounts. – available at: https://unstats.un.org/unsd/snaama

- UN (27/11/ 2022) Department of Economic and Social Affairs, Population Dynamics. – available at: https://population.un.org/wpp/DataSources/

- Feindouno S. and Goujon M. (2016) "The retrospective economic vulnerability index, 2015 update" Ferdi Working Paper P.147, March 2016. Updated Data 2020. – available at: http://byind.ferdi.fr/

- enter for International Earth Science Information Network - CIESIN - Columbia University. 2012. National Aggregates of Geospatial Data Collection: Population, Landscape, And Climate Estimates, Version 3 (PLACE III). Palisades, NY: NASA Socioeconomic Data and Applications Center (SEDAC). http://dx.doi.org/10.7927/H4F769GP

- Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED) (28/11/2021). – available at: https://www.emdat.be/

ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن مؤشر الضعف الاقتصادي EVI يتكون من:

- **التعرض للصدمات الاقتصادية:** وهو متوسط حسابي مرجح لخمسة مؤشرات؛ هي (Feindouno, and Goujon:2016, PP.13-24):
  - **حجم السكان:** وتم حساب صياغة التطبيق وفقًا للمعادلة:

$$= \frac{log(Max)-log(Population)}{log(Max)-log(Min)} \times 100$$

ويعد الحد الأدنى "بالمليون"= ٠.١٥، والحد الأعلى "بالمليون" = ١٠٠، ووفقًا لنتيجة المعادلة فإنه كلما قل عدد سكان الدولة ارتفعت قيمة المؤشر وكان الاقتصاد أكثر ضعفًا والعكس صحيح. وقيس ذلك المؤشر بوزن نسبي مقداره ١٢.٥٠٪.

  - **البُعد عن الأسواق العالمية:** تواجه الدول المنعزلة عن المناطق الاستراتيجية وطرق التجارة الرئيسة في العالم مشاكل متعددة تعيق تنميتها، إذ يؤدي البُعد عن تلك المناطق ارتفاع في تكاليف النقل فضلاً على القيود على التنوع الاقتصادي، مما يقلل من قدرة تكل الدول على الصمود حال التعرض لصدمات اقتصادية عالمية. ويعد مكون البُعد هو الحد الأدنى لمتوسط المسافة المرجح للتجارة للوصول إلى ٥٠٪ من الأسواق العالمية، وذلك من خلال

تطبيق المعادلة التالية: البعد= [0.85*Distance + 0.15*L]، حيث إن L متغير يشير إلى ما إذا كانت الدولة غير ساحلية (L=100) أم لا (L=0)، ويعد الحد الأدنى للبعد ١٠، والحد الأعلى ٩٠.

- **تركز الصادرات:** ويقيس هذا المؤشر التركز القطاعي لصادرات الدولة من البضائع، وتعد الصادرات شديدة التركز عامل ضعف كبير. واشتق من مؤشر Herfindahl–Hirschmann، وتتراوح قيم المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، حيث يرتبط مستوي عال من التركز بدرجة قريبة من ١" وهي الدولة التي تصدر منتجًا واحدًا فقط" وكلما اقتربت النتيجة من ٠، دل ذلك على تنوع الصادرات، وصيغة المعادلة كما يلي:

$$\frac{Export\ concentration-Min}{Max-Min}\times 100$$

- **نسبة مساهمة الزراعة والغابات وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي:** ويعزي التركيز على تلك الأنشطة الاقتصادية كونها أنشطة معرضة للصدمات الطبيعية والاقتصادية، وعليه؛ فإن ارتفاع التخصص في هذه الأنشطة يؤدي إلى زيادة ضعف الاقتصاد الاقتصادي. وصيغة المعادلة: $\frac{Share\ of\ agriculture-Min}{Max-Min}\times 100$
- **نسبة السكان في الجهات السهلية "الساحلية":** ويهدف هذا المؤشر إلى الوقوف على نسبة السكان الذين يقطنون المناطق الساحلية، والتي تعد نقطة ضعف في تلك الدول؛ حيث تواجه تلك الدول ارتفاع مستوي سطح البحر تزامنًا مع التطرف المناخي مثل الأعاصير والمرتبطة بتغير المناخ. وجاءت صيغة المعادلة كالتالي:

$$\frac{Share\ of\ population\ in\ LECZ-Min}{Max-Min}\times 100$$

- **حجم الصدمات واحتمالية حدوثها:** وهو متوسط حسابي مرجح لثلاثة مؤشرات؛ هي:
- **عدم الاستقرار في صادرات السلع والخدمات:** ويتم حسابه من خلال المعادلة:

$$\frac{Export\ instability-Min}{Max-Min}\times 100$$

.

- **عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي:** يعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي –من بين أسباب أخري– ضعف الدول أمام الصدمات الطبيعية، لاسيما آثار الجفاف والتقلبات في أنماط هطول الأمطار. ويتبع مؤشر عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي نفس مبادئ معادلة حساب عدم الاستقرار في صادرات السلع والخدمات، وباستخدام ناتج معادلة عدم

الاستقرار، تطبق المعادلة التالية للحصول على مؤشر عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي:

$$\frac{Agricultural\ instability-Min}{Max-Min}\times 100$$

- **ضحايا الكوارث الطبيعية:** يقيس هذا المؤشر متوسط نسبة السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية، ويُعرف ضحايا الكوارث الطبيعية بأنهم الأشخاص الذي قُتلوا أو تضرروا "أي الأشخاص الذين يحتاجون إلى غذاء، أو ماء، أو مأوي، أو صرف صحي، أو مساعدة طبية فورية". ويغطي المؤشر الكوارث المتعلقة بالطقس والمناخ "مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف والجفاف ودرجات الحرارة القصوى"، وكذلك الكوارث المتعلقة بباطن الأرض مثل الزلازل والبراكين، ويعكس هذا المؤشر الضعف أمام الصدمات الطبيعية. ولحساب ذلك المؤشر يتم أولاً الحصر السنوي للأشخاص الذي قتلوا أو تأثروا بكارثة طبيعية إلى إجمالي عدد السكان، ثم حساب المتوسط الحسابي السنوي لنسبة الضحايا من إجمالي السكان على مدي ٢٠ عامًا. من خلال المعادلة: $\frac{\sum_{s=t-19}^{t}\left(\frac{victims_{\ s}}{population_{\ s}}\times 100\right)}{20}$، ثم تطبيق مؤشر ضحايا الكوارث الطبيعية من خلال المعادلة: $\frac{\log(victims)-\log(Min)}{\log(Max)-\log(Min)}\times 100$

وباستقراء بيانات الجدول والشكل السابقين، فقد بلغ المتوسط العام لمؤشر الضعف الاقتصادي في دول المنطقة ٣٦،١، وإن تباينت قيمته من دولة لأخري، حيث بلغ أقصاه في كل من موريتانيا وليبيا بقيم بلغت ٤٩،٧٢، ٣٩،٦١ على الترتيب، تليهما الجزائر والمغرب بقيم ٣٣،٢٥، ٣٣ على التوالي، وجاءت تونس كأفضل دول المنطقة بنحو ٢٤،٩٢ درجة.

وتأسيسًا على ما سبق؛ يتضح مدي الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه دول الاتحاد مقارنة بالاقتصادات الأخرى في العالم، حيث بلغ مؤشر الضعف الاقتصادي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو ١٨،٧٩، وفي أوروبا وآسيا الوسطي ٢٤،٨٨، في حين بلغ في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٢، ودول جنوب آسيا ٣٢،٥١، مما يضع المنطقة في مصاف الدول الهشة اقتصاديًا.

(ب) الحروب الاقتصادية واستيراد الأزمات الاقتصادية إلى اقتصادات دول المنطقة:

تعد منطقة اتحاد المغرب العربي أكثر مناطق العالم تأثرًا بمخرجات الحروب الاقتصادية(*)، ويعزي ذلك لطبيعة النظام الاقتصادي الحالي المتميز بالانكشاف الخارجي والتبعية الاقتصادية والتشابك والاعتماد على الغير، فضلاً عن طبيعة اقتصادات هذه الدول والعلاقات الاقتصادية بينها، حيث يمكن تصنيف اقتصادات دول المنطقة إلى صنفين (خالي: ٢٠١٩، ص ٤٢٩): أولهما اقتصادات مصدرة للمواد الأولية؛ وهي الاقتصادات الريعية، وتشمل أساسًا كل من "ليبيا والجزائر وموريتانيا"، والتي تتميز بكونها اقتصادات ضعيفة التنويع سريعة التأثر بتقلبات أسواق الطاقة الدولية، بطيئة التعافي من آثارها. فضلاً عن كونها اقتصادات ضعيفة من حيث استغلال الموارد البشرية والاستثمار سواء أكان في شكله الصناعي أم الزراعي.

ويتمثل الصنف الثاني في اقتصادات الاتحاد ذات الطبيعة الأكثر تنوعًا: وهي تحمل طابعًا أكثر تقدمًا نسبيًا في القطاع المالي والمصرفي والسياحي، وتشمل كل من دولتي تونس والمغرب. ولكن يبقي الصنفين يعانيان من أداءات اقتصادية ضعيفة.

وأفضت التبعية الاقتصادية –الوثيقة– بين الدول المغاربية والدول المتقدمة أن أصبحت اقتصادات دول المنطقة أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، ويتضح ذلك من مؤشر التركز الجغرافي للواردات والذي بلغت قيمته ٢٧،٩٨، وبناءً على ذلك فإن الكساد الاقتصادي العالمي ينتقل من اقتصادات الدول المتقدمة إلى دول المنطقة، متسببًا في تدهور أسعار السلع الأولية، مما يلحق أضرارًا كبيرة في عائدات التصدير في دول الاتحاد، ويعزز أثر ذلك الكساد ضعف التبادل التجاري البيني، مما يؤثر على آفاق التنمية في تلك الدول، سواء أكان ذلك على المدي القصير من حيث تأثيرها على مستوي اجمالي الطلب وتوفير النقد الأجنبي، أم المدي الطويل من حيث تأثيرها على مستوي الاستثمار. وتزداد مخاطر التبعية الاقتصادية في دول المنطقة نظرًا لاعتمادها على سلعة واحدة أو مجموعة ضئيلة من السلع

(*) **الحروب الاقتصادية:** هي استخدام الأدوات الاقتصادية من طرف دولة أو مجموعة من الدول ضد دولة أخرى أو مجموعة دول، وذلك لإجبار الخصم على تغيير سياساته أو سلوكه أو للحيلولة دون سلوكه علاقات عادية مع الدول الغير، وتختلف الأدوات الموظفة في الحروب الاقتصادية ما بين وسائل تقليدية كالمقاطعة والحصار التجاري، والتمييز الجمركي السلبي، وتجميد رؤوس الأموال والحسابات البنكية والمصرفية، قطع الإعانات، قطع الاستثمارات والمساعدات المالية، وأخري حديثة نسبيًا كالقرصنة المعلوماتية والحروب الإعلامية لأغراض الدعاية المغرضة، والتي من شأنها الاضرار بأسواق المال وجاذبية المناخ للاستثمار. للمزيد: (خليل: ٢٠١٩ وخالي: ٢٠١٩، ص ٤٢٨).

الأولية، مما يجعل الطلب عليها خاضع للظروف الخارجية، بما فيها تقلبات الأسعار، فضلاً عن صعوبة إمكانية تعويض كساد إحدى تلك السلع برواج سلع أخري، مما يجعلها غير قادرة على تعويض النقص في عائداتها السلعية، ويهدد التنمية والاستثمار في تلك الدولة ويجعلها مرهونة –إلى حد كبير– بالأوضاع الدولية وسياسات الدول المتقدمة، أي أن التنمية في الدول المغاربية ليست قرارًا محليًا صرفًا، بل أصبحت قرار محلي يخضع لمتغيرات السوق الدولية.

(ج) أثر تحديات الشراكة الأورومتوسطية على البناء المغاربي:

مع دخول منطقة التبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وقفت الدول المغاربية على صعوبة التحديات التي تنتظرها في ظل عدم قدرتها على الإيفاء بكل الشروط والالتزامات، وهو ما جعل تونس والمغرب تعانيان كثيرًا في تسويق الحد الأدنى من منتجاتهما في الأسواق الأوروبية.

ويضاف إلى هذا الانكشاف الاقتصادي انكشاف استراتيجي أيضًا، جعل دول المنطقة ترضخ لشروط وتنازلات للدول الأوروبية في ميادين الأمن والدفاع الوطني، ولا يختلف الأمر – كثيرًا– مع الجزائر؛ إذ إنه بعد أربع سنوات فقط من تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خسرت نحو ٢،٨ مليار دولار ما بين عامي ٢٠٠٥– ٢٠٠٩م بسبب إلغاء التعريفة الجمركية، وقدرت الخسائر بنحو ٨،٥ مليار دولار ما بين عامي ٢٠١٠– ٢٠١٧م إذا تم الابقاء على نفس وتيرة التفكيك التعريفي في الاتفاق قبل تعديل جدولته، حيث ثبت زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية دون التوصل إلي سياسة حقيقية للشراكة التي تعد أحد أهداف الاتفاق، وعليه؛ طالبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقًا للمادتين ١١، ١٦ من اتفاق الشراكة، واللتان تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة جدولة التعريف الجمركي، وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الزراعية (إبراهيم: ٢٠١٥، ص ٢٨٥).

(د) استنزاف الموارد المغاربية:

استنزف الاستعمار الأجنبي –ومازال– الكثير من مقدرات دول اتحاد المغرب العربي، وإبقائه سوقًا لمنتجاتها، مما أدي إلى إنهاك اقتصادات دول المنطقة وإصابتها بالخلل وعدم التوازن والاضطراب بعد أن تحولت إلى مجرد توابع محكومة بقيود التعامل الجائر مع السوق الرأسمالي العالمي، وبعد مرحلة الاستقلال السياسي، ورثت دول المنطقة أوضاعًا اقتصادية وسياسية موغلة في التدهور.

وتتضح أزمة التنمية المغاربية من خلال تقويمها في المجالات المختلفة، والتي توضح العجز المتواصل عن تحقيق أي تقدم تنموي، مقارنة بإمكانياتها الاقتصادية، ويتضح ذلك من تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتخلف تصنيع الآلات والمعدات، إذ يبلغ متوسطها ١١,٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة، وبلغت مساهمة القطاع الصناعي نحو ١٩,٣٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن التخلف الواضح في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي، بسبب تكاملها مع النظام الرأسمالي واعتمادها على الخارج، وانعكس ذلك على التجارة الخارجية المغاربية، متمثلاً في استمرار تصدير المواد الأولية، وزيادة الواردات بشكل كبير، مما يشكل عجزًا كبيرًا في الميزان التجاري لدول المنطقة.

يضاف إلى ما سبق استنزاف الموارد من العملات الأجنبية، ويتم ذلك عن طريق زيادة معدلات الأسعار للموارد الاقتصادية، ويأتي في مقدمتها المواد الغذائية، إذ تنتهز الدول الغربية أوقات الأزمات الغذائية لفرض شروط جديدة على الدول التابعة. ولا ريب أن ضخامة حجم القيمة النقدية للفجوة الغذائية التي تتكبدها دول المنطقة فضلاً عما لها من آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية بسبب استنزاف حصيلتها من النقد الأجنبي في الغذاء بدلاً من السلع الرأسمالية اللازمة لهذه التنمية فإنها ألق عبئًا كبيرًا على موازين مدفوعات هذه الدول، لا سيما الدول غير النفطية، بشكل جعل هذه الدول تلجأ إلى الاقتراض الخارجي لسد هذا العجز، مع ما يستتبعه هذا الاقتراض من آثار اقتصادية وغيرها.

وللتدليل على ذلك، فقد أدي استيراد الغذاء وبشكله المفرط إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام جهود التنمية الاقتصادية في تلك الدول، ويعزي ذلك إلى استنزاف العملات الأجنبية، مما يجعل المتبقي لديها غير كاف لتمويل السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام اللازمة للإنتاج، مما يترتب عليه ضعف معدلات الاستثمار، وتعثر التنمية الاقتصادية. ويتضح ذلك من خلال

دراسة الجدول (١٤) والشكل (٢٠) واللذين يوضحان التوزيع النسبي للواردات الغذائية في دول المنطقة من الواردات الكلية والزراعية.

جدول (١٤) الواردات الغذائية في دول اتحاد المغرب العربي بالنسبة إلى الواردات الكلية والزراعية عام ٢٠١٨م

الدول / المؤشر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المتوسط الحسابي
الواردات الغذائية ٪ من الواردات الكلية	٦٧,٦	٧١,٧	٨٢,٧	٧٠,٧	٨٧,٦	٧٦,٠٦

المصدر: الجدول والحسابات من إعداد الباحث اعتماداً علي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٩) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مج ٣٩. – جامعة الدول العربية، الخرطوم.

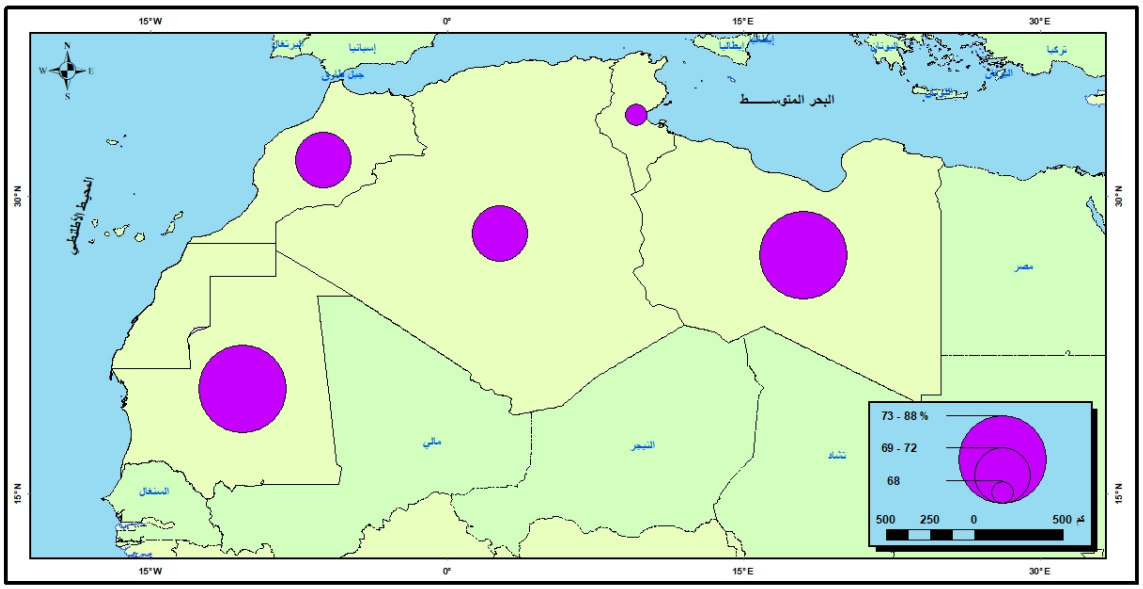

شكل (٢٠) الواردات الغذائية في دول اتحاد المغرب العربي بالنسبة إلى الواردات الكلية والزراعية عام ٢٠١٨م

ويتبين من دراسة الجدول والشكل السابقين اقتصاص الواردات الغذائية لموارد النقد الأجنبي في دول المنطقة، إذ تستحوذ على نحو ٧٦,٠٦٪ من إجمالي الواردات الكلية في دول الاتحاد، وهي بذلك عن المتوسط العالمي والبالغ نحو ٧٥,٩٪، وتتباين دول المنطقة من دولة لأخرى، حيث بلغت أقصاها في موريتانيا بنحو ٨٧,٦٪، تليها ليبيا بنحو ٨٢,٧٪، ثم كل من الجزائر والمغرب بنسب بلغت ٧١,٧، ٧٠,٧٪ على الترتيب، وسجلت أدناها في تونس بنحو ٦٧,٦٪ من إجمالي وارداتها الكلية.

وعليه؛ تشكل التبعية الغذائية بصورتها السابقة إحدى مواطن الخلل الجيوبوليتيكية الكبرى في التكوين السياسي لدول المنطقة، وقد أصبحت علاقة التبعية عكسية ومضادة للتنمية، إذ تقتص الواردات الغذائية موارد النقد الأجنبي، والذي تعول دول المنطقة –كثيرًا– عليه في تنميتها الاقتصادية وفي سداد التزامات ديونها الخارجية.

(٢) الأبعاد السياسية للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي:

(أ) التدخل السياسي المباشر:

يتبلور خطر التدخل السياسي المباشر على الدول التابعة في عدم قدرتها على إعادة تكوين نفسها ذاتيًا، فضلاً عن تعطيل الإرادة السياسية لهذه الدول، إذ لا يتم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من الحاجات الفعلية للدول التابعة، وإنما انطلاقًا من إرادة وحاجات الدول الدائنة، مما يعد تكريسًا لاستمرار التبعية بشتى أشكالها.

وقد أظهرت الدراسة اعتماد معظم اقتصادات دول المنطقة على قروض ومعونات الدول الخارجية، وتتحكم المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين والشركات الاحتكارية الكبرى متعددة الجنسيات في السياسات الاقتصادية المحلية للدول المدينة، دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لتلك الدول، والتي قد تؤدي إلى سيطرة الدول الدائنة على الإرادة السياسية للدول المدينة.

ويؤكد التداعيات السياسية للتبعية الاقتصادية في دول المنطقة الرجوع إلى مؤشر التدخل الخارجي External Intervention، والمعتمد على تأثير الفاعلين الخارجيين في أداء الدولة، ولا سيما الأمن والاقتصاد، إذ يركز المؤشر على الجوانب الأمنية للمشاركة من الجهات الخارجية –سواء السرية أو العلنية– في الشئون الداخلية للدولة، ويشمل ذلك الدعم الخارجي للفصائل المعارضة للحكومة، ومدي تواجد القوات الأجنبية، والمساعدات العسكرية الخارجية، والتدريب الخارجي للشرطة، والتدخل السري؛ ومدي حدوث عمليات سرية. فضلاً عن التركيز على المشاركة الاقتصادية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، من خلال القروض واسعة النطاق أو مشاريع التنمية أو المساعدات الخارجية مثل تلقي الدولة للمساعدات الاقتصادية ومدي الاعتماد على تلك المساعدات، أو الدعم المستمر للميزانية أو السيطرة على الشئون المالية أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، وبالتالي نشوء

حالة التبعية الاقتصادية، كما يأخذ المؤشر في الاعتبار التدخل الإنساني مثل نشر بعثات حفظ السلام الدولية (FSI:2021, P.13). ويوضح الشكل (٢١) مؤشر التدخل الخارجي في دول المنطقة عام ٢٠٢١م.

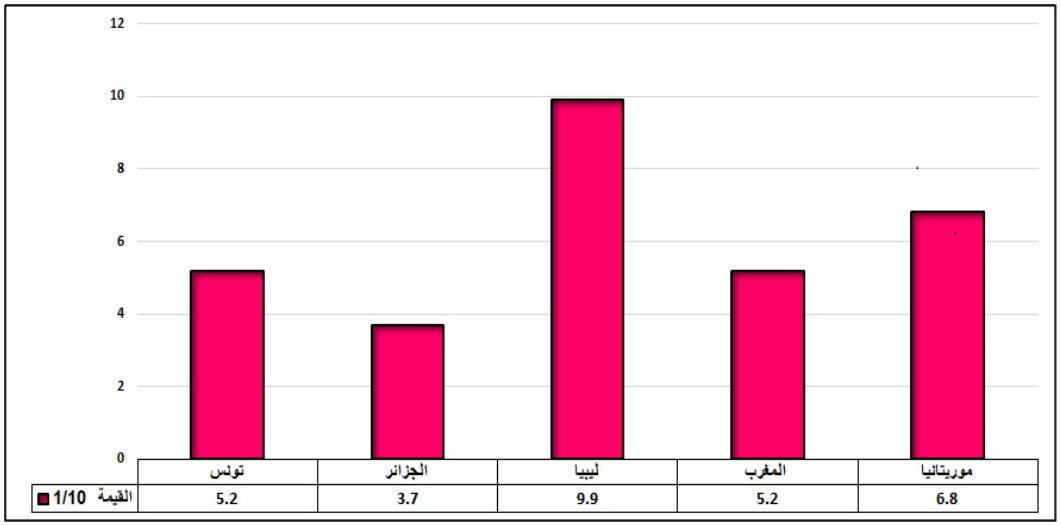

شكل (٢١) مؤشر التدخل الخارجي في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

ويتبين من خلال دراسة الجدول والشكل السابقين معاناة دول المنطقة من التدخل الخارجي، حيث بلغ المتوسط العام لمؤشر التدخل الخارجي نحو ٦،١٦، وبلغ أقصاه في ليبيا بدرجة ٩،٩، احتلت بها المرتبة الرابعة عالميًا من حيث التدخل الخارجي في شئونها الداخلية، ولم يسبقها سوي سوريا وفلسطين وميكرونيزيا على الترتيب، تلتها موريتانيا في المرتبة الثالثة والخمسون عالميًا، في حين احتلت المغرب وتونس المرتبة الثالثة في دول الاتحاد بدرجة بلغت ٥،٢، احتلتا بهما المرتبة ٩٨، ٩٩ عالميًا، في حين جاءت الجزائر كأفضل دول المنطقة من حيث مؤشر التدخل الخارجي بدرجة ٣.٧ احتلت بها المرتبة ١٢٩ عالميًا

ويستتبع الوضع السابق تقييد دول المنطقة اتخاذ القرارات ورسم السياسات من منطلق المصلحة الوطنية وحدها. وفي المقابل تهيمن الدول المتبعة على عملية اتخاذ القرارات، خصوصًا القرارات ذات الطابع الاستراتيجي.

(ب) زعزعة الاستقرار الداخلي:

أضحي من المسلم به أن من لا يتحكم في مصادر اقتصاده لا يتحكم في قراره السياسي واستقراره الداخلي، لا سيما وأن الدول الكبرى –بتدخلها السياسي المباشر– تعمل على صناعة الأزمات في دول التابعة، وذلك للاستفادة من تقوية نفوذها في تلك الدول من خلال استخدام إحدى آلياتها الاقتصادية الناجحة، والمتمثلة في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، من أجل فرض سياسات اقتصادية وغيرها مقابل الحصول على القروض من أجل توفير الغذاء وليس من أجل النهوض وخدمة التنمية الشاملة المستدامة.

ويمكن رصد الأثر الجيوبوليتيكي في ذلك من خلال إظهار الدول المغاربية أمام مواطنيها على أنها دول متخلفة، غير قادرة على تأمين احتياجات الدولة الاقتصادية، مما يزعزع الثقة في الحكومات ويؤدي الى التوتر الداخلي داخل الدولة.

وتمثل ذلك الأثر في ثورات الربيع العربي في دول المنطقة، والتي أفضت إلى بيان هشاشة البني المغاربية وضعف مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، في ظل توترات اجتماعية وأمنية وسياسية، وفي ظل معاناة دول المنطقة من التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية، والتنافس الدولي الجديد على مواقع النفوذ الرئيسية، فقد مكنت الثورات العربية لهذه الدول مبررات ودوافع جديدة للتقدم أكثر مما خدمت الشعوب المنتفضة؛ بل العكس تمامًا، حيث ما حدث في ليبيا مكن للأطروحات الخارجية من الاستمرار طيلة مسار العملية الانتقالية؛ على حساب الأولويات المحلية لبناء مؤسسات الانتقال السياسي في الدولة، ولا يختلف الأمر كثيرًا في تونس فطيلة المرحلة الانتقالية وما بعدها ظلت القوي الخارجية وفي مقدمتها فرنسا تسعي إلى توجيه العملية السياسية وفق ما يخدم تصوراتها وتوجهاتها في المنطقة.

وعليه؛ تعد الأوضاع الاقتصادية هي الدافع والمحرك الرئيس لثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا والحركات الاحتجاجية في كل من الجزائر والمغرب، حيث تعاني تلك الدول من بني تحتية متهالكة، كما أخفقت حكوماتها في تحقيق تنمية اقتصادية صحيحة فارتفعت معدلات البطالة وازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء وارتفعت معدلات الفقر بشكل متسارع، وغابت الخدمات والمرافق العامة.

(٣) الأبعاد العسكرية للتبعية الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي:

- **إنشاء القواعد العسكرية ومنح التسهيلات الحربية:**

تعد القواعد العسكرية من أهم أدوات الدول في بسط نفوذها الخارجي، وتحديد تخوم نفوذها الإقليمي والدولي، وإثبات قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى ما تقوم به هذه القواعد من مهام عسكرية ولوجستية واستخبارية، أما بالنسبة لمنطقة المغرب العربي فهي علامة على مدي الضعف والهشاشة التي تعانيها في الظروف الحالية.

وتنتشر القواعد الأمريكية والبريطانية والفرنسية والروسية في الدول المغاربية؛ إما لحماية النظام السياسي، أو بسبب الأهمية الاستراتيجية للدولة في ظل التنافس الدولي، وأيضًا تمثل القواعد العسكرية نوعًا من التبعية الأمنية للدول المضيفة للقواعد العسكرية (البرصان: ٢٠١٧، ص ٢٤٣). وكانت ليبيا قبل سقوط نظام القذافي توفر تسهيلات للأسطول الروسي في الموانئ الليبية، ويوضح الشكل (٢٢) القواعد العسكرية والتسهيلات الحربية في دول المنطقة.

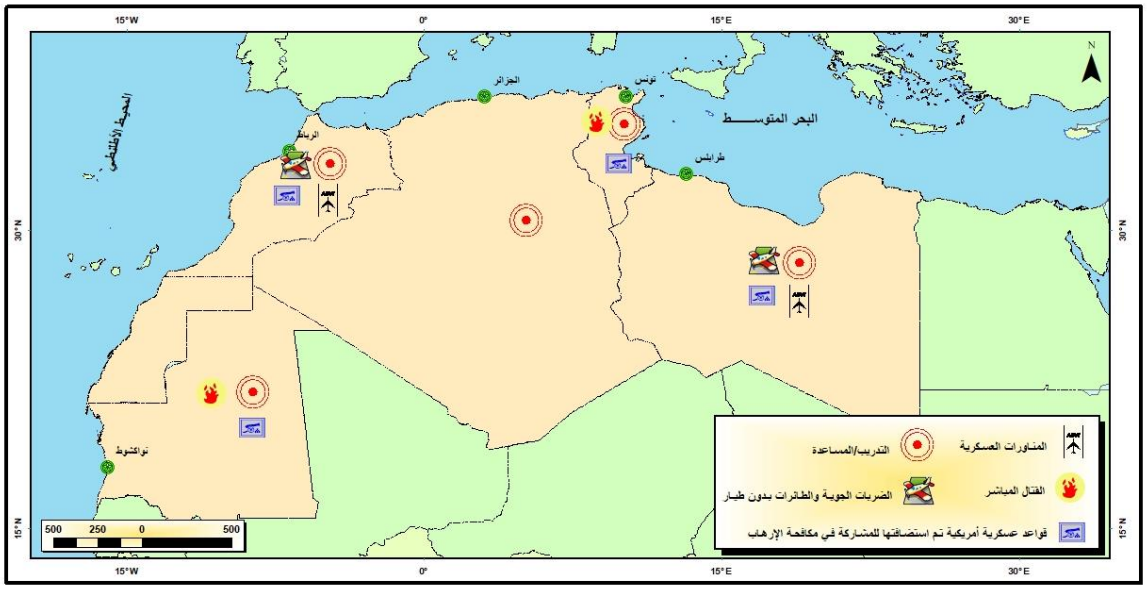

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على:

Stephanie, S (January 2019) This Map Shows Where in the World the U.S. Military Is Combatting Terrorism. – Smithsonian Magazine. – available at: https://www.smithsonianmag.com/history/map-shows-places-world-where-us-military-operates-180970997/

شكل (٢٢) القواعد والتسهيلات العسكرية في دول اتحاد المغرب العربي عام ٢٠٢١م

وباستقراء الشكل السابق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- **القواعد والتسهيلات العسكرية في المغرب:** أدت التبعية الاقتصادية في المغرب وحاجتها إلى القروض والمساعدات الاقتصادية أن قامت بتأجير العديد من القواعد العسكرية للولايات المتحدة، والتي شكلت تهديد للأمن القومي العربي. حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على موافقة المغرب على استخدام قواتها المسلحة لعدد من قواعدها ومنشآتها العسكرية، فالمعاهدة الموقعة عام ١٩٨٢م سمحت للولايات المتحدة بنقل قوات الانتشار السريع عبر الأراضي المغربية، والقيام بتزويد الطائرات الأمريكية بالوقود واستخدام القواعد والمنشآت المحلية لإجراء التدريبات والمناورات، وتملك الولايات المتحدة نقطة اتصال للقوات البحرية في "سيدي يحيا"، والتي تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة الرباط، وذلك لخدمة الصواريخ المضادة للسفن في منطقة البحر الأطلنطي والبحر المتوسط، إلى جانب ذلك تمتلك الولايات المتحدة مراكز تدريب عسكرية في "قينيطرا، وبوكاديلي".
- **القواعد والتسهيلات العسكرية في ليبيا:** وفرت ليبيا قبل ثورة فبراير ٢٠١١ تسهيلات للأسطول الروسي في الموانئ الليبية، وشهدت تسابقًا واضحًا لتواجد قوات أجنبية فيها خصوصًا بعد ثورة فبراير والتي أدت إلى انقسام ليبيا بين قوتين، تسابقت في تلك الفترة قوات أجنبية للتواجد فيها منها القوات الفرنسية التي كانت مدينة بنغازي عمل خلالها الفنيين الفرنسيين لإدخال أجهزة تصويب متطورة على منظومة التسليح للطائرات، وقد أشارت العديد من التقارير لوجود قواعد أمريكية في ليبيا والتي نفاها مسؤولون ليبيون (فاروق: ٢٠١٨) ، كما أن هناك وجود عسكري غير معلن لتركيا في ليبيا، وهي تقدم المساعدة العسكرية لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا التي تخوض صراعا عسكريا ضد قوات الجنرال خليفة حفتر الذي تدعمه الإمارات ومصر والسعودية، فضلاً عن وجود قاعدة إماراتية، وهي قاعدة عسكرية سرية نائية تديرها الامارات العربية المتحدة وتقع على بعد ٥٠ ميل جنوب شرق بنغازي، نشرت فيها الامارات طائرات مدججة بالسلاح اضافة الى تطوير منصات للمراقبة (Rogoway:2016).
- **القواعد والتسهيلات العسكرية في تونس:** تستضيف تونس قاعدة طائرات بدون طيار في موقع "سيدي أحمد" وتشغله الولايات المتحدة منذ سنوات، وشهدت تونس قيام القوات المسلحة

الأمريكية بتدريب ومساعدة قواتها على مكافحة الإرهاب، فضلاً عن مشاركة أفراد من القوات الأمريكية في القتال المباشر ضد المسلحين.

- **القواعد والتسهيلات العسكرية في الجزائر:** قامت القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة بتدريب القوات الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.
- **القواعد والتسهيلات العسكرية في موريتانيا:** شهدت موريتانيا قيام القوات المسلحة الأمريكية تدريب القوات المسلحة الأمريكية لنظيرتها الموريتانية على مكافحة الإرهاب، وكذلك المشاركة في أعمال القتال المباشر ضد المسلحين، فضلاً عن إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية قرب الحدود الموريتانية المالية بالتعاون مع الجيش الموريتاني، إضافة إلى القاعدة العسكرية الإماراتية بالقرب من الحدود الجزائرية.

سابعًا: رؤية مستقبلية:

يواجه دول اتحاد المغرب العربي على الصعيد الاقتصادي والسياسي –في الفترة الحالية وحتى المستقبل القريب– تصوران على النحو التالي:

(١) استمرار حالة التبعية الاقتصادية "الجمود والمزيد من التجزئة": ويعني ذلك اقتصار التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة على تبادل ضعيف ومشتت لبعض عناصر الإنتاج وقليل من السلع والخدمات. وتظل المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار على اختلاف توجهاتها ضعيفة، والعلاقة بين السلطة والجماهير محصورة –عمومًا– في تحكم الأولي في الأخيرة. ويقود هذا التصور إلى مزيد من التجزئة والتفكك، ويرتبط ذلك بدرجة أولي بتوتر العلاقات المغاربية، وخاصة العلاقات الجزائرية المغربية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية.

وبناء عليه؛ تظل دول اتحاد المغرب العربي في حالة من التبعية الاقتصادية وبالتالي السياسية، مما يقوض دور الاتحاد في القيام بوظائفه بما يحقق لدول المنطقة استقلاليتها الاقتصادية والسياسية.

(٢) الاتجاه نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي "التنسيق والاندماج": ويتمثل ذلك في تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية الهيكلية في دول اتحاد المغرب العربي نحو تحقيق تنمية شاملة في إطار وحدوي، ويعني ذلك توليد إرادة وحدة عربية، وإنشاء أشكال تنظيمية للعمل

الفعال من أجلها، ويتقدم العمل المشترك بين دول الاتحاد بشكل منظم وموجه تنمويًا في مجالات تبادل عناصر الإنتاج والتجارة والصناعة.

وتعتبر زيادة الاندماج بين دول المغرب العربي أمرًا ضروريًا لدواع اقتصادية وسياسية، حيث يخلق هذا الاندماج سوقًا إقليمية تشمل أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، بمتوسط دخل أربعة آلاف دولار أمريكي للفرد، ومن شأن هذا أن يزيد جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر دولها؛ ويعزز كفاءة تخصيص الموارد، ويُكسب المغرب العربي مزيدًا من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة عدم بناء اتحاد المغرب العربي من خلال خسائر اقتصادات الدول المغاربية بسبب عدم اندماجها والمضي في بناء هيكل اتحادها بما بين ٣٪: ٥ % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الداخلي للدول الخمسة أي ما يناهز عشرة مليارات دولار سنويا، بحسب تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إذْ تعتبر اليوم المنطقة المغاربية الأضعف على مستوى القارة الأفريقية من حيث التجارة البينية التي لا تتجاوز ٢،٦٦٪ من حجم مبادلاتها الخارجية، بينما يصل المعدل أفريقيا إلى ١٦ في المائة، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة حول الاتحاد الأفريقي، وتعيش دول المنطقة –اليوم– واقعا حَادًّا للاحتقان الاجتماعي، ترتفع فيه معدلات بطالة الشباب إلى نسبة ٢٩.٣٥٪، وقد نبّه البنك الدولي إلى أنَّ مُجَرَّدَ فتح الحدود بين المغرب والجزائر –مثلا– سيكسب سنويا كل دولة منهما نقطتي تنمية، مع ما يعنيه ذلك من إيجاد فرص الشغل وامتصاص البطالة، أما الديون المغاربية فيصل حجمها اليوم إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار. وتذكر تقارير المؤسسات المالية الدولية المانحة أنَّ تَدَاعِيَاتِ "الربيع العربي" زَادَتْ في حجم هذه الديون وانعكاساتها المأساوية على الشؤون الحيوية للمواطن المغاربي.

وتؤكد خصائص التدفقات التجارية الحالية على الإمكانات الكبيرة للتجارة الإقليمية، وتشير مستويات التركز السوقي وكثافة التجارة ومعدلات استمرارية المنتجات إلى إمكانية للاندماج وضرورة الاستفادة بصورة أكبر من المزايا النسبية لدول المنطقة كلاً على حدة، ويتضح من مؤشر التركز السوقي[*] وجود إمكانية كبيرة لتنويع الشركاء التجاريين من خلال الاندماج

[*] **مؤشر التركز السوقي:** مقياس لتشتت الصادرات عبر الشركاء التجاريين.

الإقليمي، نظرًا لأن نصف التدفقات التجارية الثنائية المحتملة على الأقل بين الدول المغاربية إما منخفضة للغاية أو منعدمة، ويشير مؤشر كثافة التجارة إلى أن جميع دول المنطقة تعد أكثر أهمية كوجهات تجارية لبعضها البعض منها كوجهات تجارية لباقي دول العالم. وتعد نسبة صادرات كل دولة إلى الدول المغاربية الشريكة الأخرى أعلى بالفعل من نسبة صادرات العالم إلى المغرب العربي. ومن الخصائص الأخرى المشتركة بين جميع دول الاتحاد انخفاض معدل استمرارية المنتجات التصديرية. إذ يتضح من مؤشر استمرارية المنتجات، والذي يقيس العلاقات التجارية، أن نسبة كبيرة من المنتجات التصديرية الجديدة باختلاف قيمتها يتوقف انتاجها نظرًا لأن عدد الأسواق الخارجية التي تصل إليها كبيرًا بما يكفي. ويشير ذلك أيضًا إلى وجود إمكانية كبيرة غير مستغلة لتعزيز الاندماج بما يتيح خلق أسواق خارجية جديدة لكل المنتجات وربما تحسين معدل استمراريتها (IMF:2018,PP.21-28).

وتعد التجارة داخل منطقة اتحاد المغرب العربي تكاملية بدرجة كبيرة، فهيكل صادرات المغرب العربي مطابق لمحتوي واردات المنطقة، ومماثل أيضًا لمحتوي واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول المغاربية من خارج المنطقة، وتشير البيانات الخاصة بكل من الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس إلى أن صادراتها متكاملة مع واردات الدول المغاربية الأخرى بقدر تكاملها مع واردات الاتحاد الأوروبي على الأقل، ويشير مؤشر التكامل التجاري(*)، أي مقدار التداخل بين هيكلي الصادرات والواردات إلى أن محتوي صادرات المغرب العربي من المنتجات مطابق أو مكمل لمحتوي واردات المنطقة من المنتجات، ففي حالة الجزائر وموريتانيا على سبيل المثال يوجد تماثل تقريبًا بين مؤشر التكامل التجاري مع المغرب العربي ومؤشر التكامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي(IMF:2018,PP.21-28).

وبعض الدول المغاربية متكاملة فيما بين بعضها البعض أكبر من تكاملها مع شركاء التصدير الرئيسيين، فعلى سبيل المثال يتفوق مؤشر تكامل التجارة للجزائر مع موريتانيا والمغرب على مؤشر تكاملها التجاري مع إيطاليا التي تعد شريك التصدير الرئيس للجزائر، وإن كانت نسبة صادرات الجزائر إلى إيطاليا أكبر كثيرًا. وبالنسبة لموريتانيا والمغرب وتونس، يوجد فيما بينها تكامل يفوق كثيرًا حجم التجارة الثنائية الملاحظ فيما بينها. ويثبت ذلك أنه بالرغم من أن

(*) **مؤشر التكامل التجاري:** مقياس من صفر: ١٠٠ لمدي تطابق أو التكامل بين صادرات الدولة القائم بالإبلاغ وواردات الدولة الشريك، ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى أن الدولتين يمكن أن يستفيدا من زيادة التجارة فيما بينهما.

الدول الأوروبية هي الشريط التجاري التقليدي للمغرب العربي، فإن التجارة بين الدول المغاربية تعد مصدرًا كبيرًا للإمكانات التجارية غير المستغلة بالنسبة للدول المغاربية.

ويمكن أن تتحقق للدول المغاربية مزايا نسبية ظاهرة من التجارة فيما بينها، حيث تتمتع المغرب بميزة نسبية قوية في الفوسفات ومشتقاته، كما تتمتع تونس بميزة نسبية في الأسمدة، والجزائر بميزة نسبية في الغاز الطبيعي المسال، وبالنسبة للدول التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في مجموعات مماثلة من المنتجات، مثل الأسمدة والملابس في حالة المغرب وتونس، يمكن أن تتاح لها فرصة كبيرة للتجارة الثنائية داخل القطاع نفسه في منتجات مختلفة إلى نفس المجموعة، ومن الممكن زيادة التجارة الإقليمية داخل منطقة اتحاد المغرب العربي في مجموعة كبيرة من فئات المنتجات كما يوضحها شكل (٢٣).

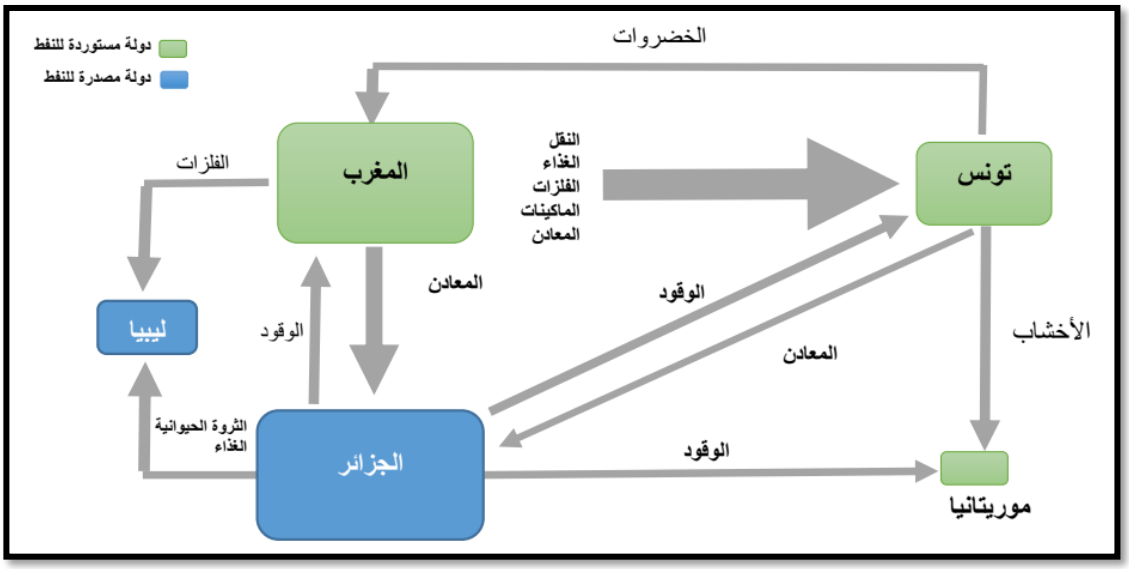

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا علي:

WTO (2022) World Trade Report 2021. – avialable at:https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr21_e/00_wtr21_e.pdf

شكل (٢٣) إمكانات التجارة الإقليمية بين دول اتحاد المغرب العربي

ويتضح من خلال الشكل السابق تمتع المغرب بميزة نسبية أقوي من تونس في عدد كبير من مجموعات المنتجات، مثل خدمات النقل والغذاء والفلزات والكيماويات، وأقوي من الجزائر في المعادن، وأقوي من ليبيا في الفلزات. ويشير ذلك إلى إمكانية تصدير المزيد من هذه المنتجات إلى كل من هذه الدول. وفي الوقت نفسه يمكن لتونس تصدير المزيد من المعادن

إلى الجزائر والمزيد من الخضروات إلى المغرب والمزيد من الأخشاب إلى موريتانيا، ويتأتى ذلك من خلال:

- تحرير الموارد الطبيعية من السيطرة الأجنبية وبسط السيادة الوطنية عليها: وذلك عن طريق التحكم في الفائض الاقتصادي وتخصيصه للاستخدامات المتمشية مع الأولويات الجديدة التي تفرضها عملية تصحيح الهياكل الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية.
- تنويع هيكل الصادرات الوطنية: وينتج عن ذلك الحد من الاعتماد على منتج تصديري واحد.
- التوسع في التصنيع: وذلك من خلال التوسع في تصنيع المواد الخام عوضًا عن تصدير معظمها في حالتها الخام، ويتضمن ذلك التخلص من التبعية في نمط الاستهلاك وإعادة صياغة نمط استهلاكي يتلاءم مع ظروف الدولة.
- إعادة تخطيط الإنتاج الزراعي والصناعي: ويتضمن ذلك إعطاء أولوية متقدمة للصناعات الاستراتيجية والأساسية، وتوفير السوق اللازمة لإقامة الصناعات الأساسية والحربية والاستغناء عن اللجوء إلى السوق الدولية. ويقتضي ذلك تفعيل المشاركة والسعي الجاد للتعاون في إطار اتحاد المغرب العربي والدخول في صور العمل العربي المشترك كحد أدني، والاتحاد الافريقي كحد أقصي، وذلك من أجل التخلص من السيطرة الأجنبية على موارد دول المنطقة والتحرر من صور التبعية الأخرى.
- تفعيل الاندماج الاقتصادي والسياسي بين دول الاتحاد، وضرورة التكامل الاقتصادي، ويدعم ذلك الجوار الجغرافي، ولعل في مجلس التعاون الخليجي قدوة لذلك، ويتأتى ذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وتيسير التعاون والتكامل، وتوفير الضمانات الوطنية والقومية للاستثمارات بين دول المنطقة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- **إبراهيم، قلواز (٢٠١٥)** الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل. – مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مج٦، ع ٧. – الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- **البرصان، أحمد سليم (٢٠١٧)** التبعية العسكرية وأثرها على العالم الإسلامي. – مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي الرابع عشر. – الرياض: المركز العربي للدراسات الإنسانية.
- **الظالمي، حميدة عبد الحسين وكامل، آيات (٢٠٢٢)** مؤشرات التبعية الاقتصادية وأثرها على قوة الدولة في العراق. – مجلة الخليج العربي، مج٥٠، ع ٢.
- **بنسعيد، سعيد (١٩٩٧)** الوطنية والتحديثية في المغرب. – ط١. – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- **بوعزيز، يحي (٢٠٠٩)** مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. – الجزائر: دار عالم المعرفة.
- **جواد، رسل ومحيميد، خطاب (٢٠٢٠)**الانعكاسات الجيوبولوليتكية لمشكلة التبعية الاقتصادية باستعمال مؤشرات القياس الكمي في العراق ٢٠٠٣– ٢٠١٨.– مجلة آداب الفراهيدي، مج ١٢،ع٤٢.–جامعة تكريت.
- **خالي، أمال (مارس ٢٠١٩)** أثر الحروب الاقتصادية على اقتصاديات دول شمال افريقيا: بيان في أسباب التضرر واستنتاج لفرص التوظيف. – مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، مج ٢، ع٥. – برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- **خليل، شذي (أكتوبر ٢٠١٨)** الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول. – مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. – متاح في: https://rawabetcenter.com/archives/75567
- **السنوسي، احميدة محمد (١٩٩٩)** الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية. – طرابلس: جامعة الفاتح.
- **شكري، عز الدين (١٩٨٨)** المغرب الكبير: آليات الوحدة والتجزئة. – مجلة السياسة الدولية، ع٩٣. – القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام.
- **صندوق النقد العربي (٢٠١٢)** تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية. – أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائر الاقتصادية والفنية.
- ـــــــــــ **(٢٠٢٠)** التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٠. – أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائر الاقتصادية والفنية.
- **صيام، شحاتة (١٩٩٥)** الدولة وإعادة انتاج الفقر. – ط١. – الإسكندرية: رامتان للنشر والتوزيع.
- **عبد العظيم، عبد العظيم أحمد (٢٠٠٣)** اتحاد المغرب العربي بين طموحات الانشاء ومعوقات التنمية. – في ندوة: التنمية البشرية في افريقيا. – جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية.
- **فاروق، علاء (ديسمبر ٢٠١٨)** ماذا تفعل ثلاث قواعد عسكرية أمريكية في ليبيا؟ ومع من تنسق. – متاح في: https://arabi21.com/story/
- **قاسمي، يوسف (نوفمبر ٢٠١٥)** مقاربة تاريخية لإشكالية الاتحاد المغاربي: تحديات الراهن والمستقبل. – مجلة العلوم الإنسانية، ع٤٢. – الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

- **لعجال، محمد لمين (مارس ٢٠١٠)** معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك. – مجلة المفكر، ع ٥٠. – بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- **مانع، جمال عبد الناصر (٢٠٠٤)** اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية وسياسية). – الجزائر: دار العلوم.
- **مجدوب، وهراني (أبريل ٢٠١٧)** واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي.–مجلة المالية والأسواق، مج ٤،ع ١.– الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس.
- **معروف، هوشيار (٢٠٠٥)** دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي طروحات فكرية وحالات دراسية. – عمان: دار الصفاء للنشر.
- **هاشم، نوار جليل وطعمة، امجد زين العابدين (٢٠١٦)** مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق – دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة البحث القانوني والسياسي، ع١، جامعة ٢٠أوت الجزائر.
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠٢١)** مناخ الاستثمار في الدول العربية. – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. – الكويت، ص ٢٤.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- **Amin, S. (1970)** The Maghreb in Modern World. – Penguin: Harmondsworth.
- **B.Alta. Paul (2000)** Le Grand Maghreb de indépendance à l'an 2000, La Phonic, Alger.
- **Ben Jelili, Riadh (2020)** A Global Foreign Direct Investment Country Attractiveness index, 380p. available at: http://www.fdiattractiveness.com/
- **Ben Rouine, C. (2019)** La Chine remplace la France comme premier fournisseur de biens d'équipement. OTE (Tunisian Observatory of Economy). – available at: http://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/maghreb-la-chine-remplace-la-france-comme-premier-fournisseur-de-biens--equipement
- **Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED)** (28/11/2021). – available at: https://www.emdat.be/
- **Enter for International Earth Science Information Network** - CIESIN - Columbia University. 2012. National Aggregates of Geospatial Data Collection: Population, Landscape, And Climate Estimates, Version 3 (PLACE III). Palisades, NY: NASA Socioeconomic Data and Applications Center (SEDAC). http://dx.doi.org/10.7927/H4F769GP
- **Ethnic and Cultural Diversity Index**, ChartsBin.com (viewed 1st February 2022) available at: http://chartsbin.com/view/41545
- **Feindouno S. and Goujon M. (2016)** "The retrospective economic vulnerability index, 2015 update" Ferdi Working Paper P.147, March 2016. Updated Data 2020. – available at: http://byind.ferdi.fr/

- **Food and Agriculture Organization of The United Nations FAO** (viewed 22/2/2021) Suite of Food Security Indicators. – available at: http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS
- **FSI (2021)** The Methodology Behind the Fragile States Index. – New York. Available at: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2017/05/FSI-Methodology.pdf
- **Glassner, M. I. (1992)** Political Geography. – New Heaven Connecticult, John Wiely & Sons Inc
- **Global Hunger Index (2020)** One Decade to Zero Hunger – Linking Health. – available at: https://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2020.pdf
- **Guillaumont P. (2009),** Caught in a trap: Identifying the Least Developed Countries. Economica.
- **Guillaumont P., Guillaumont Jeanneney S., Wagner L. (2020)** Measuring vulnerabilities to improve aid allocation, especially in Africa, (In French: Mesurer les vulnérabilités pour allouer l'aide au développement, en particulier en Afrique), FERDI, 148 p.
- **International Monetary Fund (2018)** Economic integration in the Maghreb – an untapped source of growth. - Washington, DC.
- **Karam, E. (1977)** Economic Dependence and The Size of Nation. - Journal of Social Sciences, Vol 4, Issue. 4. - Kuwait University: Scientific Publication Council.
- **Kindelberger. C (1962)** Foreign Trade and National Economy. – New York.
- **Pounds, N (1963)** Political Geography. – London: Mc Grew-Hill, Company Inc.
- **Ray. D (February 1973)** The Dependency Model of Latin American Underdevelopment: Three Basic Fallacies. – Journal of inter-American Studies and World Affairs, Vol.15, No.1.
- **Rogoway, Tyler (October 2016)** Shadowy UAE Base in Libya Hosts Attack Aircraft and Chinese Drones. – available at: https://www.thedrive.com/the-war-zone/5726/shadowy-uae-base-in-libya-hosts-attack-aircraft-and-chinese-drones.
- **Sharp, I (1981)** Does Politics Matter? In K. Newton (ed.) Urban Political Economy. – London: Pinter.
- **Smith, J. (2016)** Imperialism in the Twenty-first Century: Globalization, Super-Exploitation, and Capitalism's Final Crisis. New York: Monthly Review Press

  Stephanie, S (January 2019) This Map Shows Where in the World the U.S. Military Is Combatting Terrorism. - Smithsonian Magazine. – available at: https://www.smithsonianmag.com/history/map-shows-places-world-where-us-military-operates-180970997/
- **The Global Economy (viewed 21/2/2021)** Demographic pressures index - Country rankings. - available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/demographic_pressures_index

The Heritage Foundation (viewed 18/2/2021) 2020 Index of Economic Freedom. – available at: https://www.heritage.org/index/

- **The Legatum Prosperity index (2020)** Country Profiles 2020. – 40 ed. - The Legatum Institute Foundation, PP.8-10.
- **The World Bank (1/2/ 2022)**Labor force participation rate, total (% of total population ages 15+) (national estimate). – avialable at: https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS
- ——————— (viewed 12/2021) Food Production Index. – available at: https://data.worldbank.org/indicator/AG.PRD.FOOD.XD
  ——————— (viewed February 2022) Annual freshwater withdrawals, total (billion cubic meters) – Italy. - available at: https://data.worldbank.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?locations=IT
- **Theotonoi Dos Santos (May 1970)** The Structure of Dependence. – The American Economic Review. – Vol. 60, No.2. – Papers and Proceedings of the Eighty-second Annual Meeting of the American Economic Association.
- **UN (27/11/ 2022)** Department of Economic and Social Affairs, Population Dynamics. – available at: https://population.un.org/wpp/DataSources/
- **UN (28/11/ 2022)** Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, National Accounts. – available at: https://unstats.un.org/unsd/snaama
- **UN (viewed 12/2021)** Statistical Yearbook 2021 edition Sixty-fourth issue - Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. – New York. – PP. 271- 287.
- **UNCTAD (2021)** Handbook of Statistics. – Geneva: United Nations. – available at: https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat46_en.pdf
- **UNCTAD (viewed 11/2021)** 2020 Handbook of Statistics. – New York, 106 P.
- **Union For Mediterranean (2017)** Blue Economy in Mediterranean. – Spain.
- **United Nations (2008),** Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation.
- **United Nations**, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1.
- **World Resources Institute** (viewed September 2021) available at: https://www.wri.org/
- FAO (viewed February 2022) AQUASTAT - FAO's Global Information System on Water and Agriculture. – available at: https://www.fao.org/aquastat/en/databases/maindatabase
- **WTO (2022)** World Trade Report 2021. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr21_e/00_wtr21_e.pdf
- **WTO** (Viewed 11/12/2021) World Trade Statistical Review 2020. – available at:https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2020_e/wts2020_e.pdf

Quantification Indicators of Economic Dependence and its Geopolitical implications for UMA States: Study in Political Geography

Abstract

The Study of Economic components and their conditions within the framework of Political Geography is one of the important and vital topics that should be studied, especially at the present time. Economic Power is considered the cornerstone and the basic variable in the overall elements of the State's Political Power, according to the method of analyzing power in Political Geography. There is no Economy without Politics, and no Politics without Economy. This Study aimed to Study the Indicators of Economic Dependency using quantitative indicators, its causes, the Degree of Exposure to the outside, and its Geopolitical Repercussions on the countries of the Arab Maghreb Union. Political and undermining the role of the Union countries in carrying out the functions entrusted to them. The Study used the power analysis method as well as the descriptive analytical method to verify the validity or lack of the hypothesis.

The Study concluded – through the analysis of power – that the Countries of the Arab Maghreb Union suffer from the Phenomenon of Dependence – and sharply – which leads to saying that the Economies of these Countries suffer greatly due to Economic weakness, which led them to lose their Independence and make them Economically dependent, and this is Evidenced by all the Statistical Indicators used Which had Geopolitical implications on the Economic, Political and Military levels in the Countries of the Region.

Keywords: Economic Dependence, Indicators of External Exposure, Geopolitical Implications, UMA.